



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي
دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب فرجيوة

المشرف	اعداد الطلبة	
د. ضافري ريمة	هاين ملاك	1
	قناطي مروة	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. بن الطيب علي
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. ضافري ريمة
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. مجدوب علاء الدين

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي يسّر لنا سُبُل العلم، وأعاننا على إتمام هذه المذكرة، وألهمنا الصبر والقوة والعزيمة لننجز عملاً نرجو أن يكون نافعاً ومباركاً بإذنه تعالى.

نتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذتنا المشرفة الدكتورة "ضافري ريمة"، على قبولها الإشراف على هذا العمل، وعلى ما بذلته من جهد وتوجيهات سديدة، كانت نبراساً لنا في مراحل إعداد هذه المذكرة. فجزاها الله عنا كل خير، وبارك في علمها وعطائها.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر والتقدير إلى كافة الأساتذة الأجلاء الذين رافقونا في رحلتنا الجامعية، وتركوا فينا بصمات علمية وإنسانية لا تُنسى.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى موظفي المركز الجوّاري للضرائب بفرجيوة، على تعاونهم الكريم، ومساعدتهم القيّمة التي ساهمت في إثراء الجانب التطبيقي لهذا البحث.

ولا يسعنا في الختام إلا أن نعبر عن امتناننا لأعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقراءة هذا العمل المتواضع ومناقشته، فبارك الله في جهودهم.

أسأل الله العليّ القدير أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفّقنا جميعاً لما فيه الخير والرضا، فإن وُفّقنا فمنه سبحانه، وإن أخطأنا أو نسينا، فمننا ومن الشيطان، والله المستعان.

الإهداء

﴿وَأَنْ لِّسَ لِلْإِنْسَانِ (لَا مَا سَعَى)﴾

الحمد لله الذي ما ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضلله

إلى من زين اسمي باسمه، إلى من تجرع الكأس فارغا ليسقيني ثمرة النجاح، إلى سندي وملاذي بعد الله

بطلتي ... أبي

إلى نور عيني وضوء دربي ومهجة حياتي، إلى بئر أسراري، إلى التي سهلت لي الشدائد بدعائها

جنتي ... أمي

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى ملهم نجاحي، إلى من شددت عضدي به، إلى من أكبر به وأعتمد

وحيد قلبي... أخي

إلى النجمات التي تتير طريقي، إلى ملهمات نجاحي وصانعات قوتي، إلى من انتظرن قطاف ثمرة جهدي

رياحيني... أخواتي

إلى من علموني حرفا طيلة مساري الدراسي، ولم يبخلوا بعطائهم، إلى من لم يتوانوا في مد يد العون لنا

أساتذتي الكرام

إلى رفقاء الخطوة الأولى والخطوة ما قبل الأخيرة، إلى من كانوا عوناً وسندا في هذا الطريق

رفقاء دربي

إلى زميلتي في البحث، إلى صاحبة الشدائد والأزمات، إلى من كانت خلال السنين العجاف سحابة ممطرة

جميلتي... "مروة"

إلى من اتسع قلبي لهم وضافت هذه الورقة عن ذكرهم.

أهديكم جميعاً هذا العمل المتواضع من نفس راهنت على النجاح وربحت الرهان، والله ولي التوفيق.

ملاك

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

«يرفع الله الذين آمنوا والذين هادوا العلم درجات»

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى سندي في الحياة والزرع الواقي الذي أحرق سنين عمره من أجل أن يرفع شأني في درجات العلم والأخلاق، الذي دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل " أبي الغالي "

إلى ملاكي الطاهر، قوتي بعد الله، داعمتي الأولى والأبدية " أمي الحبيبة " أهديك هذا الإنجاز، ممتنة لأن الله اصطفاك لي من بين البشر أما خير سند وعوض

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي لمن كانوا عوناً لي في رحلة بحثي إخواني " أسامة، أنيس، إياد "

إلى كل صديقتي وشكر خاص إلى " ملاك " رفيقة دربي وزميلتي في إعداد المذكرة

إلى كل من ساندني في حياتي وفي الأخير أسأل الله النجاح والتوفيق للجميع.

مررة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الرقمنة في مكافحة التهرب الجبائي، من خلال التعرف على التطبيقات والأنظمة الرقمية التي تساهم في تسهيل عمل الإدارة الجبائية وحماية قوانينها الجبائية لتحقيق أهدافها المنشودة. ولتحقيق ذلك، تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وصممت الدراسة في شمل دراسة حالة من خلال دراسة ميدانية للمركز الجواني للضرائب بفرجيوة، حيث تم إجراء مقابلتان الأولى مع مفتش من مصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث للتعرف على مدى تطبيق الرقمنة في القطاع الجبائي، أما الثانية فكانت مع مدير مصلحة التحصيل للتعرف على النتائج المحققة جراء تطبيق الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي. أظهرت نتائج الدراسة أن للرقمنة دور بارز في تحسين أداء الإدارة الجبائية من خلال ترك أثر رقمي للمعاملات، وتسهيل ربط المعلومات وكشف التناقضات، وتقليل الأخطاء البشرية والفرص المحتملة للفساد عبر أتمتة الإجراءات، وتبسيط الإجراءات الإلكترونية ورفع وعي المكلفين بمخاطر التهرب عبر أدوات الرقابة المتطورة. **الكلمات المفتاحية:** الرقمنة، رقمنة النظام الجبائي، نظام جبائتك، التهرب الجبائي.

Abstract

This study aims to shed light on the role of digitization in combating tax evasion by identifying the digital applications and systems that contribute to streamlining the work of tax administrations and safeguarding their tax regulations to achieve their desired objectives. To accomplish this, the study adopted descriptive and analytical methodologies and was designed as a case study, including a field investigation at the Farjiwah Local Tax Center. An interview was conducted with an inspector from the Main Directorate of Monitoring and Research to assess the extent of digitization implementation in the tax sector.

The findings revealed that digitization plays a prominent role in enhancing the performance of tax administrations by creating a digital footprint for transactions, facilitating the integration of information and detecting discrepancies, reducing human errors and potential opportunities for corruption through automated procedures, simplifying electronic processes, and raising taxpayers' awareness of evasion risks via advanced monitoring tools. These outcomes underscore digitization's effectiveness in fostering transparency, efficiency, and proactive compliance within tax systems.

Keywords: Digitalization, Tax System Digitalization, Jibayatic System, Tax Evasion.

الفهارس

فهرس المحتويات

المواضيع	الصفحة
شكر وتقدير	-
الاهداء	-
ملخص	-
فهرس المحتويات	IV-II
فهرس الجداول والأشكال	V
فهرس الملاحق	VI
قائمة الاختصارات	VII
مقدمة	ب-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للتهرب الجبائي	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأسس النظرية للتهرب الجبائي	11-3
المطلب الأول: مدخل للجباية	7-3
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتهرب الجبائي	9-7
المطلب الثالث: آثار وطرق التهرب الجبائي	11-9
المبحث الثاني: أسباب التهرب الجبائي	14-11
المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بالمكلف	12-11
المطلب الثاني: الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي	14-12
المطلب الثالث: الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية	14
المبحث الثالث: طرق مكافحة التهرب الضريبي والحد من انتشاره	27-15
المطلب الأول: آليات وقائية على مستوى المكلف، التشريع الجبائي والإدارة الجبائية	19-15
المطلب الثاني: الرقابة والتحقيق الجبائي	21-19
المطلب الثالث: المسؤوليات الجزائية	27-21
خلاصة الفصل	28

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية في مواجهة التهرب الجبائي	
30	تمهيد
37-31	المبحث الأول: الإطار النظري لرقمنة الإدارة الجبائية
33-31	المطلب الأول: مدخل للرقمنة
36-33	المطلب الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية
37-36	المطلب الثالث: إجراءات التحول من الإدارة الجبائية التقليدية إلى الإدارة الجبائية الإلكترونية
44-37	المبحث الثاني: أشكال رقمنة الإدارة الجبائية
40-37	المطلب الأول: رقم التعريف الجبائي ونظام التسيير المالي (NIF/SGF)
41-40	المطلب الثاني: بوابة الدفع الإلكتروني "مساهمتك"
44-41	المطلب الثالث: نظام المعلومات الجبائي "جبائتك"
48-44	المبحث الثالث: استخدام الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي ومعيقاتها
45-44	المطلب الأول: طرق الحد من التهرب الجبائي في إطار الرقمنة
47-45	المطلب الثاني: آثار الرقمنة على التهرب الجبائي
48-47	المطلب الثالث: معوقات الرقمنة للحد من التهرب الجبائي
49	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة حالة المركز الجوازي للضرائب - فرجيوة -	
51	تمهيد
57-52	المبحث الأول: بطاقة فنية حول المركز الجوازي للضرائب
52	المطلب الأول: تعريف المركز الجوازي للضرائب
56-52	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركز الجوازي للضرائب - فرجيوة -
57-56	المطلب الثالث: مهام المركز الجوازي للضرائب
67-57	المبحث الثاني: آليات التسجيل في البوابات الرقمية الجبائية
60-57	المطلب الأول: خطوات الحصول على رقم التعريف الجبائي
64-60	المطلب الثاني: خطوات انشاء حساب في بوابة مساهمتك

67-64	المطلب الثالث: خطوات انشاء حساب في نظام جبايتك
	المبحث الثالث: واقع رقمنة المركز الجوازي للضرائب -فرجيوة-
69-67	المطلب الأول: تقديم عام لنظام التسيير الجبائي SGF
71-69	المطلب الثاني: احصائيات عامة حول تطور الرقمنة في المركز الجوازي للضرائب
72-71	المطلب الثالث: نتائج المقابلة حول دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي
73	خلاصة الفصل
76-75	الخاتمة
83-78	قائمة المراجع
98-85	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول إحصائيات طلبات الترقية الجبائي وسجلات نظام التسيير الجبائي	70

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمركز الجبائي للضرائب	56
02	بوابة الترقية الجبائي	58
03	تقديم طلب رقم التعريف الجبائي للشخص الطبيعي	58
04	تقديم طلب رقم التعريف الجبائي للشخص الطبيعي	59
05	متابعة طلب رقم التعريف الجبائي	60
06	إنشاء حساب عبر بوابة مساهمتك	61
07	إدخال NIF في بوابة مساهمتك	61
08	ملء استمارة مساهمتك	62
09	بوابة الإجراءات عن بعد	63
10	تسجيل الدخول في بوابة مساهمتك	63
11	قائمة التصفح	64
12	استمارة الاكتتاب في جبايتك	65
13	واجهة بوابة جبايتك	66
14	واجهة بوابة جبايتك بعد ادخال رمز المستخدم والرقم السري	66
15	قائمة الولوج لنظام التسيير الجبائي SGF	68
16	واجهة SGF الخاصة بالشخص المعنوي	68
17	واجهة SGF الخاصة بالشخص الطبيعي	69
18	عدد المسجلين في نظامي SGF و NIF	71

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	وصل طلب رقم التعريف الجبائي	85
02	وصل استلام شهادة تسجيل رقم التعريف الجبائي	86
03	التصريحات الجبائية الشهرية G50	92-87
04	التصريحات الجبائية السنوية G12	93
05	التصريحات الجبائية G12 Bis	95-94
06	الجدول الفردي Rôle individuel	98-96

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة
DGE	مديرية كبريات المؤسسات Direction des Grandes Entreprises
CDI	مراكز الضرائب Centre des Impôts
CPI	المراكز الجوارية للضرائب Centre de Proximité des Impôts
DRI	المديرية الجهوية للضرائب Direction Régionale des Impôts
NIF	رقم التعريف الجبائي Numéro Immatriculation fiscale
SGF	نظام التسيير الجبائي Système de gestion Financière
G50	التصريح الجبائي الشهري Déclaration G50
G12	التصريح السنوي Déclaration Prévisionnel G12
TDB	رسم التوطن البنكي Taxe domiciliation Bancaire
VC	التحقيق المحاسبي Vérification Comptabilité
RCM	الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة Impôt sur le Capital mobilier
TAP	الرسم على النشاط المهني Taxe sur le Capital Mobilier
TVA	الرسم على القيمة المضافة Taxe sur Valeur Ajouter
IRG	الضريبة على الدخل الاجمالي Impôt sur le Revenu Global
SSL	شهادة الأمان Certificat de Sécurité

مقدمة

شهد العالم خلال العقدین الأخيرین تحولات عميقة نتيجة ثورة المعلومات والإنترنت، ما أدى إلى تغيرات متسارعة في شتى المجالات، وفرض مراجعة شاملة لأساليب التفاعل والتعامل على مختلف المستويات، وقد أسهم هذا الواقع الجديد في فتح آفاق واسعة أمام الإدارات، خاصة في القطاع العام، لتبني الرقمنة كخيار استراتيجي، حيث أفضى اعتماد التكنولوجيا الحديثة إلى إحداث نقلة نوعية في نماذج التسيير، من الأساليب التقليدية نحو أنماط إدارية حديثة أكثر كفاءة وفعالية.

وتعد الإدارة الجبائية من بين القطاعات المهمة التي سعت إلى تطوير وتحسين الخدمة العمومية من أجل الارتقاء بهذا القطاع الحساس، باعتباره يحظى بأهمية بالغة لما له من آثار النواحي الاقتصادية والاجتماعية، لذلك، فإن الرقمنة الجبائية جاءت كأحد أهم الأساليب الناجحة للتخلص والتخفيف من الظواهر السلبية في مجال الخدمات الجبائية، من خلال عصرنه الإدارة الجبائية واستخدام أنظمة معلوماتية محكمة ومواكبة للتكنولوجيا الحديثة التي تسهل عمل الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة، كما أنها منفذ الأمان للنظام الجبائي في إعادة كل الديون الضريبية وزيادة التحصيل والحد من ظاهرة التهرب الجبائي.

في هذا الإطار، أدت المديرية العامة للضرائب دورا محوريا في القطاع المالي، حيث حققت العديد من الإنجازات الملموسة ضمن مشروع تحديث الإدارة الجبائية، وذلك من خلال اعتماد الرقمنة في مختلف العمليات الجبائية، إلى جانب التشغيل الآلي لجميع الإجراءات المرتبطة بفرض وتحصيل الضرائب، وسعيا منها لتعزيز التواصل مع المكلفين بالضريبة، أنشأت المديرية العامة للضرائب قنوات اتصال حديثة، من بينها الموقع الإلكتروني والتطبيقات الرقمية مثل "مساهمتك" و "جبابتك" والتي تهدف هذه المبادرات لمكافحة مختلف أشكال التهرب الجبائي، مما يساهم في تحقيق إصلاح شامل للنظام الجبائي.

إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية المتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي:

فيما يتمثل دور الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الجبائي في المركز الجبائي للضرائب فرجية؟
ومن أجل معالجة السؤال الرئيسي يتطلب الأمر معالجة على جملة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة أساسا

في:

- ما المقصود بالرقمنة في المجال الجبائي؟
- كيف تؤثر الرقمنة على مجال الإدارة الجبائية؟
- ما هي جوانب فعالية الرقمنة للحد من التهرب الجبائي؟
- كيف تحد الرقمنة من التهرب الجبائي؟

فرضيات الدراسة

لمعالجة مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- الرقمنة في المجال الجبائي تعني استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحديث وتطوير الأنظمة وإجراءات
- تحصيل الضرائب ومراقبة الامتثال الجبائي؛
- الإدارة الجبائية حققت قفزة نوعية من خلال اعتمادها على الوسائل الرقمية الحديثة في زيادة أداء الرقابة الجبائية؛
- الرقمنة أثبتت فعاليتها في الحد من التهرب الجبائي بتحسين الشفافية، الكفاءة، والنتائج؛
- تحد الرقمنة من التهرب الجبائي من خلال السداد الإلكتروني للضرائب والفوترة الإلكترونية .

أهمية الدراسة

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة، من خلال الاهتمام الكبير بموضوع الرقمنة باعتبارها أداة أساسية لتطوير الإدارة الجبائية وزيادة الشفافية عمومية وخاصة، فهي تعد شرطاً أساسياً في معادلة كسب الثقة بين هؤلاء الشركاء وتحقيق العدالة الجبائية.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- الوقوف على واقع تكنولوجيا معلومات الاتصال المستخدمة في الإدارة الجبائية؛
- تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الرقمنة في الإدارة الجبائية لمحاربة التهرب الجبائي؛
- التعرف على أبعاد موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومحاولة فهمه، والإلمام بجميع المفاهيم المرتبطة به.

منهج الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات، وذلك بهدف الإحاطة بالجانب النظري من الدراسة، من خلال استعراض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالرقمنة، الإدارة الجبائية، وظاهرة التهرب الجبائي، إضافة إلى تحليل العلاقة بين اعتماد الرقمنة والحد من التهرب الضريبي، أما في الجانب التطبيقي، فقد تم توظيف أداة "دراسة الحالة" من خلال دراسة ميدانية للمركز الجبائي للضرائب بفرجيوة، والتعاون مع موظفي مختلف المصالح، بغرض الوقوف على مدى تطبيق الرقمنة في هذا القطاع وتقييم فعالية الإجراءات المتبعة.

حدود الدراسة

- قسمت حدود الدراسة إلى حدود موضوعية، مكانية وزمانية.
- **حدود موضوعية:** التعرف على رقمنة النظام الجبائي وانعكاساته في الحد من ظاهرة التهرب الجبائي؛
- **حدود مكانية:** تمت هذه الدراسة بالمركز الجوّاري للضرائب بفرجيوة؛
- **حدود زمانية:** تم إنجاز هذه الدراسة سنة 2025، وهذا من خلال القيام بالتربص لمدة 4 أشهر.

أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

أسباب موضوعية

- تزايد الحاجة إلى إصلاحات هيكلية في الإدارة الجبائية.
- اتساع ظاهرة التهرب الجبائي وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني.
- تنامي الفجوة في تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة.
- توجه الدولة نحول التحول الرقمي جعل من هذا الموضوع ذا رهنية علمية ومهنية.
- الوقوف على واقع الرقمنة وآفاق تطويرها ضمن السياسات الجبائية الوطنية.
- حادثة الرقمنة في المجال الجبائي على المستوى التطبيقي في الجزائر، لاسيما في المراكز الجوارية للضرائب.

أسباب ذاتية

- الميل الشخصي والاهتمام بالموضوع والرغبة في دراسته.
- ارتباط الموضوع بتخصص محاسبة ومالية، والرغبة في محاولة الربط بين الواقع العلمي والجانب النظري فيما يتعلق بانعكاسات رقمنة النظام الجبائي في الحد من التهرب الجبائي.

صعوبات الدراسة

- محدودية توفر المعلومات، وذلك بسبب حادثة إنشاء المركز الجوّاري للضرائب فرجيوة، مما جعل البيانات والمعطيات المتاحة شحيحة؛
- عدم اعتماد المؤسسة على نظامي "جبائتك" و"مساهمتك" حال دون الاستفادة من معارفنا النظرية وتطبيقها بشكل فعال من خلال الإحصائيات الواقعية؛

- عدم تطبيق الرقمنة بشكل كامل داخل المركز الجوّاري للضرائب بفرجيوة، وهو ما أثر سلبيًا على الجانب التطبيقي للدراسة.

الدراسات السابقة

هناك دراسات عربية وأجنبية شملت موضوع الرقمنة والغش أو التهرب الجبائي كونهما موضوعان هامان لذلك سنعرض البعض من هذه الدراسات.

أ. الدراسات باللغة العربية

- دراسة مليكاوي مولود بعنوان الإنفاق الضريبي في الجزائر وإشكالية التهرب الضريبي 2015 دراسة تحليلية تقييمية.

هدفت الدراسة الى إبراز أهم المشاكل التي يطرحها مصطلح الإنفاق الضريبي كأداة للسياسة الضريبية وعلاقته بظاهرة التهرب الضريبي وأهم مظاهر التهرب الضريبي ذات الصلة بالإنفاق الضريبي، وأهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المالية للحد من التهرب الضريبي الناجم عن هذا الإجراء الضريبي التفضيلي، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي ، وقد توصلت الى نتائج ابرزها أن هناك العديد من الأعوان الاقتصاديين يستخدمون سياسات الإنفاق الضريبي من إعفاءات وتخفيضات كآلية للتهرب الضريبي بسبب غياب الرقابة القبلية والبعدية على منح الإنفاق الضريبي واستخدام طرق احتيالية للاستفادة من هذه التفضيلات الضريبية، وقد اوصت بضرورة إتباع السلطات المالية في الجزائر منهج علمي لمنح الإنفاق الضريبي للمستثمرين الحقيقيين حتى لا يساء استخدامه لغرض التهرب والغش الضريبي، كما أن إكمال دورة الموازنة وجعلها أكثر شفافية يتطلب ضرورة التقدير الدقيق والسليم لحجم الإنفاق الضريبي وتضمن هذه التقديرات في دورة الموازنة، وسن التشريعات الضريبية اللازمة للحد من إساءة استخدام هذا الإجراء الضريبي التفضيلي لأغراض الغش والتهرب الضريبي.

- دراسة لواج منير ولواج عبد الرحيم 2020 بعنوان تقييم فعالية التحقيق المصوب في المحاسبة في مكافحة التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل 2010-2018.

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مفهوم التهرب الضريبي وكذا التحقيق المصوب في المحاسبة، تقييم مدى فعالية التحقيق المصوب في المحاسبة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي حيث ان المنهج المتبع لإنجاز هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ومن أبرز نتائجها ان عمليات التحقيق المصوب في المحاسبة المنجزة في مديرية الضرائب لولاية جيجل تميزت بنقص الفعالية في مكافحة التهرب الضريبي، واوصت بضرورة العمل على نشر الوعي.

• دراسة حميدوش علي وبوزيدة حميد 2020 بعنوان اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة.

هدفت هذه الدراسة الى تبيان العوائد المادية والاقتصادية والمجتمعية على الشركات والافراد وكذا الدول عندما تقام مؤسسات في ميدان الرقمنة او تستخدم هذه التقنية والتجارب كثيرة في هذا المضمار بأمريكا وآسيا واوروبا، استخدمت هذه الدراسة النهج الوصفي والذي توصلت من خلاله إلى أن طريقة التقدم خصوصا في الوقت الحالي يقوم بالأساس على توظيف واستخدام الرقمنة في الانشطة المختلفة وقد اوصت بضرورة تكثيف الجهود في المنطقة العربية لقيام نهضة علمية تقوم بالأساس على تعظيم المنافع المختلفة للرقمنة وتعميمها في شتى المجالات.

• دراسة بورنيسة عبد النور وحيمران محمد 2021 بعنوان تعقيدات النظام الضريبي وأثرها على

التهرب الضريبي - دراسة حالة الجزائر -.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مكامن التعقيدات في النظام الضريبي الجزائري، وذلك من خلال وجهة نظر كل من الاكاديميين والمهنيين بالإضافة الى علاقة التعقيدات بالتهرب الضريبي من اجل اتمام هذه الدراسة تم استخدام المنهج الكمي لقياس العلاقة بين التعقيدات الضريبية والتهرب الضريبي وكان من ابرز نتائجها ان التعقيدات الضريبية ككل سواء من حيث التشريع او الامتثال كلاهما يساهمان في التهرب الضريبي والاضاع الاقتصادية، واوصت بضرورة اعادة النظر في صياغة القوانين الضريبية ومحاولة العمل على نظام ضريبي اكثر استقرارا او جعله اكثر مرونة للتغيرات الاقتصادية وكذا العمل على رقمنة الادارة الضريبية ومنح تحفيزات لأعوان الإدارة الضريبية وتشجيعهم على العمل.

ب. الدراسات باللغة الأجنبية

• دراسة Yamen, Ahmed, Ali Coskun, and Hounaida Mersni بعنوان: " Digitalization and

"tax evasion: the moderation effect of corruption (2023)

تناولت الدراسة تأثير تبني الرقمنة على التهرب الضريبي، واختبرت تأثير الفساد كعامل معدّل في هذه العلاقة. حيث تم استخدام مؤشر تبني الرقمنة الصادر عن البنك الدولي لقياس مستوى الرقمنة، كما تم اعتماد الاقتصاد غير الرسمي كمؤشر بديل للتهرب الضريبي، وقد أُجري البحث استنادًا إلى مجموعة بيانات شاملة تضم معلومات من 133 دولة، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين التهرب الضريبي وتبني الرقمنة من قبل الأفراد والشركات، مما يدل على أن الرقمنة تساهم في الحد من التهرب الضريبي، كما أظهرت نتائج إضافية أن الرقمنة أكثر فاعلية في تقليل التهرب الضريبي في الدول ذات معدلات الفساد المنخفضة مقارنة بالدول ذات معدلات الفساد المرتفعة، وتوصل الباحثون إلى أن الاستثمار في

التكنولوجيا يمكن أن يساعد في زيادة الإيرادات الضريبية، وتمكين الحكومات من تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة.

- دراسة Kitsios, Emmanouil, João Tovar Jalles, and Geneviève Verdier بعنوان " Tax evasion from cross-border fraud: does digitalization make a difference?." (2023)

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال: كيف يمكن للحكومات الحد من انتشار الاحتيال الضريبي عبر الحدود؟ حيث يقترح المؤلفون بأن استخدام التقنيات الرقمية يوفر فرصة لتقليل الاحتيال وزيادة إيرادات الحكومات، ومن خلال بيانات عن المعاملات التجارية داخل الاتحاد الأوروبي ومع العالم، يقدمون أدلة على أن: (1) الاحتيال الضريبي في التجارة عبر الحدود ليس مسألة بسيطة، بل هو منتشر في العديد من الدول؛ (2) يمكن التخفيف من هذا النوع من الاحتيال من خلال استخدام التقنيات الرقمية عند الحدود؛ (3) من الممكن أن تكون المكاسب المحتملة في الإيرادات الناتجة عن تقليل الاحتيال التجاري من خلال الرقمنة كبير، ويعطي المؤلفون مثالاً بأن تقليص الفجوة إلى نصف المسافة نحو الريادة في الرقمنة يمكن أن يزيد الإيرادات بأكثر من 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية منخفضة الدخل.

- دراسة Ván, Bálint, Gábor Lovics, Csaba G. Tóth, and Katalin Szóke بعنوان "Digitalization against tax evasion: evidence on the role of company size." (2025)

تم إنجاز هذه الدراسة في سياق محدد، حيث أنه، ولحد من التهرب الضريبي، قامت الحكومة الهنغارية في عامي 2013 و2014 بإدخال سجلات النقد الإلكترونية الإلزامية (OCR) في بعض القطاعات، ونتيجة لذلك، تم تركيب ما يقرب من 200,000 جهاز OCR من قبل 100,000 مؤسسة، واقترض الباحثون أن تركيب هذه الأجهزة لا يغير من نموذج التشغيل الخاص بالشركات، وبالتالي فإن الزيادة في الإيرادات المبلغ عنها حول تاريخ التركيب تعكس انخفاضاً في التهرب الضريبي، واستخدم الباحثون في هذه الدراسة بيانات دقيقة لتقدير تأثير إدخال أجهزة OCR على الإيرادات المبلغ عنها والالتزامات الضريبية، ومن خلال نماذج تحليل بانل ثابت التأثير ونماذج دراسة الحدث، قاموا بتحديد وجود تفاوت كبير مرتبط بحجم الشركة في قطاعي التجزئة والإقامة وخدمات الطعام: إذ زادت الشركات الصغيرة إيراداتها المبلغ عنها بنسبة أكبر من الشركات الكبيرة، ونظرًا لأن الشركات الكبيرة تسدّ الجزء الأكبر من ضريبة القيمة المضافة، فقد كانت الآثار على تحصيل هذه الضريبة محدودة، كما وجد الباحثون آثارًا غير مباشرة كبيرة على الموردين في كلا القطاعين، وكانت هذه الآثار أقوى قليلًا بين الشركات الأكبر حجمًا.

انفقت دراساتنا الحالية مع الدراسات السابقة على ضرورة الحد من الغش والتهرب الضريبي لأنه يضر كثيرا بـ الموارد الخزينة واتفقت أجمع أن الرقابة الجبائية والتحقيق المحاسبي المصوب والتلبس الجبائي وغيرها وما تبعهم غير كافين للحد من هذه الظاهرة وأن للنظام الجبائي دور في وفرة هذه الظاهرة، ومن جهة الرقمنة أوصت جميع الدراسات بضرورة تعميم الرقمنة في شتى المجالات.

نستخدم في الدراسة الحالية المنهج الوصفي والتحليلي وهو ما اتبعته الدراسات السابقة، فنجد استخدام المنهج الوصفي في الجزء النظري والتحليلي في الجانب التطبيقي.

خصت دراستنا الموظفين والمهنيين في المركز الجوّاري للضرائب في ولاية ميلّة – فرجوة – وهو ما اختلف عن الدراسات السابقة التي كانت في ولايات وبلدان مختلفة او خصت فقط مديرية الضرائب.

هيكل الدراسة

من أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع اعتمدنا على تقسيم موضوع البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي وتسبقهم مقدمة وكان مضمونها يدور حول:

- **تعرض الفصل الأول إلى الإطار النظري للتهرب الجبائي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية؛ ركز المبحث الأول على الأسس النظرية للتهرب الجبائي، في حين تناول المبحث الثاني أبرز الأسباب المؤدية إليه، أما المبحث الثالث فقد خُصص لاستعراض أبرز أساليب مكافحة التهرب الجبائي والحد من انتشاره؛**
- **أما الفصل الثاني، المعنون بـ "رقمنة الإدارة الجبائية في مواجهة التهرب الجبائي"، فقد تضمن بدوره ثلاثة مباحث؛ عرض المبحث الأول الإطار النظري لرقمنة الإدارة الجبائية، بينما عالج المبحث الثاني مسار التحول الرقمي للإدارة الجبائية الجزائرية، وتم تخصيص المبحث الثالث لعرض استخدام الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي ومعيقاتها؛**
- **وفي الفصل الثالث، تم تقديم دراسة حالة حول المركز الجوّاري للضرائب بفرجوة. وقد تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث كذلك؛ محور الأول حول تقديم بطاقة فنية للمركز، بينما تناول المبحث الثاني آليات التسجيل في البوابات الرقمية الجبائية، وتم تخصيص المبحث الثالث لدراسة نتائج المقابلة حول دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي.**

وأخيرا خاتمة تضمنت عرضاً مركزاً لأبرز النتائج المستخلصة من مختلف الفصول، إضافة إلى اختبار صحة الفرضيات، تلتها مجموعة من الاقتراحات والتوصيات العملية التي تهدف إلى تعزيز فعالية الرقمنة في محاربة التهرب الجبائي.



الفصل الأول: الإطار النظري

للتهرب الجبائي

تمهيد

تعد الضريبية من أهم المصادر المالية التي تعتمد عليها بعض الدول، حيث تؤدي دورا حيويا في تمويل ميزانيتها، ومع ذلك فإن التهرب الجبائي أصبح مشكلة متزايدة تؤثر سلبا على الاقتصاد، إذ تلجأ بعض الأفراد والمؤسسات إلى وسائل غير قانونية للتهرب من دفع الضرائب، مما يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة للدول، ويتجلى التهرب الجبائي في عدة أشكال، حيث يتضمن تقليل قيمة الضرائب المستحقة أو تجنب دفعها تماما عبر وسائل احتيالية، ولأن معظم الدول تعتمد بشكل كبير على العائدات الضريبية، فإن انتشار هذه الظاهرة يشكل تحديا اقتصاديا واجتماعيا يتطلب حولا فعالة.

التهرب الجبائي ليس ظاهرة حديثة، بل يعود إلى فترات زمنية سابقة، إلا أن أساليبه تطورت أكثر تعقيدا مع مرور الزمن، وعلى الرغم من الجهود المبذولة للحد منه، فإنه لا يزال يمثل مشكلة بارزة تحتاج إلى استراتيجيات أكثر صرامة لمكافحته، لذا تسعى الدول إلى تعزيز نظمها الجبائية، ووضع آليات رقابية صارمة، وفرض عقوبات مشددة للحد من التهرب الجبائي، لما له من تأثيرات سلبية على الاستقرار المالي والاقتصادي.

وفي هذا الفصل سوف نتحدث عن الجانب المفاهيمي للتهرب الجبائي من خلال المباحث الثلاث التالية:

- المبحث الأول: الأسس النظرية للتهرب الجبائي؛
- المبحث الثاني: أسباب التهرب الجبائي؛
- المبحث الثالث: طرق مكافحة التهرب الجبائي والحد من انتشاره.

المبحث الأول: الأسس النظرية للتهرب الجبائي

تعد الجباية من الأدوات الأساسية في السياسة المالية، حيث تمثل أحد المصادر الرئيسية للإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة في تحديد سياستها المالية، إلا أن تقدير تحصيلها وجمعها لا يتم بالسهولة التي نتخيلها، وهذا يعود للمشاكل العديدة التي تواجه الأجهزة الجبائية، ومن أبرز المشكلات مشكلة التهرب الجبائي الذي يعد ظاهرة تعاني منها جميع الدول بمختلف أنظمتها الاقتصادية.

المطلب الأول: مدخل الجباية

أدى التطور السريع في العالم إلى دفع الدول للبحث عن وسائل وموارد جديدة لتمويل مشاريعها ونفقاتها العامة، ومن بين هذه الموارد الجبائية التي تلجأ إليها الدول لتلبية احتياجاتها الاقتصادية، تبرز الضرائب كأحد أهم الوسائل لتنظيم النشاط الاقتصادي من قبل الحكومات مما يجعل موضوعات الجباية تحظى باهتمام عالمي وتعتبر مادة علمية مهمة في مختلف دول العالم.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص الجبائية

أولاً: تعريف الجباية

يمكن تعريف الجباية من عدة زوايا، ومن أهم التعاريف الواردة في الأدبيات نذكر:

- الجباية مجموعة من القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدول والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم، التي تجنى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية¹.
- الجباية هي مجموع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب، الرسوم، الإتاوات والمساهمات الاجتماعية².
- الجباية هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة مساهمة منه التكاليف والأعباء العامة بصفة نهائية، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة ولتمكين الدولة من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية³.

¹ بالمقدم مصطفى، بن عاتق حنان، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة معسكر، العدد 09، 2013، ص 02.

² عباس محرز محمد، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 217.

³ كراجة عبد الحليم، هيثم العبادي، المحاسبة الضريبية، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 14.

من خلال ما سبق من التعاريف، نستخلص أن الجباية هي مبلغ نقدي يدفع جبرا وبشكل تام ونهائي ودون مقابل مباشر، وعن طريق القانون من طرف أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين إلى الدولة أو إحدى هيئاتها العامة بغرض تحقيق أهداف معينة.

ثانيا: خصائص الجباية

من خلال التمعن في تعاريف الجباية يمكننا استخلاص مجموعة من الخصائص التي تتميز بها هذه الأخيرة نوجزها فيما يلي:

أ- الجباية تأدية نقدية: وهذا ما يعكس التطور الحاصل في شكل الضريبة التي ظهرت في بادئ الأمر في صورة أعمال للسفرة من جهة، ومن جهة أخرى يبرز الطابع النقدي للمجتمعات المعاصرة فضلا عما تتصف به من مزايا ويمس الطابع النقدي للضريبة ثلاث جوانب تتصل بالوعاء التصفية، التحصيل¹.

فوعاء الضريبة غالبا ما يتكون من عناصر نقدية أو قابلة للتقدير أو قابلة للتقدير النقدي، وهذا لا يعني أنه لا يمكن فرض الضرائب على عناصر غير نقدية، فالضرائب النوعية كالضرائب على استهلاك التبغ والمنتجات البترولية في الجزائر يتم حسابها على أساس الحجم والعدد، وليس على أساس القيمة النقدية لها².

ب- الجباية فريضة إلزامية وإجبارية: فالمكلف ملزم بتأديتها، وليس له أي اختيار في أدائها من عدمه، ولا في كيفية الدفع وموعده، وفي حالة امتناعه عن تأديتها تأخذ منه قسرا³.

وهي ليست تبرعا اختياريا يترك أمر المساهمة فيه إلى اختيار الأفراد أو الأشخاص المفروضة عليهم بل تدفع جبرا باعتبارها مظهرا من مظاهر السيادة التي تتمتع بها الدولة، فالأفراد ملزمون بدفع الضرائب سواء قبلوا أو امتنعوا، والدولة لها الحق إلى تنفيذ الجبري للحصول عليها⁴.

ت- الجباية بدون مقابل: يقوم المكلف بدفع الضريبة دون الحصول على أية منفعة من طرف الدولة، ويترتب على هذا أنه لا يمكن النظر إلى مدى انتفاع المكلف بالخدمات العامة لتقدير مقدار الضريبة، التي يتعين عليه دفعها فينظر إلى مدى قدرة الفرد على تحميل الأعباء العامة عن طريق دفع الضرائب إلى الدولة أن تكون المساهمة حسب قدرته⁵.

1 عواضة حسين، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة الموازنة نفقاتها وإدارة الضرائب، الرسوم (القروض، الإصدار النقدي للخزينة) دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات حلي الحقوقية، بيروت 2013، ص 279-280.

2 قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، دار جرير، عمان، 2001، ص 22.

3 عواضة حسين، عبد الرؤوف قطيش، مرجع سابق، ص 38.

4 منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، دون طبعة، منشورات الجامعة المفتوحة، الأردن، 1994، ص 105.

5 بعلي محمد الصغير، أبو العلا يسرى، المالية العامة، دون طبعة دار العلوم، عناية، الجزائر، 2003، ص 89-90.

ث- **الطابع النهائي للجباية:** أي أن المكلف لا يمكنه استرداد المال الذي دفعه على سبيل الضريبة بأي شكل من الأشكال، والدولة لا تلتزم برد قيمتها للأفراد أو تعويضهم إياها، وبذلك تختلف الضريبة على القرض العام التي تلتزم الدولة برده¹.

ج- **الضريبة تهدف إلى تمويل الأعباء العمومية:** يتم تحصيل الضريبة حصراً لفائدة أشخاص معنويين خاضعين للقانون العام، لكن تطور طبيعة الدولة الحديثة إلى دولة رفاهية أدى إلى توسع دور الضريبة ليتجاوز تمويل الأعباء العامة إلى كونها أداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة².

الفرع الثاني: أنواع الجباية

أولاً: الجباية المباشرة

ويقصد بها الضرائب التي يتم تحصيلها بشكل مباشر من دافع الضريبة وتعد مسؤولية واجبة ولا يستطيع نقل عبئ هذه الضريبة إلى غيره وتنقسم إلى:

أ- **الجباية على الدخل:** وتقدر على أساس ما يحقه المكلف من عناصر خاضعة للضريبة خلال فترة زمنية سواء كانت شهراً أو سنة، وهذه الضريبة إما أن تكون ضريبة نوعية على الرواتب والأجور والأرباح التجارية والصناعية أو تكون ضريبة عامة على مجموع عناصر الدخل المكلف على اختلاف أنواعها ومصادرها³.

ب- **الجباية على رأس المال:** وتفرض هذه الضريبة على رأس المال وعلى ثروة التي يمتلكها الفرد منتجة كانت أو غير منتجة وتتميز بأنها تفرض على كل ما يملكه الممول من أموال ثابتة أو منقولة في لحظة زمنية معينة وقد تكون عادية أو غير عادية.

فالضريبة العادية على رأس المال هي ضريبة معدلها منخفض لا يمس إلا جزءاً من الدخل وهذا الجزء يمكن تعويضه أو تحقيقه بواسطة استثمار رأس المال، أما الضريبة غير العادية فإن محاسنها رأس المال وتدفع عن طريق اقتطاع رأس المال مع التكرار ولا تلجأ الدولة إلى هذا النوع إلا في ظروف استثنائية كالوفاء بدين عام⁴.

¹ عواضة حسين، عبد الرؤوف قطيش، المرجع السابق، ص 382.

² قدي عبد المجيد، المالية العامة الموازنة، مرجع سابق، ص 26.

³ نور عبد الناصر إبراهيم، عليان الشريف، الضرائب ومحاسبتها، طبعة 01، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص 17.

⁴ نفس المرجع، ص 17.

ثانيا: الجبائية غير المباشرة

يقصد بها كل ضريبة يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبئ هذه الضريبة إلى شخص آخر ويتميز هذا النوع بسهولة الجبائية ووفرة الحصيلة وتنقسم إلى قسمين:¹

أ- **الجبائية على التداول:** وهي تفرض عند حصول واقعة وانتقال شيء من ملكية شخص آخر من أمثلة ذلك رسوم التسجيل في حال انتقال ملكية العقار، ويرى البعض أن الضريبة على التداول ضريبة مباشرة على رأس المال.

ب- **الجبائية على الاستهلاك:** تفرض على أنواع معينة من السلع المستهلكة أو على كافة السلع المستهلكة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وهي:

- **الضرائب الجمركية:** تفرض على السلع المستوردة من الخارج (الواردات) كما تفرض على السلع المصدرة إلى الخارج (الصادرات)، وعند فرض ضريبة على الواردات لابد من التمييز بين السلع والبعض الآخر فلا تفرض على السلع الضرورية، أما على الصادرات فتلجأ إليها الدولة بقصد إعاقة السلع المحلية عن التصدير أو التخفيف من حجم الصادرات؛

- **الجبائية على الإنتاج:** تفرض على المنتجات الطبيعية أو الصناعية ويطلق عليها رسوم الإنتاج وقد تفرض في أي مرحلة من مراحل التصنيع أو الإنتاج حيث يقوم بدفعها المنتج ويضيف قيمة الضريبة إلى سعر بيع الوحدة المستهلكة؛

- **الجبائية على المبيعات:** تطبق على السلع الصناعية المستوردة والمصنعة محليا وعلى مجموعة من الخدمات وتسوق في المرحلة الأولى من يطبقها من المستورد مباشرة ومن الصانع عند البيع ومن يؤدي الخدمات عند تقديمها ويستثنى من ذلك السلع المعفاة وقد تفرض لتحل محل الضريبة على الاستهلاك.

الفرع الثالث: أهداف الجبائية

أ- **الأهداف المالية:** أول هدف للضريبة يمثل في الهدف المالي بالحصول على الإيرادات المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة، إن الزيادة في الأعباء المالية المطلوبة من الدولة، نتيجة زيادة المهام الملقاة على عاتقها وما يتطلبه من زيادة النفقات، من أجل تحقيق أكبر حصيلة ممكنة، يعتبر هدفا لا يغيب عن أي سياسة ضريبية بصورة عامة في الوقت الحاضر.²

¹ نور عبد الناصر إبراهيم، مرجع سابق، ص 18-19.

² Paxal, Idevert, OUEDRAOGO, cours de fixation, LAMOUAGA Institut Africain de Management, Janvier 2009, P11.

ب- الأهداف الاقتصادية: تهدف الضريبة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدامها كأداة تفيد في معالجة الأزمات على النحو التالي:

- ففي فترات الانكماش يتم خفض معدل الضريبة الأفراد على الإنفاق؛
 - ففي فترات التضخم يتم رفع معدل الضريبة لامتناع القوة الشرائية للأفراد؛
- كما تهدف الجباية إلى تشجيع على الاستثمار، وذلك إما بإعفاء بعض المشاريع من الضرائب، أو تخفيض معدل الضريبة عليها، والذي يوجه أنظار المستثمرين إلى قيام بهذه المشاريع وبالتالي زيادة إيرادات الدولة من الضرائب¹.

ت- الأهداف الاجتماعية: تسهم الإيرادات الجبائية في تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع الواحد عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة والهدف من ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية، أو رفع معدل الضريبة على بعض المنتجات الضارة " كالسجائر، الخمر... " لغرض الحد من الآفات الاجتماعية أو عن طريق إعفاء الهيئات التي تهدف للنفع العام من الضرائب " المستشفيات، مؤسسات التعليم... " ².

ث- الأهداف السياسية: أصبحت الضريبة مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، ففرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعمالا للضريبة لأهداف سياسية، وقد تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف سياسية كتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها³.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتهرب الجبائي

تتسم الجباية بتعدد أدوارها وتنوع مجال تطبيقها، حيث أصبحت واحدة من أبرز الأدوات الحيوية في الدول، لا سيما في الجوانب المالية والاقتصادية، وقد تلعب دورا هاما في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أنها قد تشكل في بعض الحالات عبئا على المكلفين بدفعها، مما يدفع بعضهم إلى التهرب الجبائي، ومع تفشي هذه الظاهرة، أصبحت تمثل إشكالية اقتصادية معقدة تتطلب حولا فعالة من آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني.

¹ فاضل مرشد حمدان محمود، المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005، ص52.

² Paxal, Idevert, op, cit p13.

³ بن يخلف مسعودة، أثر الضريبة على المؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 07.

الفرع الأول: تعريف التهرب الجبائي

- التهرب الجبائي يعني التخلص من عبئ الجباية كلياً أو جزئياً دون مخالفة أو انتهاك القانون، حيث يستخدم المكلف حق من الحقوق الدستورية باعتبار أن حريته في القيام بأي تصرف تكون مضمونة دستورياً، ومن ثم لا يسأل المكلف بالضريبة عن تصرفه السلبي نظراً لأنه ينتهك القانون أو يحتال عليه.¹
- يعرف أيضاً بأنه محاولة الممول التخلص من الضريبة، عدم الالتزام القانوني بدفعها أي التخلص منها دون ارتكاب أي مخالفة للتشريع الجبائي.²
- كما يعرف التهرب الضريبي على أنه "سلوك غير مشروع يرتكبه شخص ذي صفة معينة (الممول) لهدف التخلص من أداء الضريبة المستحقة عليه، سواء كان ذلك التخلص كلياً أم جزئياً، وغالباً ما يقع هذا السلوك اللامشروع بطرق احتيالية، لذلك شدد المشرع العقوبات المقررة على هذه الجريمة".³ وبصفة عامة يعرف التهرب الجبائي بأنه التخلص من دفع الضريبة، بصفة كلية أو جزئية.

الفرع الثاني: أنواع التهرب الجبائي

يوجد نوعان من التهرب الجبائي وهما كالتالي:

أولاً: التهرب المشروع (التجنب الضريبي)

- ويقصد به التخلص المكلف من أداء الضريبة، نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي، أي بالاستفادة من بعض الثغرات القانونية التي تتيح له التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية، كأن تلجأ بعض الشركات إلى توزيع أرباحها على شكل أسهم مجانية لصالح مساهمها للتخلص من أداء الضريبة على إيرادات القيم المنقولة.⁴ ومن أمثلة التهرب الجبائي المشروع نجد:
- الامتناع عن استهلاك وإنتاج الموارد والسلع التي تفرض عليها ضرائب مرتفعة، أو تغيير النشاط التجاري الذي تفرض عليه ضرائب مرتفعة.⁵

¹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، طبعة 2003، ص 164.

² بوعكاز سميرة، فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الجبائي، دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات، -بسكرة-، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 25.

³ حسين السبيسي صلاح الدين، اقتصاد الفساد، دار الكتاب الحديث، مصر، 2013، ص 65.

⁴ عودة كاظم حيدر، دوافع التهرب الضريبي في العراق، مجلة الفاسدية للعلوم إدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 02، 2016، ص 232.

⁵ ولهي بوعلام، أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص 03.

- الاستفادة من التشريعات الجبائية فيما يخص إخضاع الأرباح التي يعاد استثمارها بمعدل مخفض عوض المعدل المضاعف¹.

ثانيا: التهرب غير المشروع (الغش الجبائي)

- هو مخالفة للأحكام القانونية بوسائل الغش والاحتيال للتخلص من دفع الضريبة، مرتكب بذلك جريمة مالية يعاقب عليها القانون، وفي أغلب الأحيان تكون هذه المخالفة صريحة وموصوفة وتتضمن نية المكلف في التهرب من الضريبة ومن أمثلة التهرب الغير المشروع ما يلي:²
- عدم تقديم المكلف تقريراً ضريبياً عن النشاط الخاضع للضريبة ومعتمداً في ذلك عدم وجود مقر لنشاطه أو يعتمد لنقل نشاطه أو يعتمد لنقل نشاطه من جهة أخرى.
- قيام المكلف بتقديم تقرير غير صحيح بحيث لا يتضمن جميع نشاطاته أو لا يرفق جميع البيانات والوثائق المؤيدة لما هو مسجل في التقرير الضريبي.

المطلب الثالث: آثار وطرق التهرب الجبائي

يعتبر التهرب الجبائي من بين الجرائم أو الظواهر التي لا تقتصر على مجال واحد، حيث تتعدد الأساليب المستخدمة في التهرب الجبائي وتتطور وفقاً للتغيرات الاقتصادية والمالية في الدول، إن تنوع أنواع الضرائب أدى إلى ظهور طرق متعددة للتهرب، تختلف حسب طبيعة كل ضريبة، أما آثار التهرب الجبائي، فهي مرتبطة بالأهداف العامة للضريبة مما يسبب أضراراً للخزينة العمومية للدولة نتيجة حرمانها من جزء مهم من الإيرادات والموارد المالية.

الفرع الأول: آثار التهرب الجبائي

أ- الآثار المالية: تتمثل النتائج المالية للتهرب الجبائي في أنه يلحق بخزينة الدولة خسائر كبيرة تتمثل في الأموال الطائلة التي تضيع منها وتكس من طرف المكلفين المتمصلين من دفع الضرائب، كما أنه يؤدي إلى تخفيض الدخل القومي وحتماً سيخفض ذلك من مستوى الدخل الفردي بالإضافة إلى ذلك فإن التهرب الجبائي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وذلك بسبب عملية اكتناز الأموال غير المصرح بها، والتي تسبب بدورها في وجود التضخم النقدي على مستوى السوق النقدية³.

¹ ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، طبعة 01، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2004، ص 07.

² فليح العلي عادل، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، الطبعة 01، دار محمدية للنشر والتوزيع، 2007، ص 123.

³ بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 52.

ب- الآثار الاجتماعية: يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبئ الضريبة إذ يتحمل البعض الضريبة بأكملها بينما يتخلص منها الذين تمكنوا من التهرب منها.

- تؤدي كثرة التهرب الضريبي للجوء الدولة إلى رفع معدلات الضرائب الموجودة أو إضافة ضرائب جديدة، فيزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة.
- تصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي من خلال البحث عن جميع الوسائل سواء مشروعة أو غير مشروعة قصد التحايل والإفلات من الواجب الضريبي¹.

ت- الآثار الاقتصادية: تعتبر الضريبة متغير اقتصادي في البلاد وهذا ما يعكس سلبا على الاقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب، بالنسبة للاستثمار فإن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بتكوين ادخار عام، لذلك يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية، وإذا انخفض الادخار فإن حجم الإعفاءات الممنوحة ينخفض مما يؤدي إلى ركود التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة².

الفرع الثاني: طرق التهرب الجبائي

تشمل أهم طرق التهرب الجبائي على:

أ- التهرب عن طريق تقديم معلومات محاسبية غير حقيقية: وذلك بلجوء المكلف إلى تقديم إقرار ضريبي استنادا إلى دفاتر وسجلات وحسابات مصطنعة مخالفة للدفاتر والسجلات الحقيقية³، بهدف التقليل من الإيرادات وزيادة النفقات، ومن الأمثلة العملية لهذه الطريقة من التهرب:

- اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع.
- توزيع الأرباح على الشركات وهميين أي غير موجودة.
- التناسي المعتمد لبعض المبيعات التي تتم يدا بيد أي تحرير فواتير، ويتم التسديد نقدا⁴.
- تسجيل قيمة المبيعات بأقل من ثمنها الحقيقي بالتواطؤ مع الزبون⁵.

¹ بالمغني نجا، بن عياد إكرام، دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، رسالة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر 2019/2020، ص 26.

² ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ص 160.

³ نوى نجا، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر 1999-2003، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004، ص 09.

⁴ كردودي سهام، المعلومات المحاسبية والرقابية الجبائية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2008-2009، ص 82.

⁵ نفس المرجع، ص 83.

ب- **التهرب عن طريق إخفاء الممتلكات:** يعتمد هذا النوع من التهرب على الإخفاء المعتمد لبعض الممتلكات مثل المخزونات، وهذا الإخفاء قد يكون كلياً أو جزئياً، ومن أمثلة هذه الطريقة من طرق التهرب الجبائي ما يلي: ¹

- إخفاء جزء من المخزونات وبيعها سرا في السوق الموازية.
- عدم التصريح بكل الأنشطة الممارسة من قبل المكلف.

ت- **التهرب عن طريق استغلال القانون:** ويتم ذلك عن طريق استغلال الامتيازات القانونية الممنوحة لبعض العمليات والنشاطات، حيث يقوم بعض المكلفين بإدراج جزء من أنشطتهم ضمن الأنشطة المعفية أو التي لها إعفاء جزئي، ومن الأمثلة عن ذلك: ²

- تسجيل عملية بيع الأصل من الأصول على أنها هبة.
- اعتبار عمليات توزيع الأرباح على المساهمين أنها رواتب وأجور.

المبحث الثاني: أسباب التهرب الجبائي

تتعدد أسباب التهرب الجبائي بشكل كبير إذ لا يمكن حصرها، وذلك بسبب اختلاف التشريعات المالية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أن مستوى الوعي العام وكفاءة الأجهزة الحكومية وفعالية الإجراءات تلعب دوراً مهماً في هذا السياق.

المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بالمكلف

غالباً ما تعود أسباب التهرب الجبائي إلى المكلف في حد ذاته والتي تندرج في إطار اعتبارات أخلاقية، نفسية ومالية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً: ضعف المستوى الأخلاقي

تعتبر الأسباب الأخلاقية من أهم العوامل التي تؤدي إلى التهرب الضريبي، فكلما انخفض المستوى الأخلاقي في المجتمع، انخفض الوعي الضريبي لدى الأفراد، مما يؤدي إلى عدم اهتمامهم بالمصلحة العامة، كما يقل إحساسهم بالمسؤولية تجاه خزينة الدولة، لذلك من الضروري أن تعمل الدولة على تعزيز الوعي الضريبي لدى المواطنين ليقوموا بواجباتهم تجاه الخزينة.

¹ عتير سليمان، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 79-80.

² نفس المرجع، ص 80.

ومنه فإن ضعف المستوى الخلقي يحفز الافراد على التهرب من أداء الواجب الضريبي، لذلك فهو يتناسب عكسيا مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع، ومع الشعور بالمسؤولية تجاه تحمل الأعباء¹.

ثانيا: ضعف الوعي الضريبي

يعتبر ضعف الوعي الضريبي في المجتمع من أبرز أسباب التهرب الضريبي وذلك لوجود بعض الاعتقادات الخاطئة عن الضريبة والتي نذكر منها:

- بما أن من خصائص الضريبة أنها اقتطاع مالي دون مقابل، يعتبرها البعض أداة تعسف على أملاك الأفراد.

- الاعتقاد بعدم شرعية الضريبة لأنها لا تستند على نصوص شرعية عقائدية على عكس الزكاة باعتبارها من أركان الإسلام.

- أن سياسة الدولة في الانفاق العام تؤدي دورا مهما في التهرب الضريبي، فإذا شعر المكلفون أن الدولة قد أنفقت حصيلة الضرائب التي تم تحصيلها منهم في وجوه لا تنفع ولا تعود عليهم ولا على أفراد المجتمع بالفائدة، قل الوعي الضريبي لديهم وزادت مقاومتهم للضرائب، لذلك فإنهم سيحاولون جاهدين وبكل الطرق التهرب من دفع هذه الضرائب لشعورهم أنها تذهب هدرًا².

ثالثا: سوء الوضعية المالية للمكلف

- تؤثر الحالة المالية للمكلف على التهرب ونطاقه، بحيث نجد أن ميل المكلف نحو التهرب يزيد كلما زاد عبء الضريبة عليه، وساء مركزه المالي³.

يظهر سلوك المكلف اتجاه الضريبة بشكل واضح في أوقات الأزمات حيث تنخفض المداخيل وتصبح الضريبة تشكل عبئا ثقيلا على المكلف مما يدفعه إلى تجنب تسديدها.

المطلب الثاني: الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي

هناك عدة عوامل تؤدي الى التهرب الضريبي تتعلق بنظام الضرائب نفسه، مثل تعقيد النظام الضريبي وقلة تطبيق القوانين الضريبية، ارتفاع معدلات الضرائب... الخ، نوضحها فيما يلي:

أولا: عدم استقرار التشريع الضريبي

¹ ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث العدد 2، البلدة، 2003، ص15.

² خصاونة سعيد جهاد، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص229.

³ ناصر مراد، مرجع سابق، ص17.

يشوب التشريع الضريبي بكثرة التعديلات المتلاحقة عليه، فالقوانين المالية السنوية والتكميلية دائما ما تتضمن تعديلات لبعض النصوص القانونية الضريبية أو إلغاؤها، وهذه التعديلات تؤدي إلى وجود تناقضات بين النصوص القانونية مما يدفع بالمكلف إلى استغلال هذه الثغرات قصد التهرب من أداء الضريبة، كما أن هذه الثغرات تعتبر تجسيدا واقعيا لضعف القانون الضريبي، وبالتالي هشاشة الهيكلية الإدارية الجبائية ككل.

ثانيا: غموض القوانين الضريبية

يجب على النظام الجبائي أن يتسم بالوضوح في كافة الإجراءات المتبعة، سواء أثناء فرض الضريبة أو تحصيلها، فكلما كثرت أو تعقدت هذه الإجراءات كلما نتج عنه تهرب ضريبي " فالتهرب الضريبي هو نتيجة سريعة لضريبة سيئة"¹.

وهناك من الفقهاء من يرى بأن الصياغة القانونية للنصوص الضريبية هي السبب الرئيسي في غموض نصوصه، خاصة تلك المتعلقة بفرض ضريبة جديدة أو تعديلها أو إلغاؤها وهذا يؤدي إلى عدم رضا المكلف بالنظام أو الحالة الضريبية المفروضة عليه، مما يدفعه إلى التهرب من أداء واجباته الضريبية².

ثالثا: اتساع الوعاء الضريبي

ويحدث ذلك عندما تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب جديدة بموجب نصوص قانونية، فيؤدي هذا إلى الزيادة في حجم الوعاء الضريبي للمكلف، وينتج عنه تلقائيا زيادة في معدل الضريبة، حيث تعتبر الضريبة في هذه الحالة عبئا على المكلف بها، على اعتبار أن كل زيادة في قيمة الضريبة يصاحبها نقص في الموارد المالية الصافية للمكلف، والذي يشكل مبررا أساسيا يدفعه إلى سلوك طريق التهرب الضريبي، وبالتالي فإنه كلما ارتفع مستوى الضغط أو حجم الاقتطاع الضريبي ينتج عنه زيادة في حجم المواد المالية المتهرب منها لفائدة الدولة³.

رابعا: ضعف الرقابة الجبائية والعقاب المفروض على المتهرب

تختلف العقوبات المقررة على الأفراد الذين يرتكبون جرائم التهرب الضريبي، حيث تشمل عقوبات جزائية تطبق وفقا لقانون العقوبات، وأخرى جبائية تستند إلى القوانين الضريبية. غالبا ما تتمثل هذه العقوبات في غرامات مالية أو في منع الأفراد من مزاولة الأنشطة التي تعتبر أساسا لتحديد الوعاء الضريبي، ومع ذلك

¹ بوزيد سفيان، التهرب الضريبي، مجلة الاقتصاد والمناجمنت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 145، 2016، ص 145.

² عزوز سليمة، الآليات القانونية لمواجهة الجريمة الضريبية في التشريع الجزائري، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، تخصص القانون الجنائي للأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2018-2019، ص 68.

³ كردودي سهام، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، دار المفيد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 13.

تكون هذه الغرامات المالية في الغالب أقل من القيمة الفعلية للضرائب التي تم التهرب منها، مما يدفع المكلف بالضريبة إلى الامتناع عن دفع الضريبة المفروضة إذا كانت أعلى من قيمة الغرامات المالية التي يتحملها كعقوبة لهذه الأفعال، وذلك في حال ثبوت ارتكابه لجريمة التهرب الضريبي، فالمكلف في هذه الحالة يراعي ارتفاع احتمال عدم إمكانية ربطه بالتهرب الضريبي وانخفاض معدل العقوبة¹، فنلاحظ بأن هناك علاقة عكسية بين التهرب الضريبي والعقاب المفروض عليه، فكلما ارتفع حجم العقاب قل معدل التهرب الضريبي، والعكس إذا انخفض العقاب ترتفع معه نسبة التهرب الضريبي². كما نجد أنه عندما يشعر المكلف بضعف الرقابة الضريبية أو عدم وجودها، فإنه يزيد ميله للتهرب³.

المطلب الثالث: الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية

تعتبر الإدارة الجبائية أداة تنفيذ النظام الجبائي، لذلك كلما كانت هذه الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة، كلما سهل التهرب الضريبي، وترجع عدم كفاءة الإدارة الضريبية إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المادية، وبالإضافة إلى نقص الأيدي العاملة الفنية، ونقص في الخبرة الفنية، ونقص في الخبرة المهنية للموظفين في الإدارة وذلك نتيجة ضعف الأجور في الوظيفة العمومي، وقلة المعاهد المختصة في تكوين الإطارات الضريبية.

وفيما يتعلق بالإدارة الضريبية الجزائرية، فإنها تعاني من عدة مشاكل تتمثل فيما يلي:

- لا تخضع الإطارات الضريبية لتكوين واحد؛ بحيث يوجد هيكليين مكلفين بتكوين هؤلاء الإطارات: المعهد الوطني للمالية، ومعهد الاقتصاد الجمركي والجبائي، والبرامج بينهما متباينة، كما يغلب على هذا التكوين الطابع العام والواجب أن يكون ذو طابع دقيق متخصص حسب أنواع الضرائب وحسب الأوعية الضريبية.
- سيادة الأساليب الكلاسيكية في العمل الإداري؛ إذ لازالت بعض الملفات تعالج بطريقة يدوية بسيطة.
- ضعف التكوين في المجال الجبائي، بحيث تفتقر برامج التكوين الموجودة حالياً إلى مضامين جديدة مثل: أخلاقيات المهنة الضريبية، التسويق الاجتماعي...
- غياب الجهود للتعريف بالنظام الجبائي، والقيام بالتوعية سواء على مستوى وسائل الاعلام المسموعة والمرئية.

¹ كردودي سهام، المرجع السابق، ص13.

² بوشخي عائشة، أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، العدد الأول، 2014، ص154.

³ ناصر مراد، مرجع سابق، ص 20.

المبحث الثالث: طرق مكافحة التهرب الضريبي والحد من انتشاره

لمواجهة ظاهرة التهرب الضريبي والحد من انتشاره وعدم التوغل أكثر فأكثر تسعى جميع التشريعات الضريبية جاهدة لتبني آليات مختلفة ومتنوعة للحد من هذه الظاهرة المتزايدة، فقد عمد المشرع الجزائري إلى اتباع وسائل وقائية على مستوى المكلف بالضريبة، التشريع الضريبي والإدارة الضريبية، كما اتبع الأسلوب الرقابي بأشكاله المختلفة بما في ذلك وسائل قمع الظاهرة مع تحديد الجزاءات المقررة.

المطلب الأول: آليات وقائية على مستوى المكلف، التشريع الضريبي والإدارة الجبائية

سنعرض في هذا المطلب الوسائل الوقائية التي حددها المشرع والتي تكون على ثلاث مستويات، أولاً على مستوى المكلف، التشريع الضريبي والإدارة الجبائية، وذلك للحد من اللبس الذي يشوب النصوص القانونية، أو محاولة إلغاء التعقيد والغموض عليها، وجعلها (النصوص القانونية) تتماشى مع متطلبات الحياة الاقتصادية، وإرساء العدالة الضريبية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفروع التالية:

الفرع الأول: الآليات الوقائية على مستوى المكلف بالضريبة

يقاس نجاح أو فشل أي نظام ضريبي بمدى وعي المكلفين به ومدى اقتناعهم بأهمية الضريبة في تمويل الخزينة العمومية بغية تنفيذ الاستراتيجيات الحكومية التي تعود بالمنفعة الجماعية، لذا وقبل كل شيء وجب أن يكون الهدف من الإصلاحات الضريبية دوماً كسب ثقة المكلف وتوعيته والتخفيف من حدة التوتر بينه وبين الإدارة.

أ- إعلام المكلف وتوعيته: من المجهودات المبذولة في مكافحة الغش الضريبي نجد تلك التي توجه نحو تحضير مكلف ذو تصرف إيجابي اتجاه الهيكل الضريبي منكرًا لكل التصرفات غير المشروعة، يجعل تصرفاته أكثر عقلانية وموضوعية وليكن هذا أول هدف للمنهجية المالية والجبائية على وجه الخصوص وهذا بتنمية الوعي الجبائي عند المواطن العادي لتحمل هذا الواجب مستقبلاً¹. ومن أجل إرساء الوعي بين أفراد المجتمع يجب تحقيق المفاهيم التالية:

- تعريف الأفراد بواجبهم الجبائي بكل الوسائل المقروءة والمرئية والمسموعة، بالإضافة إلى تنظيم الندوات لشرح بنود القوانين فيما يتعلق بكيفية حسابها وتحصيلها.

¹ لدرم محمد، التهرب الضريبي وآليات مكافحته في المجتمع الجزائري، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 08، ص 91.

- إعلام المكلف بحقوقه في طلب الاعفاء من الضريبة أو التزليل وكذلك حقه في الاعتراض على الإجراءات وعلى التقدير¹.
- استعمال عبارات تحسيسية إخبارية بسيطة يفهمها كل مواطن مهما كان مستواه.
- رفع التهرب إلى جناية تؤدي إلى الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية².

ب- إزالة التوتر بين الإدارة والمكلف: لتحسين العلاقة بين المكلف والإدارة وإزالة التوتر بينهم وجب العمل على إنشاء مكاتب للعلاقات العامة على مستوى المديريات الولائية للضرائب مهمتها مساعدة المكلفين بتقديم كل الارشادات والتفسيرات اللازمة عن مختلف الأحكام الجبائية، وشرح الإجراءات المتعلقة بالتزامات المكلفين، وتضم المصلحة³:

✓ الاستقبال الهاتفي:

- وذلك للاتصال في أي وقت حول الاستفسار ضمن فريق ذو كفاءة عالية، حيث تهدف الخدمة إلى:
- تمكين المكلف من الاتصال بالإدارة في أي وقت؛
- تجنب المكلف للتنقل؛
- تجنب الاكتظاظ في مكاتب الإدارة.

✓ الاستقبال الشخصي:

وذلك بوضع مكتب الاستقبال في مدخل المبنى الخاص بالإدارة يسيره عونين برتبة مراقب لتوجيه المكلفين، مع مسك سجل الشكاوي⁴.

ومن أجل تحويل ذلك المكلف من معارض على أداء الضريبة إلى مكلف ملتزم، يجب على إدارة الضرائب أن تلتزم بما يلي:

- احترام الحريات الفردية والشخصية كحقه في الدفاع عن نفسه وحقه في مقاومة الظلم الذي يقع عليه إثر تطبيق إدارة الضرائب للقانون تطبيقا خاطئا، أو إثر التعدي على حياته الشخصية، والقانون لا يرخص للإدارة الضرائب التدخل في الحياة الشخصية للمكلف بالضريبة⁵.

¹ كردودي سهام، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص37.

² بوعون يحيوي نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، مطبعة الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 183.

³ La lettre de DGI, bullent d'information de la générale des impôts, N38/2009, P07 .

⁴ Ibid, P08.

⁵ برحمانني محفوظ ، الضريبة العقارية في القانون الجزائري (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص317-318.

الفرع الثاني: الآليات الوقائية على مستوى التشريع الضريبي

من أسباب التهرب الضريبي كما رأينا سابقا وجود ثغرات في التشريع الضريبي بالإضافة إلى تعقده، لذلك خير وسيلة لمكافحة هذه الظاهرة هو إعادة صياغة التشريعات الضريبية بطريقة مبسطة وواضحة يفهمها عامة الناس ولا يجب أن تترك القوانين في طياتها مجالا للتأويل والتفسير¹، ويستحسن في هذا المجال أن يشترك الفقه القانوني والمحاسب مع الفقه الاقتصادي والمالي في إقامة هذه النصوص التشريعية للعمل على سد الثغرات وتصحيح الأخطاء واستكمال النقائص وحسم الخلافات الفقهية عند التطبيق².

لذلك نجد النظام الضريبي الجزائري من إصلاحات 1991 إلى يومنا هذا، في محاولة دائمة إلى تبسيط وإزالة الغموض في النصوص القانونية الضريبية مع معالجة الثغرات التي يتسم بها التشريع، وهذا هو الوجه الإيجابي في الأمر.

هذا ما أوجب على المشرع في السنوات الأخيرة إنشاء قانون ضريبي قادر على البقاء لمدة طويلة حتى نضمن تحصيل الضريبة ومتابعتها بالنسبة للموظفين، وأدائها وفهمها بالنسبة للمكلفين، لأن المشكل ليس في انعدام القوانين أو تعددها بقدر ما هو في استقرارها.

كما وجب على المشرع الضريبي أن يتقاضي أدنى إزعاج ممكن للمكلف لكي يستقره فيلجأ إلى التهرب من دفع الضريبة، ولا يتحقق له ذلك إلا بتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بفرض الضريبة وحساب مقدارها وتحصيلها³، لذلك يجب أن يعتمد التشريع على لغة بسيطة ومتناسقة يحاول من خلالها التقرب إلى المكلفين وتسهيل إجراءات التزامهم اتجاه الإدارة الضريبية، وبالتالي فتبسيط لغة النصوص تساهم في تجنب التفسيرات الفردية التي تختلف من فرد إلى آخر، فبها يتوقف نجاح أو فشل أي نوع من أنواع الضرائب⁴.

الفرع الثالث: الآليات الوقائية على مستوى الإدارة الجبائية

تعتبر الإدارة الجبائية بمثابة الجهاز التنفيذي لكل التشريعات والإجراءات القانونية الضريبية إذ يستلزم توفرها على هيكل إداري كفؤ وعصري ليتماشى ومتطلبات العصر الحديث، من أجل قدرتها على القيام بمهامها الأساسية، فأي قصور أو خلل في الإدارة الجبائية سواء كان بشري أو مادي أو تنظيمي يؤدي إلى عدم تحقيق الإدارة لهدفها الأساسي المتمثل في تطبيق النصوص القانونية الضريبية، لذا وجب الإصلاح في ثلاث جوانب:

¹ كردودي سهام، مرجع سابق، ص 38.

² الخطيب خالد، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 12، العدد 2، دمشق، 2000، ص 172.

³ ناصر مراد، مرجع سابق، ص 165.

⁴ كردودي سهام، مرجع سابق، ص 45.

أ- الجانب البشري: إن كافة نشاطات الأفراد ذات الصلة بتحصيل الضريبة يتطلب تدعيم الهيئات الإدارية الجبائية بالإمكانات البشرية من أجل أن تسد النقائص بينها وبين عدد الملفات التي ينبغي دراستها وذلك من خلال العدد الكافي من الموظفين المتخصصين في مجال الرقابة الجبائية من أجل القضاء على الاختلاف الحاصل بين عدد المكلفين بالضريبة وبين عدد الموظفين الذين يقومون بالرقابة الجبائية مع ضرورة اختيار هؤلاء الموظفين على أسس علمية وأخلاقية، وتمتع هؤلاء بسلوك حضاري و أقدمية وكفاءة متخصصة ومؤكدة¹، وعلاوة على تكوين الجانب البشري لابد للإدارة الجبائية أن تتخذ إجراءات حاسمة مثل:

- رفع مستوى موظفي الجهاز من خلال التكوين المتخصص الذي يعمل على رفع مستوى تأهيل وتدريب المكلفين².
- توفير الحماية اللازمة للموظفين في مجال الرقابة الميدانية خاصة إذا تعلق الأمر بمراقبة المصالح الشخصية للمكلفين من أجل ضمان السير الحسن لمهامهم³.
- تحسين علاقة الإدارة بالمولدين وذلك باعتبارهم زبائن لديها، إن التعاون لابد أن يكون السائد فضلا عن الاستماع لانشغالاتهم والأخذ بعين الاعتبار مقترحاتهم⁴.
- توفير المعلومات الضرورية التي يطلبها المكلف من قبل كيفية تقدير الوعاء وفرض سعر الضريبة والإجراءات الضريبية⁵.
- تعزيز تعداد الموظفين المعنيين بالرقابة وتحسين مردوديتهم⁶.

ب- الجانب المادي: إن تعدد مهام الإدارة الضريبية المختلفة سواء تلك المتعلقة بإحصاء المكلفين والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتحديد وعائها وتحصيلها، أو حتى تلك المتعلقة بعمليات التفتيش والرقابة لمختلف الملفات، يجعل من الضرورة توفر مقرات مجهزة بالمرافق الضرورية، ووسائل مادية متطورة تتجاوب مع مقتضيات العصر، وحرصا على المتابعة الجيدة للملفات وفحصها في أوقات قياسية وكذا سهولة تخزينها، أصبح تعميم الاعلام الآلي في تسيير مختلف أعمال الإدارة الجبائية ضرورة حتمية للحد من أي شكل للتهرب،

¹ علام ليلي، آليات مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 124.

² ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي، جامعة الجزائر 2002-2003، ص88.

³ ناصر مراد، الغش والتهرب الضريبي في الجزائر، طبعة 2، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص42.

⁴ قدي عبد المجيد، مقدمة في القانون الضريبي وجباية المؤسسات، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص229.

⁵ القيسي حمود، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة والتوزيع، 2008، ص 155.

⁶ La lettre de DGI.op,cit, P5.

حيث يكتسي الاعلام الآلي أهمية بالغة كونه يسهل عملية الرقابة ببرمجة الملفات وبالتالي الكشف المبكر والسهل عن أي عملية احتيالية¹.

كما يتطلب تسيير جهاز الاعلام الآلي وجود فنيين، يختص بعضهم بترجمة القوانين والتعليمات الضريبية إلى معادلات رياضية يفهم رموزها الجهاز المستعمل حسب اللغة، ويختص بعضهم على مراجعة المعلومات حسب التطورات المتعلقة بالضريبة، كما تساعد على تخزين أكبر قدر ممكن من المعلومات في مساحة جد صغيرة وعدم صياغتها وسرعة قراءتها مما ينعكس بشكل إيجابي على عمليات الرقابة الجبائية². ومن أجل أن تتماشى الإدارة الجبائية مع الإصلاحات الاقتصادية اتخذ المشرع الجبائي بعض التعديلات التنظيمية على المستويين المحلي والمركزي:

- قام بتحويل الإدارة المركزية الى المديرية العامة للضرائب بموجب المرسوم التنفيذي 190/90.
- إنشاء تسع (09) مديريات جهوية بموجب المرسوم 60/91.
- إنشاء مفتشية الضرائب المباشرة وغير المباشرة في مديرية واحدة.
- إنشاء مديريات فرعية على مستوى المديريات الولائية.
- إنشاء مديريات كبريات المؤسسات سنة 2002 والتي أصبحت قيد العمل في 2005³.

المطلب الثاني: الرقابة والتحقيق الجبائي

يمنح التشريع الجبائي الجزائري للإدارة الجبائية حق الرقابة لضمان مصداقية الإقرارات المقدمة من دافعي الضرائب وحمايتها من التهرب الجبائي، كما يتيح لها فحص أي وثائق أو مستندات جبائية، سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين او كيانات قانونية، وذلك للتحقق من مدى تطابقها مع البيانات المصرح بها. تتم هذه العملية وفقا لبرنامج رقابي تحدده مصلحة الرقابة الجبائية، وكما نعلم قد يشعر المكلف بالضريبة بالضعف عند خضوعه للرقابة الجبائية إلا أن المشرع ضمن له حقوق مقابلة خلال مراحل هذه الرقابة، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يأتي:

¹ كردودي سهام، مرجع سابق، ص 19.

² مرسوم تنفيذي رقم 190/90 المؤرخ في 1990/06/23 والمتعلق بتنظيم الإدارة في وزارة الاقتصاد، جريدة رسمية، العدد 26 الصادرة في 1990/06/27.

³ La lettre de **DGI conférence national des cadres de l'administration fiscale**, modernisation de l'administration fiscale, les prochaines étapes, N spéciale, P2 .

الفرع الأول: الرقابة الجبائية

أولاً: تعريف الرقابة الجبائية

يقصد بها " فحص التصريحات وكل التسجيلات والوثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية¹.

أما التعريف التشريعي جاء في المادة 01/18 من قانون الإجراءات الجبائية: تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والأعمال المستعملة لتحديد كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة².

ثانياً: أقسام الرقابة الجبائية

أ- الرقابة الشكلية: إنه الموضوع الأول الذي تخضع له الإقرارات الجبائية لدافعي الضرائب، يتم تنفيذه على مستوى التدقيق الجبائي في الولاية القضائية للمكان الذي يتم فيه تنفيذ النشاط الخاضع للضريبة، مع عدم إجراء أي تقدير أو مقارنة بين تلك التصريحات والمعلومات التي تملكها الإدارة.

لا يعتمد هذا النوع من الرقابة على صحة الأرقام المعلنة، بل يتعلق بالطريقة التي يتم بها ملئ الإقرارات، ملف دفع الضرائب، حيث يحتوي الملف الضريبي على مجموعة من المعلومات حول دافع الضريبة مهما كانت طبيعته، صفته، ويتكون من اسمه، لقبه، نوع النشاط، العنوان الشخصي³...

ب- الرقابة على الوثائق: تمثل المرحلة الموالية للرقابة الشكلية من قبل مفتشية الضرائب، والذي يشمل نشاط المكلف على مستوى مكاتبهم، حيث يتطلب من دافع الضرائب وتقديم المستندات والسجلات المحاسبية، التي يقوم وكلاء الضرائب بفحصها بعناية، ومقارنتها بالمعلومات والبيانات المتوفرة لديهم في الملف الجبائي، ومن قبل مختلف الهيئات والمؤسسات المتعاملة⁴.

الفرع الثاني: التحقيق المحاسبي

أولاً: التحقيق في المحاسبة: هو مجموعة العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبتها، والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها⁵. ولا يمكن للإدارة الجبائية أن تمارس هذا التحقيق إلا في عين المكان، وعلى

¹ كردودي سهام، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 08.

² المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2016، المادة 18، ص 09.

³ Le fonctionnement de l'inspection des impôts, Instruction N°300, MF/DGI/DOF du 30/05/1995.

⁴ المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2016، المادة 224، ص 03.

⁵ صالح العبد الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، الطبعة 01، دار هومة، الجزائر 2008، ص 37.

المكلفين الملزمين بمسك الدفاتر والوثائق المحاسبية التي فرض القانون التجاري مسكها، كما يمارس التحقيق مهما كانت الوسيلة أو السند المستعمل لحفظ الحقوق¹.

أ- **التحقيق المصوب في المحاسبة:** في إطار تقوية جهاز الرقابة الجبائية أتى قانون المالية التكميلي لسنة 2008 بشكل جديد من الرقابة أكثر فعالية والمتمثل في التحقيق المصوب في المحاسبة والمقنن في المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية والمعدل بموجب المادة 26 من قانون رقم 13/08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 متضمن قانون المالية لسنة 2014 كما يلي:

يمكن لأعوان الإدارة إجراء تحقيق مصوب في المحاسبة للمكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو جزء منها غير متقادمة أو مجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية. إن نوع التصحيح الذي يميز هذا النوع من التحقيق يلزم ضبط التحقيق بتوضيح ذلك من خلال إبلاغ التحقيق بالإضافة إلى العناصر التي يجب أن يتضمنها بموجب المادة 20 مكرر 3 من قانون بشأن الإجراءات الضريبية.

ب- **التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:** لقد تم إنشاء هذا النوع من التحقيق بموجب المادة 23 من قانون المالية لسنة 1992، ويعتبر امتداد منطقي للتحقيق المحاسبي، والذي يخص الأشخاص الطبيعيين بصدد الضريبة على الدخل الإجمالي. وفي هذا التحقيق يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصرح بها من جهة والذمة المالية والحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي من جهة أخرى.

المطلب الثالث: المسؤوليات الجزائية

تعرف المسؤولية الجزائية على أنها التزام قانوني يتحمل بموجبه الفرد نتائج فعله الإجرامي، وفقا لأحكام القانون، ولا تقتصر هذه المسؤولية على مجرد ارتكاب الجريمة بل تمتد إلى تبعاتها القانونية. من هذا المنطلق يتطلب الأمر دراسة معمقة لمفهوم المسؤولية الجزائية، وأسسها ومعاييرها، وفي هذا الإطار سيتم التطرق إلى الجوانب السياسية والقانونية لمكافحة التهرب الجبائي، مع تسليط الضوء على نطاق المسؤولية الجزائية، والجزاءات المقررة لمكافحة التهرب الجبائي.

¹ صالح العبد، مرجع سابق، ص 38.

الفرع الأول: نطاق المسؤوليات الجزائية

أ- **الفاعل الأصلي:** هو من يرتكب الجريمة فتتحقق لديه العناصر المادية والمعنوية " ويعتبر فاعلا كل من ساهم مساهمة مباشرة في تنفيذ الجريمة او حرص على ارتكاب الفعل بالهبة أو الوعد أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو الولاية أو التحايل أو التدليس الإجرامي¹ وينقسم إلى:

✓ **الشخص الطبيعي:** يتمتع الإنسان بميزة العقل والتميز عن غيره من الكائنات، مما يجعله مسؤولا قانونيا عن أفعاله، وعند تقديم الإقرارات الضريبية يجب أن يكون الفعل الضريبي منسوب إلى شخص آخر غير المكلف، مما يتطلب التحقق من حسن نيته وعدم تورطه في الأعمال الاحتيالية².

✓ **الفاعل المعنوي:** نصت المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في فقرتها التاسعة على " ... عندما ترتكب المخالفة من قبل شركة أو شخص معنوي آخر تابع للقانون الخاص يصدر الحكم بعقوبات الحبس المستحقة وبالعقوبات الملحقة ضد المتصرفين أو الممثلين الشرعيين أو القانونيين للمجموعة

ب- **الشريك:** أجمعت كل النصوص الضريبية على تحميل الشريك المسؤولية الجزائية كاملة وتطبق عليه العقوبات المقررة للفاعل الأصلي، وأحالت تعريف الشريك إلى قانون العقوبات الذي ينص " يعتبر شريكا في الجريمة كل لم يشترك اشتراكا مباشرا، ولكنه ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل الفاعلين على ارتكاب الأفعال التحضيرية المسهلة أو المنفذة لها مع علمه بذلك³.

ت- **مسؤولية الغير (المسؤول جزائيا عن فعل الغير):** نص قانون الضرائب غير المباشرة في المادة 529 منه مسؤولية الغير، وحدد الأشخاص المسؤولين عن المخالفات الضريبية ومنها جريمة التهرب الجبائي وحدد أربع فئات وهم كالتالي:

✓ مالكو البضائع فيما تخص المخالفات المرتكبة من قبل أعوانهم أو مندوبيهم.
✓ الأب والأم أو الوصي، فيما يخص أفعال أولادهم القصر غير الراشدين والساكنين عندهم.
✓ المالكون أو المستأجرون الرئيسيون، فيما يخص كل غش مرتكب في دورهم وبساتينهم المسورة وجنائنهم والأماكن الأخرى.

¹ الأمانة العامة للحكومة، قانون العقوبات المعدل والمتمم، رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2012، المادة 41، ص 318.

² بوداعة حاج مختار، جرائم الغش الضريبي في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019، ص 74.

³ الأمانة العامة للحكومة، قانون 82-04 المتعلق بقانون العقوبات، رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية للجمهورية الشعبية، 2012، المادة 42، ص 320.

✓ الناقلون، فيما يخص البضائع المنقولة بصفة غير قانونية¹.

الفرع الثاني: الجزاءات المقررة لمكافحة التهرب الضريبي

من أجل ردع وقمع جريمة التهرب الضريبي تم تقرير عقوبات جزائية وأخرى جبائية، من أجل حماية الخزينة العمومية والمحافظة على السير الحسن للاقتصاد الوطني.

أولاً: العقوبات الجزائية

تضمنت القوانين الجبائية وقانون العقوبات، عقوبات ردعية لمرتكبي الجرائم، فنميز نوعان من العقوبات الجزائية عقوبات أصلية تتمثل في الحبس والغرامة وعقوبات تكميلية تتمثل في الجزاءات السالبة للحقوق.

أ- **العقوبات الأصلية:** أجمعت تقريباً كل القوانين الضريبية فيما يخص العقوبات، وهي الحبس من سنة إلى خمس سنوات، كل من تملص أو حاول التملص كلياً أو جزئياً من وعاء الضريبة باستعماله مناورات وطرق تدليسيه أو احتيالية، غير أنها تختلف بالنسبة لقيمة الغرامة الجزائية².

فمثلاً في قانون الضرائب غير المباشرة تنص المادة 532 منه يعاقب بغرامة جزائية من 50000 إلى 200000 دج، أما في حالة الاخفاء لا تطبق هذه العقوبات إلا إذا كان الإخفاء يفوق عشر المبلغ الخاضع للضريبة.

كذلك المواد 536 و 537 من قانون الضرائب غير المباشرة والمادة 304 و 908 من قانون الضرائب المباشرة، والتي تنص على أنه كل من قام بتنظيم اعتراض أو رفض جماعي على تأسيس وعاء الضريبة أو أدائها أو التأخير في أدائها، وكل من قام بتحريض الجمهور، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 418 من قانون العقوبات، وهي عقوبة من عشر سنوات إلى عشرين سنة، وإذا كان مرتكب الجريمة موظف أو من الأشخاص المنصوص عليها في المادة 119 من قانون العقوبات تكون العقوبة الإعدام.

ولكن الاشكال القانوني المطروح حالياً هو أن جريمة الإخلال بحسن سير الاقتصاد الوطني المنصوص عليها في المادة 418 من قانون العقوبات قد ألغيت بموجب المادة 12 من القانون رقم 09/01 المؤرخ في 26 جويلية 2001، وبالرجوع إلى قانون العقوبات في مادته الأولى والتي تنص على أنه " لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون "، وبالتالي فإن لا عقاب في جريمة الإخلال بحسن سير الاقتصاد الوطني والتي اعتبرها المشرع جنائية لا تطبق لانعدام النص العقابي أصلاً؟

كذلك خول المشرع القضائي سلطة تقديرية في تخفيف العقوبات، وهذا وفقاً للمادة 53 قانون العقوبات.

¹ المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب غير المباشرة، وزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2017، المادة 529، ص 76.

² قصاص سليم، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، المجلد أ، ديسمبر 2017، ص 282.

أما بالرجوع إلى القوانين الجبائية فإنها تنص صراحة على عدم إمكانية تطبيق ظروف التخفيف على العقوبات الجبائية، وتركت ذلك مسموحا في مجال العقوبات الجزائية فقط، وبالتالي قيدت من سلطة القاضي. لقد تم تعديل المادة 303 الفقرة الأولى من قانون الضرائب غير المباشرة، بالمادة 13 من القانون رقم 16/11 الموافق لـ 2011/12/28 المتضمن قانون المالية لسنة 2012¹ بما يلي: يعاقب كل من تملص أو حاول التملص باللجوء إلى أعمال تدليسيه في إقرار وعاء الضريبة، أو حق رسم خاضع له أو تصفيته كليا أو جزئيا بما يأتي: " غرامة مالية من 50000 إلى 100000 دج عندما لا يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 100000 دج، أما الحبس فالحد الأدنى هو شهرين والحد الأقصى 10 سنوات".

وبالتالي المشرع قد خفف من عقوبة الحبس والتي كانت حددا الأقصى عشرون سنة، ورفع من قيمة الغرامة بحسب المبالغ والحقوق المتملص منها.

ب- **العقوبات التكميلية** : نجد أن القوانين الضريبية ، تضمنت العقوبات التكميلية إلى جانب العقوبات الأصلية ، وهذا من خلال المادة 03/303 من قانون الضرائب المباشرة ، المادة 130 من قانون الرسم على رقم الأعمال، والمادة 3/546 من قانون الضرائب غير المباشرة، حيث أن العود من أجل خمس سنوات تنتج عنه بحكم القانون مضاعفة العقوبات سواء كانت جبائية أو جزائية المنصوص عليها بخصوص المخالفات الأولية ، وذلك من دون الإخلال بالعقوبات الخاصة المنصوص عليها في نصوص أخرى (المنع من مزاولة المهنة، العزل من الوظيفة، غلق المؤسسة...)، فالعقوبات التكميلية هي جزاءات سالبة للحقوق في حالة ارتكاب مخالفات للأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بالضرائب، ويتم اللجوء إليها خاصة في حالة العود بالنسبة لفئة من فئات المهن الحرة².

ثانيا: العقوبات الجبائية

إن العقوبات الجبائية نوعان؛ الغرامات الجبائية والمصادرة، وهي جزاءات جبائية نصت عليها مختلف القوانين الجبائية نذكرها:

أ- **الغرامات الجبائية**: سنتناول الغرامات الجبائية حسب كل قانون من القوانين الجبائية لأنها تختلف مضمونا ومقدارا من قانون لآخر.

¹ الجريدة الرسمية رقم 72، العدد 11، الصادرة بتاريخ 2011/12/29، ص 08.

² قصاص سليم، جريمة التهرب الضريبي، مرجع سابق، ص 290.

✓ عقوبات قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

إن أول غرامة يتعرض لها المكلف بالضريبة تلك المتعلقة بعدم تقديم التصريحات بالوجود في آجاله المحددة، بتطبيق غرامة مالية محددة بـ 30000 دج وتفرض تلقائيا وبطريقة مباشرة لمخالفة الإجراءات الجبائية طبقا للمادة 1/194¹، وبموجب المادة 192² تفرض تلقائيا غرامة جبائية على كل مكلف لم يقدم التصريح السنوي حسب الحالة، إما بصدد الضريبة على الدخل وإما على أرباح الشركات بمضاعفة المبلغ المفروض بنسبة 25 بالمائة لتخفيض هذه الزيادة إلى 10 بالمائة أو 20 بالمائة ضمن ما هو محدد في المادة 322 إثر تقديم التصريح بعد انقضاء الآجال المحددة، أما في حالة التأخر في تقديمه إلى الإدارة خلال أجل 30 يوم من تاريخ تبليغه في ظرف موصى عليه مع الإشعار بالاستلام والقاضي بوجوب تقديم هذا التصريح في هذا الأجل تطبق زيادة تقدر بـ 35 بالمائة³.

عندما يكون تصريح المكلف ناقص أو غير صحيح يزداد مبلغ الحقوق التي تملص منها أو أخل بها

بنسبة:

✓ نسبة 10 بالمائة إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يقل عن 50000 دج أو تساويه.

✓ نسبة 15 بالمائة إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 50000 دج ويقل عن 200000 دج أو يساويه.

✓ نسبة 25 بالمائة إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق مبلغ 200000 دج⁴.

✓ عند القيام بأعمال تدليسية تطبق زيادة تقدر بنسبة 100 بالمائة إذا كان مقدار الحقوق المتملص منها سنويا أقل من 5000000 دج أو ما يساويه.

✓ عقوبات قانون الضرائب غير المباشرة:

نص على نوعين من الغرامات الجبائية:

- غرامة ثابتة تتراوح بين 5000 و 25000 دج بالنسبة لمخالفة الأحكام القانونية والتنمية المتعلقة بالضرائب غير المباشرة، وغرامة نسبية تساوي ضعف الحقوق المتملص منها على ألا تقل عن 50000 دج⁵.

¹ قانون رقم 91-25 مؤرخ في 16 ديسمبر 1991، يتضمن قانون المالية 1992، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 65، الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 1991، المادة 194.

² قانون رقم 99-11 مؤرخ في 23 ديسمبر 1999، يتضمن قانون المالية 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 92، الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 1999، المادة 192.

³ بن علاش خاليدة، مكافحة الغش والتهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مجلة المستقبل للدراسات القانونية، جامعة تيارت، المجلد 05، العدد 02، 2021.

⁴ بوخميس سهيلة، مداخلته بعنوان العقوبات الجبائية في الجزائر، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة 2015.

⁵ عشي نور الدين، مرجع سابق، ص 71.

✓ عقوبات قانون الرسم على رقم الأعمال

نصت المادة 114 منه على معاقبة كل من يخالف الاحكام القانونية او النصوص التنظيمية المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة بغرامة جبائية تتراوح ما بين 5000 و 2500 دج.¹ وترتفع في حالة استعمال طرق تدليسية إلى ما بين 1000 و 5000 دج، كما تنص المادة 122 من نفس القانون على معاقبة كل من يمنع الأعوان المؤهلين لمعاينة المخالفات المتعلقة بالتشريع الجبائي بغرامة جبائية يتراوح مبلغها بين 1000 و 10000 دج.²

✓ عقوبات قانون الإجراءات الجبائية وقانون التسجيل

في حالة التملص من الرسوم الخاصة بقانون الطابع، يعاقب عليها بغرامة تكون متساوية لأربعة أضعاف هذه الرسوم من دون أن تقل عن 5000 دج.³ يعاقب بغرامة جبائية يتراوح مبلغها من 5000 إلى 50000 دج في حالة رفض منح حق الاطلاع على الدفاتر والمستندات، أو اتلافها قبا انقضاء الآجال لحفظها.⁴

✓ عقوبات قانون الطابع

وهي حالتان:

- التملص من الرسوم الخاصة بالطابع، ويعاقب عليها بغرامة تساوي دائما خمس مرات قيمة هذه الرسوم دون أن تقل عن 2000 دج؛⁵
- عرقلة عملية المراقبة الجبائية يعاقب عليها بغرامة ما بين 10000 دج إلى 100000 دج.

ب- المصادرة

يعتبر اجراء المصادرة كأحد العقوبات التي يقرها المشرع الضريبي لمرتكبي جرائم التهرب الضريبي، وتعرف المصادرة بأنها " نزع المال جبرا عن صاحبه وإضافته إلى ملك الدولة بغير مقابل لموجب حكم قضائي، حيث تعد من العقوبات الفعّالة، إذ يترتب عليها خسارة الشخص المعنوي للمال محل المصادرة، فضلا على نزع

¹ المديرية العامة للضرائب، قانون الرسم على رقم الأعمال، وزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2017، المادة 144، ص 32.

² المادة 122 من القانون نفسه، ص 33.

³ المديرية العامة للضرائب، قانون التسجيل، وزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2017، المادة 120، ص 32.

⁴ المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، المادة 62، ص 26.

⁵ المديرية العامة للضرائب، قانون الطابع، وزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2017، المادة 62، ص 26.

ملكية ذلك المال يكون بدون مقابل ولا يترتب عليه أي خصم للضرائب المستحقة¹، ويكون ذلك قهرا لمالكها وبدون مقابل².

وقد نظم المشرع هذه العقوبة بموجب قانون العقوبات، حيث تم تعريفها بموجب المادة 15 منه، والتي جاء فيها "المصادرة هي الأيلولة النهائية إلى الدولة لمال أو مجموعة من أموال معينة أو ما يعادل قيمتها عند الاقتضاء"، كما نجد بأن المادة 9 من قانون العقوبات اعتبرت المصادرة الجزائية للأموال كأحد العقوبات التكميلية المحكوم بها على مرتكبي الجرائم.

كما نص المشرع الجبائي صراحة على إمكانية تطبيق عقوبة المصادرة على مرتكبي جرائم التهرب الضريبي، وذلك حسب نص المادة 525 من قانون الضرائب غير المباشرة، حيث نصت هذه المادة على أن "المخالفات يتم قمعها ضمن الشروط المنصوص عليها في المادتين 523 و 524 أعلاه تؤدي في جميع الحالات إلى مصادرة الأشياء ووسائل التزوير المحددة في المقطع أدناه، وتصادر أيضا الأجهزة و أجزاء الأجهزة المخصصة للتقطير وغير المدموغة أو التي تكون حيازتها غير شرعية طبقا لأحكام المادتين 64 و 66 من هذا القانون، وتعتبر كأشياء أو وسائل للتزوير ليس فقط الأشياء الخاصة ولكن كذلك الأجهزة و الأوعية و الآليات و الأواني غير المصرحة بها والمستعملة في نقل الأشياء المحجوزة³.

ويشترط لصحة عقوبة المصادرة أن تكون الأشياء محل المصادرة مضبوطة فعلا وقت صدور الحكم بها، وبخصوص هذا الأخير فإنه لا يجوز الأمر بمصادرة الأشياء في حالة الحكم في مخالفة أو جنحة إلا إذا نص القانون صراحة على ذلك، وفي حالة ارتكاب جنائية تأمر المحكمة بمصادرة الوسائل التي استعملت أو كانت تستعمل في تنفيذ الجريمة، أو التي حصلت عنها، بالإضافة إلى الهبات والمنافع التي منحت كمكافأة لمرتكب الجريمة⁴.

¹ واسطي عبد النور، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جرائم الاقتصاد، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون الجنائي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2017، 2016، ص344.

² السبتي فارس، المنازعات الضريبية في التشريع والقضاء الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 339.

³ أولاد سالم رؤوف، التهرب الضريبي وأثره على ميزانية الدولة، أطروحة دكتوراه، الطور الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2023، 2024، ص369.

⁴ الأمانة العامة للحكومة، قانون 90-15 من قانون العقوبات، رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2012، المادة 15، ص

خلاصة الفصل الأول

كخلاصة لما سبق ذكره في هذا الفصل، توصلنا على أن التهرب الجبائي كظاهرة تستهدف مداخل الدولة والخزينة العمومية من العائدات الجبائية، يقوم شخص يدعى " المكلف " عن طريق امتناعه عن دفع الضريبة المفروضة عليه سواء بصفة قانونية يجيزها المشرع فيما يعرف بالتجنب الجبائي أو عن طريق مخالفة التشريع الجبائي باستعمال الغش الجبائي، مستعينا في ذلك بعدة طرق سواء بإخفاء المحاسبة أو عن طريق العمليات المادية وذلك بإخفاء المكلف لكل أو جزء من ثروته و استغلالها في الأنشطة و أماكن بعيدة عن رقابة الإدارة الجبائية، أو عن طريق العمليات القانونية كأن يكيف المكلف نشاطه على أساس نشاط غير خاضع للضريبة و أن يخضعه لضريبة أقل من الحقيقة ولا يمكن أن يصل المكلف لهذه الدرجة من الكفاءة إلا إذا توافرت أسباب خاضعة بالنظام الجبائي تسهل عليه عمله أو أخرى متعلقة بالإدارة الجبائية تجعل من الرقابة على نشاطه أمرا مستبعدا أو كان مستوى وعيه لا يرقى به إلى معرفة النتائج الوخيمة المترتبة عن أفعاله من جميع النواحي.

ولأجل الحد من التهرب الجبائي أقر المشرع مجموعة من الآليات، منها آليات الرقابة الجبائية التي تعتبر فحص التصريحات الجبائية و الوثائق والمستندات الخاصة بالمكلفين بالضريبة مهما كان نمط شخصيتهم الجبائية، وذلك بغرض التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية، ومقارنة كل من التصريحات المحصل عليها مع مصادر أخرى ومع الوضعية المالية والمعيشة للمكلف، وتنقسم إلى رقابة عامة ورقابة معمقة إلى جانب الآليات الرقابية هناك آليات وقائية للحد من هذه الظاهرة، وتكون على مستوى المكلف بالضريبة من خلال محاولة سد ثغرات القانون، وعلى مستوى الإدارة الجبائية من خلال مستوى الكفاءة والتنظيم. ونظرا لخطورة جرائم التهرب وقصور الآليات السالفة الذكر عن وضع حد لهذه الجرائم، عملت التشريعات الضريبية على قمع وردع جرائم التهرب الجبائي من خلال فرض عقوبات جبائية جزائية ومهنية كل حسب موضعها.

**الفصل الثاني: رقمنة
الإدارة الجبائية في
مواجهة التهرب الجبائي**

تمهيد

تشكل رقمنة المنظومة الجبائية آلية لتحقيق الشفافية والحيادية في تطبيق القوانين وإعطاء أكثر فعالية للنظام الجبائي الجزائري، فالتحول الرقمي يعتبر المنفذ الآمن للإحصاء وتطوير الخدمات وتحسينها بشكل يرقى إلى مستوى الطموحات، فبالرغم من وجود أنماط وأشكال للرقابة الجبائية إلا أنها تحتاج إلى المزيد من الإجراءات للرفع من فعاليتها مما يعطي ضمانات للمكلف في دراسة ملفه بالضريبة بكل شفافية مع توجه الإدارة الجبائية للرقمنة وسعيها للتحسين من خدماتها للحد من ظاهرة التهرب الضريبي بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي تمس القوانين والتشريعات.

ولأجل الإحاطة بموضوع الفصل، تم تقسيمه إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار النظري لرقمنة الإدارة الجبائية؛
- المبحث الثاني: أشكال الرقمنة في الإدارة الجبائية؛
- المبحث الثالث: استخدام الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي ومعيقاتها.

المبحث الأول: الإطار النظري لرقمنة الإدارة الجبائية

تعتبر رقمنة الإدارة الجبائية أحد أهم الركائز الأساسية في تطبيق التكنولوجيا الرقمية واستخدام الأنظمة والبرمجيات لتحسين وتبسيط عمليات تحصيل الضرائب وإدارتها، إذ تهدف رقمنة النظام الجبائي إلى تحسين كفاءة وشفافية العمليات الجبائية وتقديم خدمات أفضل للجهات الحكومية.

المطلب الأول: مدخل للرقمنة

كان للرقمنة تأثير كبير على العديد من جوانب حياتنا، من الطريقة التي نتواصل بها ونصل إلى المعلومات، إلى الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا وندير شؤوننا المالية، إذ أدى التبني الواسع للتقنيات الرقمية إلى إنشاء صناعات جديدة، ومكن من تطوير منتجات وخدمات جديدة، كما أتاحت الرقمنة أيضا فرصا جديدة للابتكار والنمو.

أولاً: تعريف الرقمنة

تتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح "الرقمنة" وفقا للسياق الذي تستخدم فيه:

- فعرفت الرقمنة على أنها عملية استنساخ رقمية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية Chaîne numérique، ويواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن¹.
- وفي تعريف آخر نجد الرقمنة هي عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي بواسطة الحاسب الآلي، وفي نظم المعلومات، عادة ما يشير إلى الرقمنة على أنها تحويل النص المطبوع أو الصور (الصور الفوتوغرافية، الإيضاحات، الخرائط.... الخ) إلى إشارات ثنائية باستخدام وسيلة للمسح الضوئي لإمكان عرض النتيجة على شاشة الحاسب الآلي، وفي عمل المكتبات يقصد بالرقمنة عملية إنشاء رقمية من الوثائق التناظرية².
- كما تعرف الرقمنة على أنها عبارة عن تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكلها الرقمي، ويتم هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من المعلومات لمدة أطول، وكذلك إيصالها إلى أكبر قدر من مصادر المعلومات المناسبة للمستفيدين في العالم.

¹ عبد المنعم موسى غادة، الرمادي إبراهيم، الرقمنة مقتنيات المكتبات الجامعية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 2013، ص 25.

² محمد فتحي عبد الهادي، رقمنة الدوريات العربية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية المجموعة 17، العدد 2، مصر، ص 2

ومن هنا يتضح أن الرقمنة تعتبر عملية انتقال المؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج آخر يعتمد على التقنيات الرقمية في الابتكار للمنتجات والخدمات، وكذلك طرق التسيير والتسويق مع توفير قنوات جديدة للعوائد عبر بناء استراتيجية رقمية، والتي يمكن أن تحدث إلا من خلال تقييم الإمكانيات الرقمية ودراسة لمتطلبات الاستثمار الرقمي في ظل أنشطة التسويق الرقمي مع وجود إرادة للتغيير لدى الإدارة نحو التحول الرقمي.

ثانياً: خصائص الرقمنة

تساهم عملية الرقمنة في تحقيق الخصائص التالية:

- **الحفظ:** تعد الوسائط الرقمية أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لمجموعة من المخاطر.
- **التخزين:** فعملية التحويل الرقمي تمنح مساحة أكبر للتخزين حيث يمكن للقرص المضغوط تخزين آلاف الصفحات.
- **الاقسام (المشاركة):** حيث أتاحت الرقمنة للعديد من الأشخاص عرض نفس المستندات في الوقت نفسه وذلك عبر شبكة الأنترنت.
- **سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام:** تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث أنه عندما تحول المواد المكتبية والوثائقية إلى شكل رقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدل من عدة دقائق أو ساعات.
- **سهولة التوصيل:** حيث يتم توصيل المعلومات للمستخدمين دون تدخل البشري والربح المادي من خلال بيع منتج رقمي سواء على أقراص مليزة، أو إتاحتها على شبكة بهدف تغطية التكاليف لضمان استمرار العمليات.

ثالثاً: متطلبات الرقمنة

تسعى المؤسسات لتحويل أعمالها وإدارتها إلى الشكل الرقمي، وهو أمر يحتاج إلى إمكانيات ومتطلبات ينبغي توفيرها للقيام بعملية التحول الرقمي، ومن أهم هذه المتطلبات:¹

أ- المتطلبات القانونية

تشمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة اللازمة للعمل.

¹ فايز المجالي غيث طلال، التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على النظام السياسي والاقتصادي الدولي مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01، 2021، ص 11.

ب- المتطلبات التنظيمية الإدارية

تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجراؤها على البنى التنظيمية والإجراءات والهياكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فعاليتها.

ت- المتطلبات التقنية:

يمكن توزيعها على ثلاث فئات رئيسية:

- متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والأنترنت؛
- المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها.
- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفعالية.

المطلب الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية

قامت السلطات العمومية في الجزائر بجهود ملموسة نحو تعزيز الإدارة الالكترونية والتي تعني أنها منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة، وتحسين الخدمات العامة، خاصة في قطاع الضرائب، هذه الخطوة تعكس التزامها بتحقيق التقدم في العصرية وتلبية احتياجات المواطنين بشكل أفضل.

الفرع الأول: تعريف رقمنة الإدارة الجبائية

قبل التطرق إلى مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية نتطرق أولاً إلى تعريف الإدارة الجبائية:

أولاً: تعريف الإدارة الجبائية

تعرف الإدارة الجبائية؛ أنها فرع من فروع الإدارة المالية والتي بدورها جزء من الإدارة الحكومية، فهي عملية توجيه الجهود البشرية لتحقيق أهداف معينة وذلك بالاستعانة بالموارد المتاحة واستغلالها بالطرق المثلى لتحقيق هدف معين.¹

¹ درة عبد الباري وآخرون، الإدارة الحديثة المفاهيم والعمليات، جامعة الإسراء، عمان الأردن، 1994، ص 04.

تعرف كذلك بأنها؛ الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق وحماية حقوق الدولة والممولين على حد سواء، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الجبائية قصد تحسين كفاءة النظام الجبائي.¹

يقصد بالإدارة الجبائية السلطة التنفيذية التي ينام بها تنفيذ التشريع الضريبي، وذلك من خلال التخطيط ورسم السياسات وإعداد برامج العمل والجدولة الزمنية للأنشطة المختلفة للعمل الضريبي.²

ثانيا: تعريف رقمنة الإدارة الجبائية

لا يوجد تعريف محدد لرقمنة الإدارة الجبائية، حيث هناك العديد من التعاريف فهناك من عرفها على أنها "الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائي والتي تحول من مدخلات نظام إلى مخرجات، وهي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية."³

وتعرف رقمنة الإدارة الجبائية على أنها "عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الادارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية وبدون استخدام الورق، ومن هنا نقول أن رقمنة الإدارة الضريبية تتمثل في استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في تقديم الخدمات الإدارية من أجل تسهيل المعاملات الإدارية وتوفير الوقت والجهد".⁴

"كما نجد أن الإدارة الجبائية هي استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد وانجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والتقليل من حالات التهرب الضريبي".⁵

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف رقمنة الإدارة الجبائية على أنها الاستغناء عن مختلف التعاملات الورقية التقليدية، والاعتماد على نظام معلومات الكتروني يقوم بجميع الوظائف والأعمال الجبائية بطريقة سلسة ومرنة تعتمد على الرقمنة، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

¹ ناصر مراد، الضرائب الوطنية والدولية، الأوراق الرقاء، الجزائر، 2010، ص189.

² قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، دار جريب للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص271-272.

³ أكلي نعيمة، فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، ج28 و29 أكتوبر 2015، ص17.

⁴ بن الشيخ لطفي، متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، الجزائر، 2023، ص4.

⁵ قناص علي، زين يونس، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد5، العدد2، 2021، ص218.

الفرع الثاني: دوافع رقمنة الإدارة الجبائية

تتمثل دوافع رقمنة الإدارة الجبائية في:¹

أ- **تضخم عدد الهياكل الإدارية:** تعاني الإدارة الجبائية من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتماثل مهامها، وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التواصل إلى الإدارة بأقل تكلفة. وفي هذا الشأن يرمي برنامج العصرية إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة.

ب- **تدهور وضعية الهياكل الإدارية:** إن وضعية أكثر من نصف الهياكل الإدارية تتراوح بين المتوسط والسيئة، وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب، وهذا يضيف صورة سلبية على الإدارة الجبائية مما استدعى عملية عصرية بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم.

ت- **استفحال ظاهري الغش والتهرب الضريبي واتساع حجم الاقتصاد الموازي:** لقد نتج عن الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق وبروز ممارسات غير مهنية من طرف بعض الشركات والتجار، كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني، أصبح من الضروري عصرية الإدارة الجبائية من خلال خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الضريبية للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الضريبي.

ث- **الفساد الإداري:** إن انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى موظفي الإدارات العمومية، والإدارة الجبائية منهم، ينطوي على مخاطر تفوق في آثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين، وعدد ترفعهم عن الشبهات تجعل من الفساد الإداري عملية سهلة، كما لا تخفي خطورة المشكلات التي تثيرها قيام موظفي الإدارات الجبائية بإفشاء ما تتضمنه إقرارات ممولي الضرائب من أسرار تتعلق بأنشطتهم وأرقامهم وأعمالهم ودخولهم.²

الفرع الثالث: أهداف رقمنة الإدارة الجبائية

تسعى الإدارة الجبائية إلى مجموعة من الأهداف من خلال التحول إلى رقمنة الإدارة الجبائية وذلك من خلال:³

¹ بوزيان فيصل، محمود عمر محي الدين، عصرية الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 21، العدد 1، 2021، ص 154.

² بوزيان فيصل، محمود عمر محي الدين، عصرية الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مجلة المعيار، 2021، ص 297.

³ Abderrahmane Raouya, "Séminaire sur le système d'information, vers une administration électronique", bulletin d'information de la direction Générale des impôts, N 73, 2014, P 02.

- المساهمة في تخفيض الحصص التي تتمثل مستحقات ضريبة الإدارة الجبائية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيلها، وبالتالي زيادة معدلات التحصيل الضريبي والحد من مشكل انعدام الثقافة الجبائية التي تعاني منه الإدارة الجبائية.
- الإلمام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة او خصوصياته.
- تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني.
- التكفل السريع بانشغالات المجتمع الضريبي سواء تعلق الأمر منها بانشغالات الجبائية، أو الانشغالات بحسن الاستقبال وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية.
- سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثبت بارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية.
- المعالجة السريعة الفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة وفي آن واحد.
- كما أن هناك من وجهات نظر تقول بأن أهداف رقمنة الإدارة الجبائية تتمثل في:¹
- رقمنة الوثائق لاستخدامها بين المصالح الداخلية والخارجية قصد تسهيل التسيير والتحصيل الضريبي الأرشفة والحفظ، إضافة إلى التحقيق في المعلومات الضريبية بأسرع وقت وأقل تكلفة.
- إنشاء مراكز اتصال بين المصالح الضريبية والمكلفين إضافة للقيام بالإجراءات والتصريحات عن بعد والاستفادة من استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- المسح الضوئي للتصريحات الورقية وتجميعها في بنك معطيات، وإنشاء أنظمة قراءة آلية للمعطيات.
- بالإضافة إلى وجهات نظر أخرى تختلف عن السابقة نرى أن هناك أيضا أهداف رقمنة الإدارة الجبائية وتتمثل في:²
- تمكين المكلف من الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع؛
- تجنب تنقلات المكلفين من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- الدفع عن طريق الأنترنت لمختلف الضرائب والرسوم؛
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزمة الجبائية؛
- مساعدة المكلف الى الولوج الى استمارات التصريحات الجبائية المودعة والاطلاع عليها عن بعد.

¹ ركي أحسن، عماري سمير، واقع وآفاق عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 29.

² M Zikara, "le lancement du nouveau système d'information de la direction Générale des impôts (Jibaya'tic)", bulletin d'information de la direction générale des impôts, N-85, ministre des finances, Algérie, 2017, P 03.

المطلب الثالث: إجراءات التحول من الإدارة الجبائية التقليدية إلى الإدارة الجبائية الالكترونية

تشكل عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر هدف مهم في تنظيم هيكل الإدارة وكيفية تسييرها وتبني نظام جديد للإدارة يرتكز على فكرة واحدة وهي جمع الوظائف والمهام في مصلحة واحدة، وكذا الطرق والوسائل والأساليب بغية تبسيط وتسهيل الإجراءات الجبائية للمكلفين في دفع الضريبة من أجل تحقيق رضا الموظفين والمواطنين لبلوغ الجودة لخدمة المنتج.

وقد باشرت الإدارة الضريبية إصلاحات جوهرية ترمي إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الالكتروني، وتمثلت الإجراءات المتبعة للوصول إلى الإدارة الالكترونية على وجه الخصوص الخطوات التالية:¹

✓ **الفرع الأول:** تعميم تقنية الربط عن بعد بالإنترنت بين مصالح الإدارة الجبائية نفسها رامية لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب اختصاصه.

✓ **الفرع الثاني:** انشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب، وهو بمثابة نافذة للمعلومات الجبائية من منشورات جبائية، تصريحات جبائية، قوانين ومجلات ... الخ، والتفاعل مع مستخدمي الإنترنت ونقل انشغالاتهم.

✓ **الفرع الثالث:** اعتماد تقنية جديدة للحصول على التعريف الجبائي عن طريق إرسال طلب الترقيم من طرف المكلف بالضريبة عبر البريد الالكتروني للإدارة الضريبية، مما يسهل على المكلف بالضريبة سرعة التعرف والحصول على هذا الرقم عن طريق الموقع الالكتروني، وفي هذا الصدد قامت المديرية العامة للضرائب بوضع تحت تصرف المكلفين بالضريبة (أشخاص طبيعيين ومعنويين) خدمة عبر الإنترنت تتيح لهم تقديم طلب الترقيم الجبائي عبر الإنترنت من خلال العنوان الالكتروني التالي: www.mfdji@gov.dz.

✓ **الفرع الرابع:** وهو نظام التصريح عن بعد في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة كخطوة تجريبية بالنسبة للمؤسسات والشركات التابعة لمديريات المؤسسات.

¹ حذيري صبرينة، جنينة عمر، نظام المعلومات الجبائي جبايتك رهان لعصرنة الإدارة الجبائية وقمع التهرب الضريبي، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي مبادرات وتحديات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023، ص 13-

✓ **الفرع الخامس:** إضفاء الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية لتسهيل تسيير الملف الجبائي للمكلف في جميع مراحل الاختصاص الضريبي من تأسيس للضريبة إلى الفحص إلى التحصيل الضريبي.

✓ **الفرع السادس:** اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الأنترنت، أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الإلكتروني، فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني لإدارة الضرائب للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به، ويهدف المشرع وراء ذلك إلى إضفاء الطابع غير المادي لمستخرج الجدول الضريبي.

✓ **الفرع السابع:** التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني في إطار الاستراتيجية الجديدة للفحص التي تسعى السلطات إلى تجسيدها لتطوير اليات الفحص وتكييفه مع الرهانات الجديدة المتمثلة في التجارة الإلكترونية واعتماد العديد من الشركات والمؤسسات لنظام المحاسبة والفوترة الإلكترونية.

المبحث الثاني: أشكال رقمنة الإدارة الجبائية

بعدما تم تبني برنامج الجرائز الإلكترونية والذي شرعت الدولة في تجسيده في أرض الواقع من خلال التحول الرقمي والذي يعني استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين العمليات التجارية، تقديم خدمات مبتكرة، وتحقيق كفاءة أكبر داخل المؤسسات، والذي عمل على تغيير مناحي الحياة وقدم تغييرات كبيرة وهامة على الصعيد الإداري، تم الشروع كذلك في البحث عن عصرنه القطاع الجبائي باعتباره من أهم القطاعات الحساسة في الدولة.

المطلب الأول: رقم التعريف الجبائي ونظام التسيير المالي

يتمتع رقم التعريف الجبائي بأهمية كبيرة إذ يعد إثبات للهوية الضريبية ووسيلة فعالة لمكافحة التهرب الضريبي وهذا من خلال تبادل البيانات وتقاطعها في ملفات مختلفة، ولا يقتصر دوره على هذا فقط بل هو مفتاح لاستمرار النشاط المهني وسبب رئيسي في تنفيذ الإجراءات الإدارية كفتح حسابات بنكية، إنجاز مشاريع استثمارية أو الخوض في إجراءات التجارة الخارجية.

الفرع الأول: رقم التعريف الجبائي NIF

رقم التعريف الجبائي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2006 ويجب اظهره في كل المعاملات التجارية أو المتعلقة بالذمة المالية لتبرير الوجود المالي.¹

رقم التعريف الجبائي NIF تحدده المديرية العامة للضرائب للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، فبالنسبة للأشخاص الطبيعيين المولودين بالجزائر يتم تعريفهم على أساس مستخرج شهادة الميلاد المسلمة منذ أقل من ستة اشهر من طرف بلدية الميلاد، أما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين المولودين خارج الجزائر الذين اكتسبوا أو استعادوا الجنسية الجزائرية على أساس العقد الذي يحل محل شهادة الميلاد المسلم منذ أقل من ستة أشهر، وعند استحالة الحصول على مستخرج من شهادة الميلاد، يثبت التعريف بنسخة مصادق على مطابقتها لأصل جواز السفر أو بطاقة التعريف أو بطاقة مقيم أجنبي. وفيما يخص الاشخاص المعنويين الذين يوجد مقرهم بالجزائر يتم تعريفهم على اساس النسخة الأصلية أو الصورة أو النسخة المصادق على مطابقتها الأصل عقد التأسيس الخاضع لإجراءات التسجيل وكذلك رقم التسجيل إذا كانت مقيدة في السجل المركزي التجاري، وبالنسبة للأشخاص المعنويين الذين لا يوجد مقرهم بالجزائر، فيتم تعريفهم على أساس نفس الوثائق المصادق عليها.

يشمل رقم التعريف الجبائي خمسة عشر (15) رقما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين وعشرون (20) رقما عندما يتعلق الأمر بتسجيل إما شخص معنوي أو كيان إداري، إذ يختلف رقم التعريف الجبائي وفقا لفئة دافعي الضرائب، ويمنح رقم التعريف الجبائي من قبل ادارات السلطة الضريبية ويكون مدون على بطاقات ممغنطة أو على شهادات التسجيل. إن منح رقم التعريف الضريبي وطباعة البطاقات المغناطيسية في المرحلة الأولى كان خلال عام 2007 وكان يمنح للشركات الكبرى، وفي إطار تعزيز التجارة الخارجية كان اجباريا القيام بالتوطين البنكي والتخليص الجمركي على اساس رقم التعريف الجبائي، وبالتالي تم منح رقم التعريف الجبائي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الناشطين، بعد ذلك أصبح الحصول على رقم التعريف الجبائي اجباريا بالنسبة للمتعاملين ومقدمي العروض في مجال الصفقات العمومية وكذا ضمن تشجيع الاستثمار بكل أشكال (ANSEJ , ANGEM , ANDI, CNAS) وبالتالي منح رقم التعريف الجبائي وطبع البطاقة الممغنطة وشهادات التسجيل لكل من هو معني بدفع الضريبة حيث تم تسهيل الحصول على رقم التعريف الجبائي

¹مرسلي محمد، التجديد في عصرنة الإدارة الجبائية الجزائرية التشخيص والآفاق المستقبلية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة الجزائر 1، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص344.

للمكلف بالضريبة من خلال ارسال طلب الحصول على الترخيم عبر البريد الإلكتروني للإدارة الضريبية ¹. <http://nifenligne.mfdgi.gov.dz>

يمكن لكل شخص (طبيعي أو معنوي) عبر هذا الموقع:

✓ تقديم طلب الترخيم الجبائي عن بعد؛

✓ طبع وصل الاستلام؛

✓ متابعة معالجة طلبه عن بعد؛

✓ طبع شهادة الترخيم الجبائي.

من جهة أخرى قامت المديرية العامة للضرائب باستحداث تطبيق لامركزي، يسمح بالحصول على رقم التعريف الجبائي في وقت وجيز، وذلك على مستوى المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب، والمراكز الجوارية للضرائب، وبغرض تسهيل وتبسيط عملية الترخيم الجبائي لفائدة المتعاملين المنظمين فهي شكل جمعيات، على غرار الفلاحين والمهنة الحرة والحرفيين وغيرهم، يمكن لهم تقديم طلب جماعي للحصول على الرقم الجبائي لدى المصالح المذكورة أعلاه.

كما تذكر أيضا المديرية العامة للضرائب، انه يمكن لكل متعامل اقتصادي التحقق من مصداقية رقم التعريف عبر البوابة المخصصة للمصادقة على الرقم التعريف الجبائي: <https://nif.mfdgi.gov.dz> ومن أجل ضمان أمن كافة المتعاملين، في حالة اكتشاف أن رقم التعريف الجبائي غير مصادق عليه يستوجب اعلام الإدارة الجبائية بذلك، عبر العنوان الإلكتروني: dgief-requetes@mf.gov.dz.

الفرع الثاني: نظام تسيير الملفات SGF

في إطار عصنة الإدارة الجبائية، تم تطوير نظام معلوماتي خاص بالقابضات يعرف باسم sirec، والذي يعني بجميع عمليات التحصيل، حيث قامت المديرية العامة للضرائب باتخاذ التدابير اللازمة لتحديث النظام المعلوماتي وهذا عن طريق وضع نظام تسيير الملفات SGF صمم هذا البرنامج في إطار برنامج MARA (Modernisation et Assistance aux Réformes Administratives) عصنة ومرافقة الإصلاحات الإدارية، وتم وضعه حيز التشغيل في مراكز الضرائب تسمح بالتسيير الرقمي للملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة.

¹ بوكرة كميلية، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19، العدد 31، 2023، ص 335-336.

أولاً: مفهوم نظام تسيير الملفات

هو أحد التطبيقات التي تسمح بتخزين المعلومات والإجراءات وتدفعها أيضاً بين مصالح الإدارة الجبائية، ويمكن تعريفه على أنه: " الجزء الأكثر وضوحاً في نظام التشغيل، مسؤول عن إدارة تخزين لنظام تسيير الملفات ومعالجتها على وحدة تخزين قسم، قرص، قرص مضغوط، قرص مرن. يتمثل الدور الرئيسي SGF في إدارة الملفات وتوفير العناصر الأولية للتعامل معها ".¹

ثانياً: مميزات نظام تسيير الملفات

يتميز هذا النظام المعلوماتي بإيجابيات عدة نذكر منها²:

- سهولة الممارسة من قبل أعوان الإدارة؛
- السرعة في الاستجابة في تقديم المعلومات والإحصائيات؛
- قاعدة بيانات متينة؛
- تقسيم المهام حسب الأعوان والمصالح.
- سهولة الرجوع إلى الوراء في حالة استدعاء الضرورة للتأكد من البيانات.
- يتميز بدرجة من الوضوح؛
- يستخدم شبكة داخلية في انتقال البيانات؛
- يسمح لكافة المستخدمين بالوصول إلى جميع الملفات.

أما فيما يخص عيوبه نذكر منها:

- محدودية الوظائف إذ أنه وصل إلى حد معين من الخدمة دون التطرق إلى إمكانية تطويره؛
- غير مواكب للتطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا والخدمات الحديثة للأنترنت؛
- معرض للخطر الإلكتروني بسبب عدم وجود نظام حماية متطور؛
- نظام معلوماتي أحادي الوظيفة إذ أنه يخدم الإدارة ولا يخدم المكلف بالضريبة؛
- الصعوبة في ممارسة الرقابة الجبائية على المكلفين وهذا ما يسمح بالتهرب والغش الضريبي؛
- الصعوبة في احتساب القاعدة الضريبية، الوعاء الضريبي مما ينتج عنه ضياع لأموال الخزينة العمومية.

¹ Adnen .a, chapitre 03, **systeme de gestion de fichiers**, institut supérieure d'informatique et des technologies de communication, 2009-2011, page 01.

² رويال نور الدين، تأثير نظام المعلومات للتطبيقات والإنتاج في تحسين التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم بوقي، 2020-2021، ص44.

المطلب الثاني: بوابة الدفع الإلكتروني "مساهمتك"

إن من أهم مظاهر عصنة الإدارة الجبائية في الجزائر هو استحداث بوابة الدفع الإلكتروني "مساهمتك".
أولا: تقديم بوابة "مساهمتك"

تعد البوابة الجديدة "مساهمتك" تجربة جديدة للإدارة الجبائية الجزائرية مخصصة لتقديم خدمات الإجراءات عن بعد، الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الانترنت، وقد تم ادراج هذه البوابة على مستوى قابضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب وقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة "مساهمتك" على مستوى قابضات الضرائب¹، فالبوابة بصدد تحسين مستمر وإثراء وظيفي وتوسيع للخدمات ولهذا تعول المديرية العامة للضرائب على المشاركة الفعالة للمكلفين بالضريبة الذين خصصت لهم هذه الخدمة الموجهة للإصغاء على العنوان الإلكتروني التالي : moussahamtic_aide@mf.gov.dz وعند الانتهاء من إجراءات الانخراط في هذه البوابة يسمح للمكلف بالضريبة بالولوج الى فضاء امن وخاص².

إذ تزيل هذه الخدمة الطابع المادي عن الإجراءات اليدوية التالية:

- التصريح الجبائي الشهري (سلسلة G50).
 - التصريحات المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية (التصريح التقديري سلسلة G12 والتصريح النهائي سلسلة G12Bis).
 - طلب التوطين البنكي.
 - دفع الضرائب والرسوم المتعلقة بالتصريحات الصادرة.
- ومنه نجد أن إطلاق هذا الفضاء الرقمي يندرج ضمن سياسة المديرية العامة للضرائب تحت شعار "قم بالتصريح والدفع ... دون التنقل إلى مصالحنا".

ثانيا: إجراءات وشروط الانخراط في الخدمة

بالعودة إلى الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب وبالتحديد بوابة الإلكترونيّة والمتعلقة بالموقع الخاص بها https://www.moussahamtic_aide_mf@gov.dz ، نجدها تتضمن مختلف شروط

¹ [https:// www.mfdgi.gov.dz/ moussahamtic](https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamtic), Consulté le 19.03.2025 à 11 :36 pm.

² شعواي سفيان، سيليني جمال الدين، تحديات عصنة الإدارة الجبائية في ظل الإصلاحات الجبائية، الملتقى الدولي الأول حول واقع تطبيق المحاسبة، الجبائية ومراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2022، ص16.

الاستفادة من الخدمة والالتزامات القانونية الواقعة على كل طرف سواء المكلف بالضريبة أو المديرية العامة للضرائب.

فمن أجل الانخراط في الخدمة ينبغي على المكلف بالضريبة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يسعى أمام مصلحة الضرائب المختصة من أجل تقديم طلب الانخراط حسب النموذج المجدد، ويتم فتح حساب خاص له في المنصة يتمكن من خلاله الولوج للمنصة والقيام بمختلف العمليات الضريبية لاسيما التصريح الجبائي أو الدفع الالكتروني باستعمال بطاقة التأمين أو البطاقة الذهبية¹.

أما فيما يخص إجراءات الاستفادة من الخدمة فينبغي على المكلف الدخول إلى الفضاء الخاص مع تشغيل خدمة الإجراءات عن بعد، واختيار نوع الخدمة سواء التصريح أو الدفع، ففي حالة رغبة المكلف التصريح بمداخيله يقوم باختيار نوع النموذج الخاص بطبيعة النشاط الخاضع للضريبة مثل سلسلة التصريح الجبائي G50 أو G12 حسب الحالة، وعند إتمام عملية التصريح يتم إرساله ويحول إلى قسم الدفع، بالإضافة إلى ضرورة ملك حقول طلب التوطين البنكي².

وما يميز خدمة مساهمتك أنها فضاء رقمي الكتروني يساهم بشكل كبير في تخفيف الإجراءات على المكلف بالضريبة، فهي توفر السهولة في الولوج إلى الخدمة ودون نفقات، كما توفر الوقت وعناء التنقل إلى المصلحة المختصة لدفع الضريبة، بالإضافة إلى أنها تمكن من الولوج إلى البيانات الخاصة بالمكلف بكل سهولة من خلال الفضاء الرقمي.

المطلب الثالث: نظام المعلومات الجبائي "جبائتك"

يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب "جبائتك" خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي، وقد تم أولا اقتراح بوابة "جبائتك" على المؤسسات التابعة لمركز الضرائب وسيتم تعميمه تدريجيا ليشمل مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب الأخرى وكذا مديرية كبريات المؤسسات.

¹ بلول فهيمة، الإدارة الالكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبائتك ومساهمتك نموذجا)، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 02، السنة 2022، ص 405.

² بلول فهيمة، الإدارة الالكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي، نفس المرجع، ص 405.

الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات الجبائي "جبايتك"

حسب بلاغ وزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب سنة 2013 على مستوى موقعها الإلكتروني "تتهي وزارة المالية إلى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعدا يسمى النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الجاري إنجازه (JIBAYA'TIC) جبايتك".

وأصل مصطلح (JIBAYA'TIC) هو لفظ كلمة جباية باللغة العربية و(TIC) الموافقة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وبالجمع بين الاسمين المختصرين ويبقى المستعمل المحرك رئيسي باعتباره الفاعل الأساسي المتواجد في صميم نشاط الإدارة، وبالتالي فهو يشارك في النظام الجبائي ويستفيد بالمقابل من أفضل خدمة مقدمة له.

يمكن تعريف نظام المعلومات الجبائي على أنه هو إطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والبشرية لتحويل السندات والمعطيات الجبائية، والتي تعتبر مدخلات نظام المعلومات الجبائي إلى مخرجات، وهي المعلومات الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الادارة الجبائية وبالتالي فنظام المعلومات الجبائي يتكون من بيانات جبائية ومعلومات جبائية.¹

أما بالنسبة لنظام المعلومات الجبائي المسمى جبايتك "Jibaya 'tic" فهو نظام معلومات إلكتروني بحيث نشأ في ظل التطورات المستمرة والمتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والرقمنة أصبح لزاما على الإدارة الجبائية تبني استراتيجية جديدة ترمي لزيادة كسب رضا المكلفين من خلال نظام معلومات متطور يعمل على تقديم خدمات جبائية متميزة ومتقنة وإنشاء تفاعل رقمي بني المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية لتكون إدارة مبدعة ومبتكرة تستجيب للتطورات التكنولوجية.

في هذا الصدد قامت المديرية العامة للضرائب بإنشاء نظام معلومات جبائي (إلكتروني) أطلقت عليه اسم "جبايتك" Jibaya 'tic" يركز على لامادية كل العمليات الجبائية والآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة السندات، بهدف تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للإدارة الجبائية لإتمام مهامها وبلوغ أهدافها، وتطوير فرص جديدة في جمع المعلومات الجبائية، وتسهيل تداولها وبذلك يعد نظام المعلومات جبايتك من أهم تكنولوجيات الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الإجراءات الجبائية.²

¹ شلغوم حنان، نظام المعلومات الجبائي كآلية لتنفيذ نظام المعلومات الجبائي، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2015، ص 07.

² DGI, la lettre de la DGI, Le lancement du nouveau système d'information "Jibaya'tic" une gestion de l'impôt plus transparente N85, 2017, p02.

الفرع الثاني: شروط الولوج لنظام المعلومات "جبائتك"

لإعمال هذا النظام يجب على كل مكلف بالضريبة أن يقوم بتقديم طلب لفتح حساب خاص به عن طريق الاتصال بالمديرية المعنية للتسجيل وإجراء عملية التصريح الجبائي بالطريقة الإلكترونية، مع ضرورة إرفاق الطلب بكشف الحساب البنكي، وبعد هذه العملية يتحصل الملف على حساب خاص به ومن خلاله يمكنه الولوج إلى منصة لإجراء عملية التصريح، ويتم تجديد التسجيل آليا كل سنة إلا في حالة رغبة المكلف إلغاء الانخراط أين يجب تقديم طلب لذلك.¹

سنعرض فيما يلي مختلف المزايا التي يمكن أن يقدمها لنا نظام المعلومات الجبائي والتي يمكن تلخيصها كما يأتي:²

أولاً: فيما يخص الإدارة

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءاً من استقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني، والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.
- الحصول على الجداول الإحصائية في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات، تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

¹ بلول فهمية، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي، مرجع سابق، ص 404.

² بن شهرة سعيدي، وقمان عمر، عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي وتطويره، اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 3، سنة 2020، ص 266-267.

ثانيا: فيما يخص المكلفين بالضريبة.

بعدما تناولنا في العنصر السابق أهم الخدمات التي يقدمها النظام المعلوماتي الجبائي " جبايتك " للإدارة الجبائية سنتطرق الآن إلى أهم الخدمات التي يقدمها للمكلف بالضريبة:¹

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع.
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.
- الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها.
- الدفع عن طريق الانترنت لضرائبه ورسومه.
- الاطلاع على دينه الجبائي الكلي.
- طلب الشهادات والامتيازات الجبائية.
- تقديم الطعون؛ طعون ولائية، جهوية مركزية، تخفيض مشروط وغيره.

المبحث الثالث: استخدام الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي ومعيقاتها

لا يقتصر دور الإدارة الالكترونية (الرقمنة) على احداث تغييرات شكلية في أساليب تقديم الخدمات العمومية فقط، بل وانما إعادة هيكلة الأنشطة والعمليات والإجراءات بهدف تحقيق الإصلاح الإداري، وبحكم أن أغلب مظاهر الفساد (التهرب، الغش ...) نشأ من خلال الاحتكاك والمقابلة المباشرة بين الموظف العمومي وطالبي الخدمات العمومية لجأت بعض الدول إلى اعتماد تطبيقات الإدارة الالكترونية في تقديم خدماتها للمواطنين وأصحاب المصالح في المؤسسة أو الجهاز الحكومي، وبالتالي يتم القضاء على كل مظاهر الفساد الناتجة عن احتكاك الموظفين بالمواطنين وأصحاب المصالح ورجال الاعمال. إذ سنتطرق في مبحثنا هذا الى كيفية مساهمة الإدارة الالكترونية في مجال الجباية للحد من ظواهر الفساد المتعلقة بالإدارة الجبائية وآثارها.

المطلب الأول: طرق الحد من التهرب الجبائي في إطار الرقمنة

تساهم رقمنة الضرائب في رفع كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب ورصد حجم التعاملات التجارية بين الشركات وبعضها البعض، وبينها وبين المستهلك² من خلال عدة طرق نذكر منها:

¹ نوى نجا، دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، سنة 2021، ص 336.

² عبد المعز جمالي جيهان، المراجعة في البيئة الرقمية في مسائل الجباية، الطبعة 01، دار الكتاب الجامعي للنشر، مصر 2014، ص 355.

أ- تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية: من خلال اعتماد السلطات العمومية لخطط استراتيجية تتضمن تدابير لتبسيط النظام الجبائي لتوسيع الوعاء وتخفيف الضغط الجبائي بالإضافة إلى تشديد إجراءات الرقابة للحد من ظواهر الفساد الجبائي.

ب- اعتماد تكنولوجيا المعلومات: من أهداف الرقمنة الجبائية الحد من التهرب الضريبي، والتقليل من حجمها من خلال الحلول الرقمية، وقد تعددت تلك الحلول الرقمية المتبعة من طرف الحكومات، فمثلا في استراليا والمملكة المتحدة ودول أخرى تتلقى السلطات البيانات عن الأجور التي يدفعها أصحاب المؤسسات فور صرفها، وفي البرازيل وروسيا تتيح نظم الفواتير الالكترونية الاطلاع على بيانات مبيعات الشركات فور تنفيذها وغيرها من الحلول لقمع عمليات التحايل الضريبي المباشرة، والقيام بالواجب الجبائي الكامل، وكذلك القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة عن طريق مكافحة الفساد و الحد من ممارسة التهرب من خلال تطوير الأطر الرقمية اللازمة.¹

ت- الفاتورة الرقمية (الإلكترونية): هي فاتورة يتم إصدارها وحفظها بصيغة الكترونية منظمة عبر نظام الكتروني، وتحتوي على متطلبات الفاتورة الضريبية ولا تعتبر الفاتورة المكتوبة بخط اليد او المصورة فاتورة الكترونية، وتساهم في حصر المجتمع الضريبي بشكل أدق، تحمل كل المعلومات اللازمة على الشركات من رقم التسجيل الضريبي والاسم واللقب والصفة ورقم الهاتف والبريد الالكتروني الشخصي، وهذا كله يسهل أيضا وضع المكلف بالضريبة تحت الرقابة الرقمية.²

ث- نظام البلوك تشين: هو شكل من أشكال دفتر الأستاذ الموزع عبر الانترنت، من فرد اخر بواسطة عقد اتفاقية فيما بينهم (عقد الكتروني)، ويتكون من قائمة متزايدة باستمرار من السجلات تسمى الكتل المؤمنة والمرتبطة ببعضها البعض باستخدام التشفير، ويمكن كل مشارك من عرض جميع السجلات على البلوك تشين، ولا يستطيع أحد عرضها باثر رجعي ويتم تحديثه كل عشرة (10) دقائق تقريبا ويضمن حصول كل مشارك فيه على أحدث نسخة منه، يمكن البلوك تشين من تحسين الامتثال للضرائب بشكل كبير من خلال ضمان المدفوعات الآلية للضرائب في الوقت الفعلي، وهذا من خلال استخدام العقود الذكية، كما يسمح بالتنفيذ لأطراف غير المرتبطة بالتعامل مع بعضها البعض في حالة غياب الطرف الثالث موثوق به من اجل التحقق من صحة المعاملة، على سبيل المثال يمكن اقتطاع الضريبة تلقائيا ودفعها الى الخزينة وقت دفع الرواتب،

¹ فوزي عبد المنعم، رقمنة المالية العامة، المالية العامة والسياسة المالية، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2019، ص 3.

² عبد المعز الجمالي جيهان، المراجعة في البيئة الرقمية في مسائل الجبائية، مرجع سابق، ص 356.

كما يمكن استخدامه لمعالجة مخاوف الإدارات المالية الأخرى، والحد بشكل كبير من تكاليف المعاملات مثل تحسين الانفاق العام وتقديم الخدمات، ومنع الاحتيال والتهرب الضريبي.¹

ج- ادخال أكبر قدر من التقارير: ادخال قدر أكبر من التقارير التي يتم التحقق منها من خلال أطراف ثالثة، على سبيل المثال، دمج المعلومات في العمليات الإدارية القادمة من الوسطاء الماليين، وأجزاء أخرى من الحكومة ودافعي الضرائب الآخرين، والإدارات الضريبية الأخرى.²

المطلب الثاني: آثار الرقمنة على التهرب الجبائي

تعد رقمنة النظام الجبائي أداة فعالة لتعزيز العائدات الجبائية واستخلاص الضرائب بشكل قانوني، مما يساهم في تحقيق الشفافية وتعزيز مبدأ المساواة بين دافعي الضرائب، لذلك فرقمنة النظام الجبائي لها العديد من الآثار في إصلاح النظام بشكل عام والحد من التهرب الجبائي بشكل خاص وتمثلت هذه الآثار فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار المباشرة

✓ التحصيل الجبائي وتوسيع القاعدة الضريبية؛ إن رقمنة النظام الجبائي ساهمت اليوم مساهمة واسعة في زيادة التحصيلات الجبائية سواء كانت التحصيلات الضريبية مباشرة أو غير مباشرة وكذلك رفع متوسط الإيرادات الضريبية للقيمة المضافة الذي أدى إلى توسيع القاعدة الضريبية وهذه المساهمة لم تكن نظريا فقط بل كانت بالنتائج، حيث أن الدراسات تشير إلى:³

✓ زيادة المدفوعات الضريبية الملموسة للدول المتقدمة وخاصة كل من إيطاليا وإسبانيا والنسب التي تتجاوز 10 بالمئة.

✓ رقمنة النظم الضريبية على القيمة ساهم بعض الدول في زيادة الحصيلة الضريبية بما يصل إلى 20 بالمئة.

✓ رقمنة الضرائب أدت إلى زيادة بنسبة 50 بالمئة في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام الذي زاد في التشجيع لتوليد المزيد من الإيرادات العامة.⁴

¹ نفس المرجع، ص 357.

² فوزي نسرين وآخرون، بوابة الاهرام، التحول الرقمي لمنظومة الضرائب، خارطة طريق الاقتصاد المستدام، 14 أبريل 2021، تاريخ الاطلاع 21 مارس 2025، الساعة 16:19

³ محتال فلة، أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2020، ص 122.

⁴ نفس المرجع، ص 123.

الفرع الثاني: الآثار غير المباشرة

تعمل رقمنة النظام الجبائي على الحد من التهرب الضريبي ليس فقط بطرق مباشرة بل هي تلف على كل الاتجاهات التي من الممكن أن تتسرب منها فجوة التي تسمح للكثير بالدخول في التلاعبات الضريبية، لذلك تركت هي أيضا آثار غير مباشرة عبرت بها عن حدها للتهرب الضريبي وهي¹:

أ- **التقليل من حجم الفجوة التجارية:** باعتبار أن الفجوة التجارية الضريبية تأتي من ثلاثة مجالات رئيسية لعدم الامتثال لقانون الضرائب وعدم الإبلاغ عن الدخل الخاضع للضريبة، عدم سداد الضرائب ف80 بالمئة من الفجوة الضريبية تأتي من دافع الضرائب الذين إما الإبلاغ عن التدخل أو المبالغة في النفقات.

ب- **التقليل من فجوة التقارير التجارية:** التي يتبعها انخفاض معدل الاحتيال التجاري فالتقارير التجارية هي المساعدة في الفهم الصحيح والدقيق لجميع العمليات التي تتم في أي مؤسسة وذلك يستطيع التحليل الصحيح والإحصاء التام للضريبة اللازمة.²

ت- **التقليل من المشاكل المتعلقة بالأصالة والدقة:** من أهم الوسائل للحد من التهرب الضريبي، فهنا يركز معظم المتحايلون لذلك رقمنة النظام الجبائي اليوم تحاول السيطرة على قدر الإمكان في عملية الرقابة على هاتين النقطتين.³

ث- **التقليل من التراكم الغير المنضبط لديون الضريبة والتحقق من الأصول:** إن التحايل الضريبي أخذ عدة أنواع وأشكال فالتلاعب بالأصول أصبح من إحدى هاته التلاعبات، وأصبح تأجيل بعض دافعي الضرائب لديونهم الضريبية حجة من حججهم إلى أن تتراكم ويزعم بعضها بنسيانها إلى أن تتكدس هاته الديون الضريبية وتصبح أصول منسية وهكذا يتهرب مسؤوليها من الدفع، وهنا تأتي مهمة رقمنة الجبائية التي لا يستطيع أحد التهرب من دقتها ورقابتها.

ج- **معالجة معلوماتية آلية:** لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم عن بعد، الأمر الذي يجعل من عملية التحصيل الضريبي متطورة وتتم عن طريق الدفع الإلكتروني، التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية،

¹ مليكاوي مولود، آليات تكييف النظام الضريبي في الجزائر في الجزائر في ظل مفهوم التجارة الرقمية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2019، ص28.

² نفس المرجع، ص29.

³ مليكاوي مولود، آليات تكييف النظام الضريبي في الجزائر في الجزائر في ظل مفهوم التجارة الرقمية، مرجع سابق، ص 29.

ح- أما فيما يتعلق بالعائدات غير اللائقة التي يقدمها دافعوا الضرائب، فإن أكثر من 80 بالمئة يقللون من الدخل، بدلا من التخفيضات الضريبية المبالغ فيها، فإنه يأتي معظم الدخل البسيط من الأنشطة التجارية الصغيرة، وليس الأجور أو دخل الاستثمار، لذلك رقمنة النظام الجبائي وعن طريق الطرق التي تمت دراستها في موضوعنا تستطيع التحكم في المسارات المؤدية إلى التهرب الضريبي وبذلك تصبح تؤدي إلى طريق واحد وهو الإصلاح الضريبي.

المطلب الثالث: معوقات وتحديات الرقمنة للحد من التهرب الجبائي

على الرغم من أن الرقمنة تمثل أداة فعالة في تحديث الإدارة الجبائية وتعزيز الشفافية والفعالية في مكافحة التهرب الجبائي، إلا أن تطبيقها يواجه جملة من التحديات والمعوقات التي تعيق تحقيق أهدافها المرجوة. تتنوع هذه التحديات بين ما هو تقني مرتبط بالبنية التحتية والأنظمة المعلوماتية، وما هو بشري يتعلق بمحدودية التأهيل والتدريب لدى الموظفين، فضلاً عن مقاومة التغيير من بعض الفاعلين في المنظومة الجبائية. كما تشكل الفجوة الرقمية وغياب التنسيق بين الإدارات عائقاً أمام التكامل الرقمي الشامل، مما يضعف من قدرة الرقمنة على بلوغ أقصى فعاليتها في الحد من التهرب الجبائي.

الفرع الأول: معوقات الرقمنة للحد من التهرب الجبائي

في ظل التطبيقات الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال ظهر قصور في العلاقة بين النظام الضريبي ومستحدثات تقنيات المعلومات مما أدى إلى ظهور فجوات في كافة عناصر الهيكل الضريبي نوجزها فيما يلي:¹

أ- **فجوة تشريعية:** تجلت في قصور التشريع الضريبي الذي تمت صياغته بما يتفق مع طبيعة التعاملات التجارية التقليدية في معالجة التعاملات التجارية الإلكترونية، وحتى وإن أعلنت بعض الدول عن برنامجها الوطني للتجارة الإلكترونية، فإن ذلك لم يتوافق مع الإعلان بالبدء في الإصلاحات التشريعية اللازمة، ما يجعل تلك الدول مطالبة بضرورة تقييم قوانينها ونظم تشريعاتها السائدة، بغية إجراء التعديلات الضرورية أو صياغة التشريعات جديدة تتوافق مع طبيعة التعاملات التجارية الإلكترونية.

ب- **الفجوة الإدارية:** لأن الإدارة الضريبية هي المختصة في تنفيذ القوانين والتشريعات الضريبية في ظل الحرص على حماية حقوق كل من الدولة والمجتمع الضريبي على قدم المساواة، يصبح إلزاما عليها استخدام ابتكارات لضمان أعلى مستوى من كفاءة النظام الضريبي غير أن هذا قد يصدم مع القصور المسجل في أداء

¹ حداث أمال، سيليني جمال الدين، إشكالية إخضاع الضريبي للمعاملات التجارية الإلكترونية، - التحديات والحلول-، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 59.

الإدارة الضريبية لمهامها في مجال حصر وفحص وتحصيل الضرائب بكافة أنواعها خاصة إذ لم تشهد إدارة الضريبة تطورا في أساليب ونظم العمل التي تستخدمها للقيام بمهامها.

ت- **الفجوة المفاهيمية:** رغم التطور الذي عرفه حجم التعاملات التجارية الإلكترونية لايزال المجتمع الضريبي يعاني قصورا في فهم المفاهيم والمفردات المتعلقة بها وما يترتب على تلك التعاملات من اعتبارات قانونية من ذلك فجوة التحديد طبيعة بعض المنتجات مثل الصور والتسجيلات الموسيقية وغيرها، وقد يقوم الممول بتحميل هذه المنتجات من خلال شبكة الإنترنت وتصبح في هذه الحالة منتجات رقمية ولكن قد يقوم بطباعتها فتصبح منتجات مادية.

تضع هذه الفجوات الثلاث في مواجهة العديد من التحديات فهي تؤثر على كل من الإيرادات الضريبية للدولة من جهة، ونمو حجم التعاملات الإلكترونية من ناحية أخرى.

الفرع الثاني: تحديات الرقمنة للحد من التهرب الضريبي

من بين التحديات التي يمكن أن تواجه الجباية الالكترونية للحد من التهرب الضريبي ما يلي:¹

أ- **عدم توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** وهو الذي يستدعي تحسين مستوى الخدمات الهاتفية وتوفيرها في جميع أنحاء الدولة، كذلك انشاء وتطوير الشبكة الرقمية لخدمات الأنترنت والعمل على خفض تكاليف استخدامها إلا أنه بالرجوع الى حالة الجزائر نجد أن هذه التكنولوجيا تتسم بالضعف وعدم السرعة في التنفيذ الى جانب أنه مازالت بعض المناطق لم تزود بخدمة الانترنت وغيرها.

ب- **عدم توافر وسائل الدفع والسداد الالكتروني:** يتطلب ذلك توافر وسائل الدفع والسداد الالكتروني، حيث يتطلب نجاح تطبيق معاملات الإدارة الضريبية الالكترونية ضرورة استبدال الوسائل التقليدية بوسائل الكترونية تصلح لهذا الغرض مع ضرورة توفير الحماية لها من كل الجرائم، وهو الأمر الذي لم تصل إليه الجزائر بعد، في حين نجد أن بعض الدول مثل كينيا قد عملت على جعل المكلفين بالضريبة يدفعون ضرائبهم باستخدام هواتفهم المحمولة.

ت- **غياب تعميم التعامل بنظام التصريح الالكتروني:** إن عملية تقديم التصريحات الكترونيا تلعب دورا هاما في عملية تحسين التحصيل الضريبي وكذلك مكافحة التهرب الضريبي، الا أنه نجد أن المشرع الجزائري لم يعمم نظام التصريح الالكتروني بالنسبة لكل الفئات إذا نجد انها تقتصر على المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات فقط.

¹ بن عزوق منير، مسقم مريم، دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد 03، العدد 05، 2020، ص 525-526.

ث- عدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الالكترونية: يقتضي نجاح وتحقيق فعالية تطبيق الإدارة الضريبية ضرورة إعادة النظر في التشريع والتحول نحو العمل بتشريع جديد يتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الالكترونية ويعترف بكل المعاملات التي تتم من خلالها وهو الذي لم تصدره الجزائر بعد في المجال الضريبي.

ج- عدم وجود حماية لمعاملات الإدارة الضريبية الالكترونية: تحتاج نجاح ذلك ضرورة توفير المتطلبات الخاصة بتأمين وحماية خصوصية البيانات والمعلومات وكذلك حمايتها من الاحتيال لأنه بالرغم من مزايا تبني الإدارة الالكترونية التي لا تعد بديلا عن الإدارة التقليدية وانما هي وسيلة حديثة لرفع مستوى أداء الإدارة لتحقيق الكفاءة والفاعلية، فان هناك العديد من المخاطر التي تواجهها نذكر منها ما يتعلق بالأمن الالكتروني والخصوصية والاحتيال التي يمكن ان تقع من جراء سرقة البيانات وهو ما وقت فيه الهيئات الامريكية مثل مصلحة الضرائب الأمر الذي كشف ضعف النظم الحكومية.

خلاصة الفصل الثاني

تطرقنا في هذا الفصل إلى التوضيح بالتفصيل لمفهوم الرقمنة والجبائية الإلكترونية من خصائص، امتيازات، الدوافع والأفاق وكذلك متطلبات تطبيقها، بالإضافة إلى الخطوات التي انتهجتها السلطات العليا في الجزائر على السير في نهج الرقمنة والإدارة الإلكترونية في القطاع الجبائي لما لها من انعكاسات إيجابية في توسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وزيادة كفاءة الأداء الضريبي بشكل عام من خلال التحول للنظم الإلكترونية، التي من خلالها أصبح بإمكان السلطات جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، وأرباح الشركات وحركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاقات الضريبية وتوقعات دقيقة لمستوى الإيرادات الضريبية بل والتحصيل الفوري لبعضها إلكترونياً.

كما تناولنا في هذا الفصل أبرز التحديات التي تواجهها الرقمنة الجبائية للحد من التهرب الجبائي في الجزائر، أبرزها غياب الوعي بالتصريح والدفع الإلكتروني، وعدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع طبيعة الجبائية الإلكترونية، لذا من الضروري إعادة النظر في التشريع وسن قوانين جديدة تعترف بالمعاملات الجبائية الإلكترونية وتتلاءم معها.

الفصل الثالث: دراسة حالة
المركز الجوي للضرائب
-فرجيوة-

تمهيد

يمثل هذا الفصل الدراسة التطبيقية لموضوع رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في مكافحة التهرب الجبائي، حيث بعد التعرف على الاطار النظري لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في رقمنة الإدارة الجبائية والتهرب الجبائي، سنحاول إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع ثم توضيح الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية من خلال توضيح وتصميم أداة الدراسة وتحديد أساليب المعالجة الإحصائية، بالإضافة إلى اختبار أداة الدراسة، وفي الأخير تم تدعيم هذه الدراسة بأداة وهي المقابلة.

انطلاقاً مما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: بطاقة فنية حول المركز الجوّاري للضرائب
- المبحث الثاني: آليات التسجيل في البوابات الرقمية الجبائية
- المبحث الثالث: واقع رقمنة المركز الجوّاري للضرائب

المبحث الأول: بطاقة فنية حول المركز الجوي للضرائب بفرجوة

المركز الجوي للضرائب في الجزائر هو وحدة إدارية تابعة للمديرية العامة للضرائب، تم إنشاؤه في إطار برنامج عصرنة الإدارة الجبائية الذي بدأ تنفيذه منذ عام 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب.

يعتبر المركز الجوي للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزائية الوحيدة. ويهدف هذا المركز إلى تحسين جودة الخدمات الجبائية، وتبسيط الإجراءات، وتقريب الإدارة من المواطنين، خاصة المكلفين بالضريبة من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

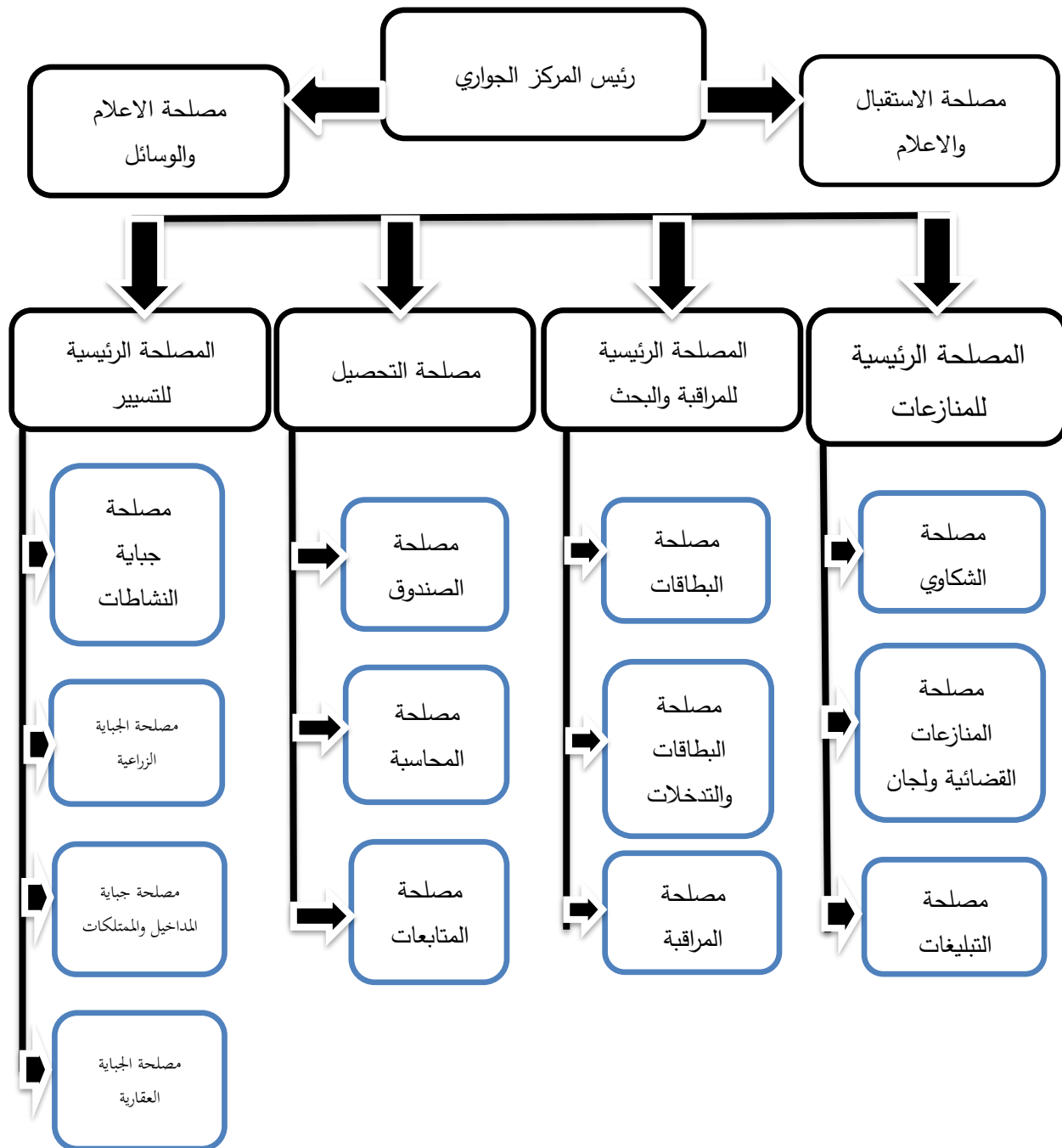
المطلب الأول: تعريف المركز الجوي للضرائب بفرجوة

المركز الجوي للضرائب - فرجوة - هو مركز حديث النشأة، أفتتح كمشروع وتم استلامه من القبضة وافتتح المركز الجوي سنة 2014، وهو إدارة جبائية تقوم بمسك وتسيير ملفات المكلفين بالضريبة، ومراقبة وإصدار الجداول الضريبية وكشوف العائدات.

كما تقوم بإرسال إشعارات الدفع للتجار والحرفيين والصناع والمقاولين وترسلها إلى قبضة الضرائب للتحصيل، كما أنها تعتبر المقر الأول في إعداد برامج الرقابة الجبائية لكل سنة، وهي تقع في الجهة الشرقية لبلدية فرجوة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركز الجوي للضرائب - فرجوة -

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للمركز الجوي للضرائب



المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا على وثائق المؤسسة

مصالح المركز الجوّاري:

أ. المصلحة الرئيسية للتسيير وتكلف بـ:

✓ إحصاء الممتلكات والنشاطات وتسيير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب وكذا بالمراقبة الشكلية للتصريحات.

✓ المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.

✓ إعداد اقتراحات برامج المكلفين بالضريبة في مختلف المراقبة.

تعمل على تسيير:

○ مصلحة جباية النشاطات التجارية والحرفية وتكلف بـ:

✓ التكفل بالملفات الجبائية واستلام التصريحات التي يحررها المكلفين بالضريبة المتابعون حسب نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وكذا إعداد العقود المتصلة بها

✓ المراقبة الشكلية للتصريحات واقتراح ملفات مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات.

○ مصلحة الجباية الزراعية وتكلف بـ:

✓ التكفل بالملفات الجبائية للمزارعين والمربين وكذا استقبال واستغلال التصريحات ومراقبتها الشكلية واقتراح تسجيل ملفات المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات.

○ مصلحة جباية المداخل والممتلكات وتكلف بـ:

✓ التكفل بالملفات الجبائية للأشخاص الطبيعيين بعنوان الضريبة على الدخل مقر السكن أو الضريبة على الممتلكات أو الأشخاص المعنويين الذين يمارسون نشاطات غير ربحية بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي/أجور أو أي جزء من نشاطاتهم يمكن فرض الضريبة عليه؛

✓ المراقبة الشكلية للتصريحات واقتراح التسجيل، حسب الحالة في برنامج المراقبة على أساس المستندات و/أو المراجعة المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة.

○ مصلحة الجباية العقارية وتكلف بـ:

✓ التكفل بالملفات الجبائية واستغلال تصريحات الأشخاص بعنوان الضرائب أو الرسوم المفروضة على الممتلكات العقارية؛

✓ المراقبة الشكلية للتصريحات واقتراح تسجيل ملفات المكلفين بالضريبة لبرنامج المراقبة على أساس المستندات أو على أساس المراجعة المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة.

ب. المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث وتكلف بضمان:

✓ تشكيل ومسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات وبطاقات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوّاري للضرائب والممتلكات العقارية المتواجدة فيه؛

✓ متابعة تنفيذ برامج المراقبة على أساس مستندات التصريحات والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتقييم نشاطات المصالح المعنية.

تعمل على تسيير:

○ مصلحة البطاقات والمقارنات وتكلف بـ:

✓ تشكيل قاعدة المعطيات ومختلف البطاقات المسوكة والتي تخص الوعاء والمراقبة والتحصيل ضريبي وتسييرها،

✓ متابعة استعمال المعلومات المستردة وإعداد الوضعيات الإحصائية الدورية وكذا تقييم نشاطات المصلحة، لا سيما، التي ترتبط مع مؤشرات التسيير.

○ مصلحة البحث والتدخلات التي تعمل في شكل فرق وتكلف بـ:

✓ تشكيل وتسيير فهارس مصادر المعلومات التي تخص وعاء الضريبة مع مراقبة الضريبة وتحصيلها؛

✓ تنفيذ البرامج الدورية للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان حق الاطلاع؛

✓ اقتراح تسجيل أشخاص طبيعيين في برنامج مراقبة المداخل.

○ مصلحة المراقبة وتكلف بـ:

✓ تنفيذ البرامج المقررة بعنوان المراقبة على أساس المستندات للتصريحات؛

✓ اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة في برنامج مراقبة المداخل.

ت. المصلحة الرئيسية للمنازعات وتكلف بـ:

✓ دراسة كل طعون نزاعية أو إعفائية موجهة للمركز الجوّاري للضرائب؛

✓ التكفل بإجراء التبليغ والأمر بالصرف لقرارات الإلغاء أو التخفيض المقررة؛

✓ متابعة القضايا النزاعية المقدمة أمام الهيئات القضائية.

تعمل على تسيير:

- مصلحة الاحتجاجات وتكلف بـ:
 - ✓ دراسة الطعون المسبقة المتعلقة بوعاء الحقوق والضرائب والرسوم المتنازع عليها؛
 - ✓ دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال الملاحظات أو الإجراءات المتصلة بها وإلى المطالبة بأشياء تم حجزها.
 - ✓ مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية، وتكلف بـ:
 - ✓ دراسة الطعون الخاضعة لاختصاص لجان طعن للضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولجان طعن الإعفائي؛
 - ✓ متابعة الطعون والشكاوى التي تقدم أمام الهيئات القضائية وذلك بالاتصال مع المصلحة المعنية في مديرية الولائية للضرائب.
- مصلحة التبليغ والأمر بالصرف في حدود الاختصاص القانوني للمركز الجوّاري للضرائب، وتكلف بـ:
 - ✓ تبليغ القرارات المتخذة في مجال مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية؛
 - ✓ الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة وإعداد الشهادات المتصلة بها؛
 - ✓ إعداد المعلومات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات، وتبليغها إلى المصالح المعنية للتكفل بها.
- ث. مصلحة التحصيل وتكلف بـ:
 - ✓ التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات التلقائية التي تمت أو بعنوان جداول عامة أو فردية أصدرت في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
 - ✓ تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛
 - ✓ مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدّة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل على تسيير:

- مصلحة الصندوق؛
- مصلحة المحاسبة؛
- مصلحة المتابعات.

تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

ج. مصلحة الاستقبال والإعلام وتكلف بـ:

- ✓ تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- ✓ نشر المعلومات حول الحقوق والواجبات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين للمركز الجوّاري للضرائب.

ح. مصلحة الإعلام الآلي والوسائل وتكلف بـ:

- ✓ استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها، وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛
- ✓ إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- ✓ الإشراف على المهام المرتبطة بالنظافة وأمن المحلات.

المطلب الثالث: مهام المركز الجوّاري للضرائب بفرجيوة

يقوم المركز الجوّاري للضرائب - فرجيوة - بمجموعة من المهام نوجزها فيما يلي:

- ✓ تسيير المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي؛
- ✓ تسيير المستثمرات الفلاحية؛
- ✓ تسيير الأشخاص الطبيعيين برسم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على الزمة المالية وكذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية وغير المبنية؛
- ✓ تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم آخر برسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة، أو أي جزء آخر من نشاطهم الخاضع للرسم؛
- ✓ تسيير المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات أو مراكز الضرائب، برسم الضرائب أو الرسوم غير المتكفل بها من قبل الهياكل الجبائية التي تخضع لها؛
- ✓ تمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاصها؛
- ✓ تصدر الجداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها؛
- ✓ تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم والإتاوة؛
- ✓ تنفذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- ✓ تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها؛
- ✓ تراقب التصريحات وتنظم التدخلات؛
- ✓ تدرس الشكاوى وتعالجها؛
- ✓ تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛

✓ تدرس طلبات التخفيض الإداري؛

✓ تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛

تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات أو التصريح بكل تعديل.

المبحث الثاني: آليات التسجيل في البوابات الرقمية الجبائية

ينطبق تعريف التصريح الضريبي الورقي على التصريح الضريبي الإلكتروني، والاختلاف بينهما يتمثل في الطريقة المتبعة في تقديم كل منهما حيث يعتمد المكلف بالضريبة في تقديمه للتصريح الضريبي الإلكتروني على التقنيات الحديثة للإعلام الآلي المتمثلة في جهاز الحاسوب المزود بالإنترنت، من أجل تسهيل عملية الإجراءات الضريبية وتحسين العلاقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية.

من خلال زيارتنا للمركز الجوّاري للضرائب بفرجيوة اخدنا معلومات حول كيفية تطبيق الرقمنة في هذا المركز وكيفية دراسة طلبات وتصريحات المكلفين الكترونيا وعن بعد، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الاحصائيات المسجلة في السنوات السابقة كأكبر مثال معمول به، وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: خطوات الحصول على رقم التعريف الجبائي NIF

قامت المديرية العامة للضرائب بوضع تحت تصرف المكلفين بالضريبة خدمة عبر الانترنت تتيح لهم تقديم طلب الترقيم الجبائي عبر الانترنت وذلك من خلال العنوان الالكتروني التالي:

<https://nifenlinge.mfdgi.gov.dz>

للحصول على رقم التعريف الجبائي يتم أولا اختيار طبيعة الشخص (معنوي أو طبيعي) كما هو موضح

في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: بوابة الترخيم الجبائي

المصدر: <https://nifenlinge.mfdgi.gov.dz>

في حالة التسجيل على أساس شخص طبيعي نتبع الخطوات التالية:

1. تقديم الطلب

✓ كأول خطوة يتم الولوج إلى formulaire de demande d'immatriculation fiscale d'un personne physique

من أجل تقديم طلب الحصول على رقم التعريف الجبائي الخاص بالشخص الطبيعي؛

✓ بمجرد النقر تظهر قائمة لتحميل المعلومات.

الشكل رقم 03: تقديم طلب رقم التعريف الجبائي الخاص بالشخص الطبيعي

المصدر: <https://nifenlinge.mfdgi.gov.dz>

نجد في هذه القائمة أنه يعين على المكلف بالضريبة ملء البيانات الخاصة به (اللقب، الاسم، البريد الإلكتروني).

✓ بعد ملء البيانات المطالب بها والنقر على استمرار تظهر لنا نافذة أخرى تحت اسم informations concernant l'identité du demandeur et l'activité du demandeur (الاسم، اللقب، الجنس، رقم شهادة الميلاد ونوعها، تاريخ ومكان الميلاد، نوع النشاط ورقم السجل التجاري...).

الشكل رقم 04: تقديم طلب رقم التعريف الجبائي الخاص بالشخص الطبيعي

المصدر: <https://nifenlinge.mfdgi.gov.dz>

✓ بعد التأكد من صحة المعلومات يظهر وصل استلام الطلب مع تحميله وطباعته.

2. متابعة الطلب

✓ بعد فترة قصيرة تقدر بيومين أو أكثر يقوم المكلف بإعادة الولوج إلى الموقع من أجل اتباع طلبه suivi votre demande وهذا عن طريق ملء المعلومات اللازمة.

الشكل 05: متابعة طلب رقم التعريف الجبائي

المصدر: <https://nifenlinge.mfdgi.gov.dz>

3. طباعة شهادة التسجيل الجبائي

بعد قبول الطلب يقوم المكلف بطباعة شهادة التسجيل الجبائي الخاصة به.

4. التحقق من صحة شهادة التسجيل الجبائي

للتحقق من صحة الشهادة يجب التوجه الى خدمة الإدارة التي تعتمد عليها (DGE, CDI, CPI) محملا

بالوثيقتين التاليتين:

✓ اشعار الاستلام؛

✓ نسختين من شهادة التسجيل الجبائي.

- اذ كانت جميع المعلومات الخاصة صحيحة سيقوم مدير المصلحة بوضع ختمه وتوقيعه على الشهادة بعد ذلك تقوم الإدارة العامة للضرائب بنشر رقم التعريف الجبائي الخاص على موقع المصادقة <https://nif.mfdgi.dz/nif.php>.

وكذا بالنسبة لطلب رقم التعريف الجبائي الخاص بالمكلف ذو الطبيعة المعنوية فإننا سنتبع نفس الخطوات الخاصة به.

المطلب الثاني: خطوات انشاء حساب في بوابة "مساهمتك"

يندرج هذا الفضاء الرقمي ضمن سياسة المديرية العامة للضرائب تحت شعار " قم بالتصريح والدفع دون التنقل إلى مصالحنا "، ويهدف هذا التطبيق إلى السماح للمكلف بالضريبة القيام بمختلف العمليات الضريبية

دون التنقل إلى المصالح المختصة، وما يميز هذه الخدمة أنها توفر إمكانية دفع الضريبة عن بعد وليس الاكتفاء بالتصريح الجبائي.

ومن أجل إنشاء الحساب الخاص، للتصريح والدفع عن بعد عبر بوابة "مساهمتك":

- ✓ كخطوة أولى الولوج للتسجيل عن بعد عبر الموقع <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz> ؛
- ✓ لنقر على الرابط " أنشئ حسابي الخاص".

الشكل رقم 05: إنشاء حساب عبر بوابة مساهمتك

المصدر: <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz>

✓ ادخال رقم التعريف الجبائي NIF

الشكل رقم 06: إدخال رقم التعريف الجبائي NIF

المصدر: <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz>

- ✓ بمجرد تحميل البيانات، اتباع الخطوات وملء جميع الفراغات المعروضة؛
- ✓ الخانات الحمراء إجبارية الملء، بينما الخضراء اختيارية؛
- ✓ التحقق من المعلومات التي تم إدخالها، تعليم علامة موافق والضغط على الزر Sauvegarder .

الشكل رقم 07: ملء استمارة مساهمتك

المصدر: <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz>

- ✓ بمجرد الانتهاء من عملية التسجيل يتم عرض رسالة تشير إلى نجاح العملية؛
 - ✓ يتم عرض اشعار التسجيل في شكل PDF مع الاحتفاظ به بالنقر على الزر Enregistre ؛
 - ✓ تم تحميل اشعار التسجيل وطباعته؛
 - ✓ وأخيرا دفع الانخراط لدى القبضة.
- بعد حصول المكلف بالضريبة على كلمة الدخول يقوم بالولوج إلى موقع المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.dz> وذلك من خلال :
- ✓ النقر على فضاء الإجراءات عن بعد ثم الضغط على الرابط المقابل لخدمات بوابة "مساهمتك"؛
 - ✓ يتم عرض البوابة العامة " لمساهمتك " يتم الضغط على "الفضاء الخاص".

الشكل رقم 08: بوابة الإجراءات عن بعد



المصدر: <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz>

✓ بمجرد الدخول إلى الفضاء الخاص تظهر النافذة التالية:

الشكل رقم 09: تسجيل الدخول في بوابة مساهمتك



المصدر: <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz>

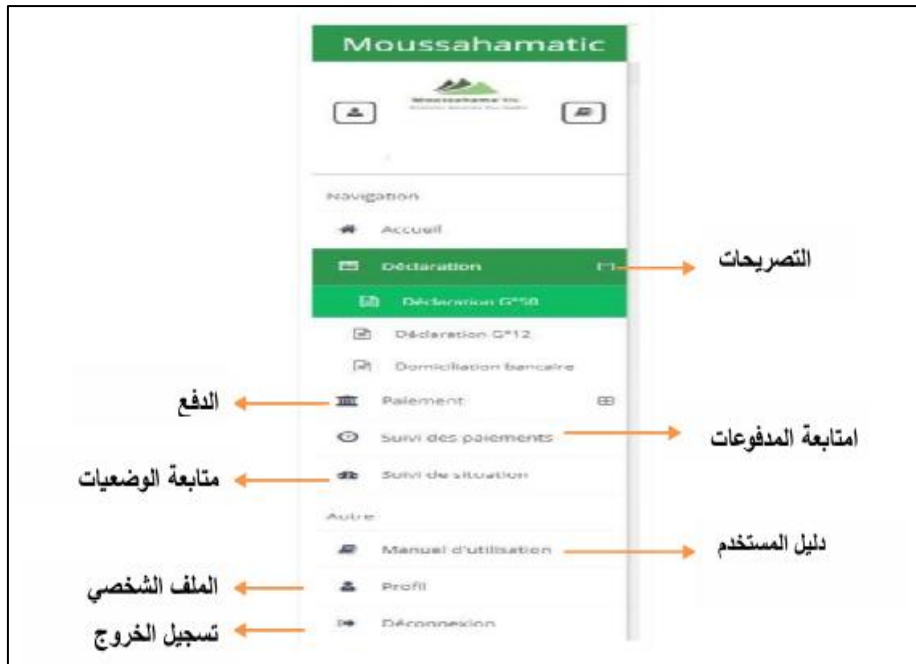
وبهذا يتم الدخول إلى الفضاء الخاص على بوابة مساهمتك، وسيطلب منك تلقائيا تغيير كلمة المرور الأولية.

✓ تتضمن واجهة البوابة قائمتين:

لوحة التحكم وتتضمن:

- عدد التصريحات المسجلة؛
 - عدد الأيام المقبلة قبل تاريخ الاستحقاق التصريح الشهري G50؛
 - عدد التصريحات التي تنتظر الدفع؛
 - عدد المدفوعات التي تلقتها إدارة الضرائب.
- قائمة التصفح.

الشكل رقم 10: قائمة التصفح



المصدر: <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz>

✓ في نص واجهة الصفحة تتوفر قوائم أخرى.

المطلب الثالث: خطوات انشاء حساب في نظام المعلومات "جبايتك"

من أجل تعزيز خدماتها الرقمية، قامت المديرية العامة للضرائب، بوضع في إطار النظام المعلوماتي "جبايتك"، بوابة خاصة بالتصريح عبر الأنترنت لفائدة المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب.

أ. الاكتتاب:

يعتبر الاكتتاب إجراء ضروري من أجل الولوج إلى خدمات "جبايتك" وهو يهدف إلى إقامة علاقة تعاقدية بين المديرية العامة للضرائب والمكلف بالضريبة المنخرط.

إن الاكتتاب قابل للتجديد سنويا باتفاق ضمني، ما لم يتم إنهاؤه من قبل أحد الطرفين يتضمن ملف الاكتتاب ما يلي:

- استمارة طلب الاكتتاب؛
- دفتر الأحكام العامة؛
- كشف التعريف البنكي.

الشكل رقم 11: استمارة الاكتتاب في جبايتك



Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts

Jibaya'tic

FORMULAIRE DE SOUSCRIPTION

Je soussigné

Adresse:

Courriel électronique:

Agissant en qualité de :

☐ Représentant légal

☐ Mandataire habilité

Pour le contribuable (Raison sociale)

Numéro d'identification Fiscal :

Je déclare avoir pris connaissance des dispositions contenues dans le Cahier des Dispositions Générales des Services JIBAYATIC et m'engage à respecter les obligations qui en découlent.

Ci-joint, un maximum de trois (03) RIB qui sont invoqués alternativement, dans les ordres de virement qui seront générés automatiquement à l'issue des télédéclarations sur JIBAYATIC.

Fait à le

Signature + cachet de l'Entreprise

Direction Générale des Impôts
Ministère des Finances, 100, Rue de la Liberté, Alger

المصدر: <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>

بعد تكوين ملف الانخراط، يقوم المكلف بالضريبة بحجز موعد من اختياره على بوابة "جبايتك" من أجل إيداع الملف على مستوى مصلحة الاستقبال التابع لها، يتسلم المكلف بالضريبة يوم ايداعه الملف ظرفا مغلقا يحتوي على رمز الدخول الذي يسمح له بالولوج إلى الفضاء الخاص به على بوابة الإجراءات عن بعد.

ب. التصريح عن بعد:

بمجرد حصول المكلف على رمز الدخول للفضاء الخاص به يمكنه البدء في استخدام الخدمات المقدمة فيه من خلال اتباع الخطوات التالية:

✓ الدخول إلى الفضاء؛

✓ تقديم التصريح؛

✓ إرسال التصريح.

○ الدخول إلى الفضاء :

يتم الدخول إلى الفضاء الخاص من خلال البوابة العامة عبر نافذة "فضاء التصريح عن بعد" سيطلب من المكلف إدخال رمز الدخول المقدم له من طرف المديرية العامة للضرائب، مع العلم أن بوابة الإجراءات عن بعد توفر على شهادة أمان "SSL" التي تؤمن تبادل البيانات مع المكلفين بالضريبة.

الشكل رقم 12: واجهة بوابة جبايتك



المصدر: <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>

عند دخول المكلف للفضاء سوف تقدم له مجموعة من الخدمات:

✓ إدخال بيانات تصريح جديد؛

✓ تصحيح التصريحات قيد الانتظار؛

✓ الاطلاع على التصريحات التي تم إدخالها؛

✓ إرسال تصريحاتكم؛

✓ متابعة وضعية تسديداتكم؛

✓ الاطلاع على بيانات الاكتتاب.

الشكل رقم 13: واجهة بوابة جبايتك بعد ادخال الرمز المستخدم والرقم السري



المصدر: <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>

○ تقديم التصريح

في هذا الفضاء يقوم المكلف بتقديم التصريح وذلك من خلال عرض استمارة مملوءة مسبقا بالمعلومات الخاصة به، بالإضافة إلى تحديد أنواع الضرائب التي يخضع لها وملئ المجالات المتعلقة ببيانات التصريح. يحس النظام تلقائيا المبالغ الخاضعة للضريبة والحقوق المستحقة لكل ضريبة مصرح بها وكذا المبلغ الإجمالي للتصريح.

في الأخير يمكن للمكلف تصحيح التصريح من خلال تعديل بيانات التصريح في أي وقت قبل إرساله إلى المصلحة المعنية، وبمجرد إرسال التصريح لا يمكن تعديله.

○ إرسال التصريح

عند الانتهاء من ملئ التصريح، يجب على المكلف بالضريبة المنخرط إرسال التصريح إلى المصلحة المعنية بالضغط على زر "إرسال" يتم إصدار إشعار بالدفع الذي يعتبر ضمان الاستلام الصحيح للتصريح.

المبحث الثالث: واقع رقمنة المركز الجوازي للضرائب CPI

باشرت مديرية الضرائب لولاية ميله على وضع حيز التنفيذ النظام المعلوماتي، كأحد أولوياتها الأساسية، بالاعتماد على تكنولوجيا مبتكرة على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتعزيز كفاءة الإدارة وحكومتها لهدف زيادة المردودية الجبائية، وتحسين خدماتها وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة عبر كافة المراكز الجوارية للولاية.

المطلب الأول: تقديم عام لنظام التسيير الجبائي SGF

بعد إتمام المراحل المتعلقة بالمكلف الخاصة بطلب الترخيم الجبائي، يأتي دور الإدارة الجبائية للمركز الجوازي للضرائب في رقمنة كافة المعلومات عبر منصة رقمية ذات اجتهاد خاص مقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية ميله على وجه الخصوص (حصرا) كأداة لتسهيل كافة المعاملات الرقمية الخاصة بالمركز الجوازي - فرجيوة - والمكلفين التابعين لها. والمتمثلة في نظام التسيير الجبائي SGF، الذي وضع حيز الخدمة يوم 10 مارس 2024 بهذا المركز.

يقوم المفتش الجبائي التابع للمركز الجوازي بالولوج الى هذه المنصة باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به.

✓ بمجرد الولوج تظهر لنا نافذة على شكل قائمة Menu.

الشكل رقم 14: قائمة الولوج لنظام التسيير الجبائي SGF



المصدر: نظام التسيير الجبائي الخاص بالمركز الجوازي للضرائب

في حالة ما إذا كان المكلف شخص معنوي وصاحب ملف جديد يجب إدخاله ضمن نظام التسيير الجبائي الخاص بالمركز الجوّاري للضرائب، نجد اننا بمجرد النقر على *personne morale* تظهر لنا نافذة أخرى تتيح للمستخدم إضافة جميع المعلومات الخاصة بالمكلف (رقم التعريف الاحصائي، رقم التعريف الجبائي، اسم الشركة، تاريخ الانشاء، رقم الأعمال، حالة الملف ...).

الشكل رقم 14: واجهة SGF الخاصة بالشخص المعنوي

The screenshot displays a web-based form for entering data for a legal entity (PERSONNE MORALE). The form is organized into two main sections. The top section, 'INFORMATION PERSONNE', contains fields for NIS, NIF, RAISON_SOCIAL, and SIGLE. The bottom section, 'PIECE_ACT', contains fields for TYPE_PIECE_ACT, DATE_CREATION, NAT_ORG_LOCAUX, CODE_ACTIVITE, LIB_ACTIVITE, CHIFFRE_AFFAIRE, and CAPITAL_SOCIAL. There are also buttons for 'Enregistrer', 'Modifier', 'Supprimer', 'Annuler', and 'Fiche Info'.

المصدر: نظام التسيير الجبائي الخاص بالمركز الجوّاري للضرائب

بعد إتمام هذه المرحلة تظهر لنا بطاقة تعريفية للمكلف تشمل جميع المعلومات الخاصة به، يمكننا الاعتماد عليها لتسجيل المكلف في البوابات الجبائية الالكترونية (مساهمته أو جبايته) بكل سهولة ربحاً للوقت والجهد المبذول من طرف المفتش الجبائي.

في حالة ما إذا كان المكلف شخص طبيعي وصاحب ملف جديد يجب إدخاله ضمن نظام التسيير الجبائي الخاص بالمركز الجوّاري، نجد اننا بمجرد النقر على *personne physique* تظهر لنا نافذة أخرى تتيح للمستخدم إضافة جميع المعلومات الخاصة بالمكلف (الاسم، اللقب، رقم التعريف الاحصائي، رقم التعريف الجبائي، رقم المادة ...).

الشكل رقم 15: واجهة SGF الخاصة بالشخص الطبيعي

PERSONNE PHYSIQUE

Utilisateur : AZZIOUNE AISSAM Agent Saisi : Date Saisi :

INFORMATION PERSONNE

NIS

NIF * ☐ ACT_SECEN

NOM *

PRENOM * NOM_P_NIF

*** Champs Obligatoire**

DOMICILIATION INFO_NAIS INFORMATION PIECE_ACT ACTIVITE AUTRE_INFO

CODE_DIRECTION * ARTICLE_DOM ☐ Meme ART Active

☐ Domiciliation W_MILA ☐ Domiciliation AUTRE_W

CODE_COMU_DOM LIB_COMU_DOM

CODE_INSP_DOM LIB_INSP_DOM

CODE_RECT_DOM LIB_RECT_DOM

ADR_DOM *

Enregistrer

Modifier

Supprimer

Annuler

Attestation NIF

Fiche Info

المصدر: نظام التسيير الجبائي الخاص بالمركز الجوّاري للضرائب

بعد تدوين المعلومات الخاصة بالمكلف الجبائي تظهر لنا بطاقة معلومات شاملة خاصة به يمكن الاعتماد عليها في شتى المعاملات الجبائية.

المطلب الثاني: إحصائيات عامة حول تطور الرقمنة في المركز الجوّاري للضرائب

سوف نقوم في هذا المطلب بتحليل الوضعية الشاملة لأحدث تطورات الرقمنة الجبائية في المركز الجوّاري للضرائب - فرجيوة - من طلبات الترقيم الجبائي وسجلات نظام التسيير الجبائي للسنتين الأولى من اعتماد الرقمنة في هذا المركز (2023-2024) بالإضافة الى الأربع أشهر الأولى من هذه السنة (2025)، فنجد:

الشكل رقم 16: جدول احصائيات طلبات الترقيم الجبائي وسجلات نظام التسيير الجبائي

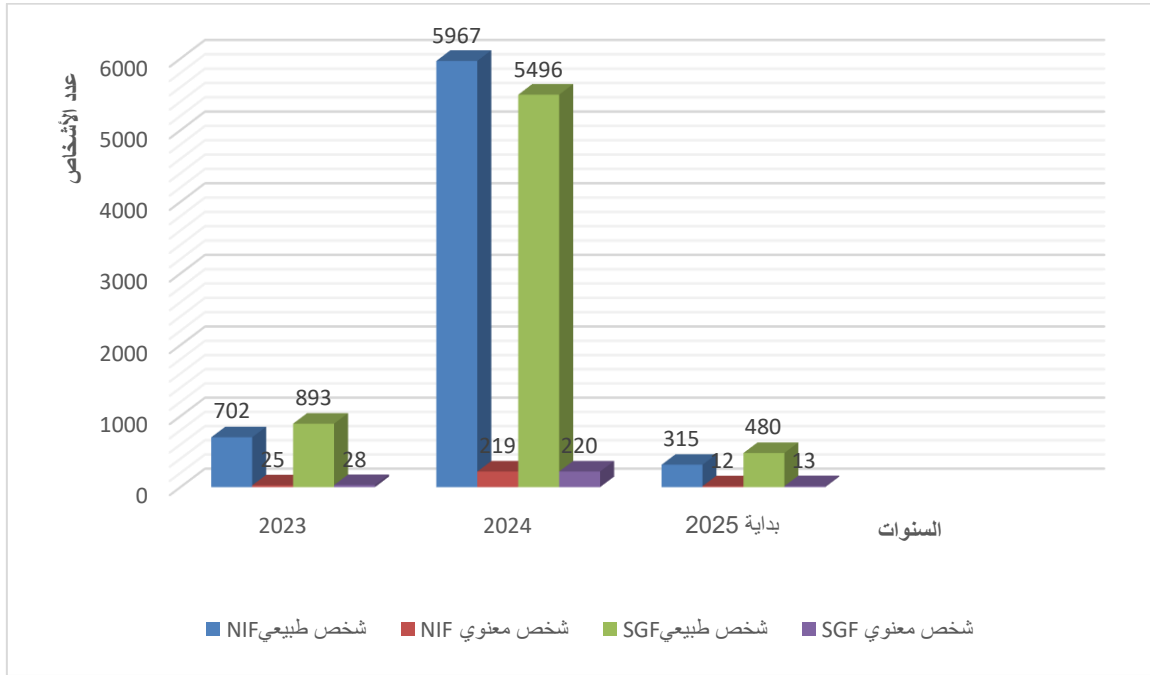
	الترقيم الجبائي NIF		نظام التسيير الجبائي SGF	
	شخص طبيعي	شخص معنوي	شخص طبيعي	شخص معنوي
2023	702	25	893	28
2024	5967	219	5496	220
بداية 2025	315	12	480	13
الإجمالي	7020	256	6869	261
	7276		7130	

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات المؤسسة

يُظهر الجدول أعلاه مقارنة عددية بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المسجلين في نظامي الترقيم الجبائي (NIF) ونظام التسيير الجبائي (SGF) خلال السنوات 2023، 2024، وبداية 2025. يتبين من المعطيات أن عدد المسجلين في نظام NIF (بإجمالي 7276) يفوق بشكل طفيف عدد المسجلين في نظام SGF (بإجمالي 7130)، مع تسجيل أعلى نسبة انخراط خلال سنة 2024 في كلا النظامين. كما تكشف الأرقام أن الأشخاص الطبيعيين يشكلون الأغلبية الساحقة من المسجلين مقارنة بالأشخاص المعنويين عبر مختلف السنوات.

ويُعزى التراجع النسبي في عدد التسجيلات خلال سنة 2023، خاصة في نظام SGF، إلى انطلاقة النظامين في تلك الفترة، وما رافقها من محدودية في الوعي لدى المكلفين بالضريبة ونقص في كفاءة الإطار المكلّف بتطبيق النظام. من جهة أخرى، فإن الفرق الطفيف في إجمالي عدد الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بين النظامين يمكن تفسيره بنقص تسجيل الشركات التابعة جبائياً للمركز الجبائي، ما أثر خصوصاً على عدد الأشخاص المعنويين.

الشكل رقم 17: شكل بياني يوضح عدد المسجلين في نظامي NIF و SGF



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على ما سبق

الرسم البياني يوضح بشكل دقيق توزيع عدد الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في نظامي NIF و SGF

خلال سنتي (2023 و 2024) وبداية سنة 2025:

✓ الأعمدة الملونة تميز بين النوعين (طبيعي/معنوي) وبين النظامين (NIF/SGF) ؛

✓ تم وضع الأرقام فوق كل عمود لتوضيح القيم بدقة.

نلاحظ أن:

✓ سنة 2024 هي الأعلى من حيث التسجيلات؛

✓ الأشخاص الطبيعيون يشكلون النسبة الأكبر في كلا النظامين؛

✓ هناك تقارب بين NIF و SGF في أعداد الأشخاص المعنويين.

المطلب الثالث: نتائج المقابلة حول دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي

في هذا المطلب تم تسليط الضوء من خلال نتائج المقابلة حول دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي للمركز الجوّاري للضرائب بفرجيوة، حيث أجمعت الآراء على أن الرقمنة ساهمت بشكل ملموس في تحسين جودة الخدمات الجبائية وتسهيل الإجراءات، مما حد من فرص التهرب الجبائي. وقد بينت النتائج أن إدماج التقنيات الرقمية مكن من تتبع أدق للمعاملات، وزيادة الشفافية، وتعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية والمواطن. كما تناولت المقابلة أبرز إيجابيات الرقمنة كتسريع المعالجة وتسهيل المراقبة، إلى جانب مجموعة من التحديات التي واجهها المركز.

الفرع الأول: توضيح منهجية المقابلة

المقابلة: هي الطريقة التي بواسطتها يتم جمع المعطيات عن طريق اتصال الباحثين شخصيا بالمبعوثين لأخذ الاجابات منهم تم اجراء مقابلتين مع رئيس مصلحة التحصيل ومفتش مصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث حيث كانتا كالتالي:

المقابلة رقم (01):

- **موضوع المقابلة:** دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي
- **المستجوب:** أ. عصام
- **الوظيفة:** مفتش رئيسي
- **سنوات الخبرة:** 9 سنوات
- **تاريخ المقابلة:** 28 أبريل 2025
- **مكان المقابلة:** المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث المكتب رقم 02
- **مدة المقابلة:** ساعة ونصف

المقابلة رقم (02):

- **موضوع المقابلة:** مدى مساهمة الرقمنة في زيادة التحصيلات الجبائية
- **المستجوب:** م. الساسي
- **الوظيفة:** رئيس مصلحة التحصيل بالمركز الجوّاري للضرائب - فرجيوة -
- **سنوات الخبرة:** 25 سنة
- **تاريخ المقابلة:** 4 ماي 2025
- **مكان المقابلة:** مصلحة التحصيل - مكتب مدير المصلحة -

مدة المقابلة: ساعتين ونصف

- الأسئلة: - هل الرقمنة وحدها كافية للحد من التهرب الجبائي؟
- ماهي الخطوات المستقبلية لتعزيز دور الرقمنة في تحقيق العدالة الجبائية؟
- ما هي أبرز العقبات التي تواجه تطبيق الرقمنة الجبائية؟
- هل توجد دلائل أو أرقام تظهر انخفاض التهرب الجبائي بعد تطبيق الرقمنة؟
- هل لاحظتم تغيراً في سلوك دافعي الضرائب بعد تطبيق الرقمنة؟

الفرع الثاني: عرض نتائج المقابلات

أولاً: النتائج المتعلقة بكيفية مساهمة الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي

حسب الخبيرين المشاركين في الدراسة، فإن مساهمة الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي تتجلى من خلال عدة محاور رئيسية ومتكاملة:

المحور الأول: تعزيز الشفافية وتتبع المعاملات المالية

- تشجع أنظمة الدفع الرقمي على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية (تحويلات بنكية، بطاقات دفع، بطاقات بريدية) في المعاملات التجارية، وتترك هذه الأنظمة أثراً رقمياً واضحاً لكل معاملة، مما يقلل من التعاملات النقدية غير المسجلة التي تعتبر بيئة خصبة للتهرب.

المحور الثاني: تحسين كفاءة ودقة عمليات الإدارة الضريبية

- جميع وظائف الإدارة الضريبية (تسجيل المكلفين، تقديم التصريحات، التحصيل، التدقيق، الاعتراضات) في نظام رقمي واحد، وهي آلية مقترحة من الخبراء لتوفير رؤية شاملة للمكلف بالضريبة، وتسهيل ربط المعلومات المختلفة، مما يعزز القدرة على كشف التناقضات ومحاولات التهرب.
- تقليل الخطأ البشري والاحتكاك المباشر: حيث أن الإجراءات الروتينية يقلل من الأخطاء اليدوية، كما أن تقديم الخدمات إلكترونياً يقلل من الحاجة للتفاعل المباشر بين المكلف والموظف الضريبي، وبالتالي التقليل من الأخطاء غير المقصودة التي قد تؤدي إلى فروقات ضريبية، والحد من فرص الفساد أو التواطؤ التي قد تسهل التهرب.

المحور الثالث: فرصة لتطوير القدرات التحليلية والرقابية الاستباقية

- مقارنة البيانات من مصادر متعددة من خلال ربط قواعد بيانات الإدارة الضريبية مع قواعد بيانات أخرى (الجمارك، السجل التجاري، البنوك، التأمينات الاجتماعية، سجلات الملكية العقارية، إلخ)، وهو

ما يسمح بكشف التناقضات بين ما يصرح به المكلف وما هو مسجل عنه في جهات أخرى، مما يفضح محاولات إخفاء الدخل أو تضخيم النفقات.

المحور الرابع: تسهيل الامتثال الطوعي وتغيير سلوك المكلفين

- تبسيط الإجراءات وتقديم الخدمات الإلكترونية من خلال توفير بوابات إلكترونية سهلة الاستخدام لتقديم الإقرارات، دفع الضرائب، الحصول على المعلومات، وتقديم الاعتراضات، ويتوقع أن يقلل ذلك من تكلفة الامتثال على المكلفين (وقت وجهد)، ويزيد من رضاهم، مما يشجع على الامتثال الطوعي ويقلل من الدافع للبحث عن طرق للتهرب؛

- زيادة الوعي بمخاطر الكشف، فعندما يدرك المكلفون أن الإدارة الضريبية تمتلك أدوات رقمية متطورة قادرة على كشف التهرب بسهولة أكبر، ما يعمل كعامل ردع، حيث يرتفع "عامل الخوف" من التبعات القانونية والمالية للتهرب.

ثانياً: النتائج المتعلقة بتحديات الرقمنة:

ومن أبرز التحديات التي تواجه المركز الجوّاري للضرائب بفرجيوة ما يلي:

- ✓ ضعف التكوين المستمر في مجال الرقمنة وتحديثات النظام؛
- ✓ كثير من الأعوان ليست لديهم الكفاءة الكاملة في استخدام الأنظمة المعلوماتية مثل SGF؛
- ✓ نقص في التجهيزات مثل الحواسيب الطابعات؛
- ✓ ضعف في شبكة الأنترنت ما يعطل النظام ويؤخر العمل؛
- ✓ نقص الموارد المالية اللازمة لاقتناء التجهيزات وتطوير البرمجيات وتكوين الموارد البشرية؛
- ✓ بعض الموظفين يفضلون الطرق التقليدية ويظهرون مقاومة لاستخدام التكنولوجيا.
- ✓ غياب تحفيزات فعلية لتبني الرقمنة؛
- ✓ توقفات متكررة في عمل النظام المعلوماتي SGF؛
- ✓ بطء في معالجة البيانات أو ظهور أخطاء تقنية عند ادخال المعلومات؛
- ✓ ضعف التنسيق بين المركز الجوّاري والمصالح الجبائية الأخرى (الولائية، الجهوية)؛
- ✓ تكرار العمل اليدوي لتغطية ثغرات النظام؛
- ✓ الحاجة إلى تأمين البيانات من الاختراق أو الضياع، ما يتطلب تجهيزات وحلول متقدمة؛
- ✓ ضعف الثقة في المعاملات الرقمية بسبب غياب الشفافية أو التجربة السلبية.

خلاصة الفصل

بعد إجراءنا للدراسة الميدانية حول موضوعنا على مستوى المركز الجوّاري للضرائب، استخلصنا أن هذا الأخير يعتبر جهة حيوية في النظام الجبائي للدولة، حيث يسعى جاهدًا إلى تحسين خدماته وتطوير هيكله من خلال تبني التقنيات الحديثة والرقمنة، تضمنت جهوده إنشاء موقع إلكتروني يعمل كواجهة تفاعلية لتسهيل التعامل مع المكلفين بالضرائب وتحسين شفافية العمليات، عن طريق تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات الرقمية عبر موقعها الإلكتروني، حيث يمكن للمكلفين الاستفادة من العديد من الخدمات.

بالإضافة إلى سعيه لتقديم بوابتين رقميتين من أجل تحصيل الضرائب يتمثلان في بوابة "جبائك" و"مساھمك" فهما جزء من الخدمات الرقمية التي يسعى لها المركز جاهدًا، تُعتبر هذه البوابات منصات إلكترونية تمكن المكلفين والمواطنين من الوصول إلى خدمات ضريبية متنوعة وإدارة الأمور المالية والضريبية بشكل سهل وفعال، يمكن للمستخدمين من خلال هذه البوابات تقديم الطلبات والتصريحات الضريبية، ومتابعة حالة معاملاتهم، وتقديم الملاحظات والاقتراحات الأمر الذي يسهل عملية تسيير ملفاتهم الجبائية وكذا عمليتي التصريح والتحصيل الجبائي.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي، يمكن القول إن الرقمنة أصبحت أداة حيوية لتطوير وتحديث الإدارة الجبائية، إذ أضحت ضرورة ملحة لتسهيل مهام الأعوان وتحسين مختلف العمليات داخل القطاع، سواء على مستوى تحصيل الضريبة أو مراقبتها، خاصة في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه القطاع الجبائي. فالرقمنة تساهم في تبسيط المساطر، وتقليل حجم الوثائق المتداولة، وتوفير البيانات والمعطيات الدقيقة، مما يدعم جهود مكافحة التهرب والاحتيايل الجبائي، ويواكب التحولات الاقتصادية والمالية العالمية.

وقد كشفت الدراسة عن أهمية استخدام التكنولوجيا الرقمية في تطوير منظومة الإدارة الجبائية وتحسين فعاليتها، من خلال اعتماد آليات تنظيمية وتشريعية واضحة، كما أكدت على ضرورة توفر إرادة إصلاحية قوية لدى الجهات المعنية لتحقيق الانتقال الرقمي الناجع، وجعل الرقمنة الجبائية هدفاً استراتيجياً ضمن مشروع التحديث الإداري.

وفي الجانب التطبيقي، تم التطرق إلى دراسة حالة المركز الجواري للضرائب "فرجيوة"، وتحليل "نظام التسيير الجبائي" والترقيم الجبائي وبعض البوابات الرقمية "مساهمتك" و"جبائتك"، كأدوات حديثة قد تساهم في تحقيق نتائج ملموسة في الحد من التهرب الجبائي.

النتائج العامة للدراسة

تساهم الرقمنة في ترك أثر رقمي للمعاملات، مما يقلل من البيئة الخصبة للتهرب عبر التعاملات النقدية؛ يمكن لدمج الوظائف الضريبية (التسجيل، التحصيل، التدقيق) في نظام رقمي موحد أن يسهل ربط المعلومات وكشف التناقضات؛

تسمح الرقمنة بتقليل الأخطاء البشرية والفرص المحتملة للفساد عبر أتمتة الإجراءات؛

تتيح الرقمنة فرصاً مستقبلية لربط قواعد البيانات بين الجهات (مثل الجمارك، البنوك، السجل التجاري) من كشف محاولات إخفاء الدخل أو تضخيم النفقات؛

يقلل تبسيط الإجراءات الإلكترونية من تكلفة الامتثال على المكلفين ورفع وعيهم بمخاطر التهرب عبر أدوات الرقابة المتطورة؛

تواجه الرقمنة في المركز محل الدراسة تحدي نقص التجهيزات (حواسيب، طابعات) وضعف شبكة الإنترنت، مما يعطل أنظمة مثل SGF ؛

- ✚ ضعف الكفاءة التقنية لدى بعض الموظفين ومقاومة التغيير نحو الأساليب الرقمية؛
- ✚ نقص التمويل اللازم لتطوير البرمجيات، وتأمين البيانات، وتدريب الموارد البشرية؛
- ✚ غياب التكامل بين المركز الجوّاري للضرائب والمصالح الجبائية الأخرى (الولائية، الجهوية).
- ✚ خطر اختراق البيانات وغياب الثقة في المعاملات الرقمية بسبب تجارب سلبية أو غياب الشفافية.

على الرغم من إمكانات الرقمنة الواعدة في مكافحة التهرب الجبائي عبر تعزيز الشفافية والكفاءة، إلا أن تحقيق هذه الإيجابيات يتطلب معالجة التحديات الهيكلية (التقنية، المالية، البشرية)، وبناء ثقافة مؤسسية داعمة للتحويل الرقمي، مع تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية لضمان تكامل الأنظمة ونجاحها.

اختبار صحة الفرضيات

توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النقاط التالية:

- ✚ **إثبات صحة الفرضية الأولى:** يؤدي تطبيق أنظمة الرقمنة المتطورة في المركز الجوّاري للضرائب فرجية إلى تحسين ملحوظ في كفاءة عمليات التحصيل الضريبي ودقة آليات الرقابة على الامتثال الجبائي؛
- ✚ **إثبات صحة الفرضية الثانية:** يساهم الاعتماد على الأدوات الرقمية في المركز الجوّاري للضرائب فرجية في تعزيز القدرة على كشف حالات التهرب الجبائي بشكل أسرع وأكثر فعالية مقارنة بالطرق التقليدية؛
- ✚ **إثبات صحة الفرضية الثالثة:** تحد الرقمنة من التهرب الجبائي بالمركز الجوّاري للضرائب فرجية من خلال زيادة مستوى الشفافية، وتحسين إمكانية التتبع، وتقليل التفاعل البشري المباشر؛
- ✚ **إثبات صحة الفرضية الرابعة:** تساهم آليات السداد الإلكتروني والربط الآلي للبيانات الجبائية في المركز الجوّاري للضرائب فرجية في تقليص فرص التلاعب بالتصريحات الضريبية والتهرب من دفع المستحقات.

توصيات البحث

- ✚ انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة يمكننا استخلاص التوصيات التالية:
- ✚ من الضروري العمل على إنشاء شبكة معلوماتية موحدة تربط بين مختلف الإدارات الجبائية من جهة، وباقي الإدارات العمومية ذات الصلة من جهة أخرى، لضمان انسيابية أكبر وتبادل فعال للبيانات؛
- ✚ ينبغي إخضاع المكلفين بالضريبة للرقابة باستخدام معايير واضحة، شفافة، وموحدة، مما يعزز مصداقية الإدارة الجبائية ويحد من الغموض في المعالجة؛
- ✚ تسهيل الاتصال الإلكتروني بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة من شأنه أن يقلل الفجوة بين الطرفين ويعزز ثقة المواطن في النظام الجبائي؛

✚ ضرورة مواصلة جهود تحديث الإدارة الجبائية من خلال رقمنتها وتوجيهها نحو المسار الصحيح، مع ضمان توزيع عادل وفعال للموارد البشرية والمالية، خاصة فيما يخص الشبكة المعلوماتية وتوسيع قاعدة البيانات؛

✚ تعميم استخدام مراكز الضرائب المحلية والولائية وتمكينها من العمل بشكل موحد على المستوى الوطني، لتقديم خدمات تتناسب مع خصوصية واحتياجات كل منطقة؛

✚ تفعيل نظام التصريح والدفع عن بُعد في مديريات الضرائب الولائية، بما يضمن تبسيط الإجراءات وتخفيف العبء عن الإدارات والمكلفين؛

وفي الأخير، رغم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، فإننا لا ندعي الكمال أو الإحاطة الشاملة بالموضوع، إذ تبقى بعض الجوانب بحاجة إلى بحث أعمق ودراسات تكميلية، إذ يمكننا اقتراح بعض العناوين لأخذها بعين الاعتبار كمواضيع لدراسات مستقبلية:

- ✚ تقييم أثر استخدام الأنظمة الرقمية (مثل جبايتك ومساهمتك) على تحسين فعالية التحصيل الجبائي.
- ✚ دراسة واقع جاهزية الموارد البشرية في الإدارات الجبائية للتكيف مع متطلبات الرقمنة.
- ✚ مقارنة بين أداء الإدارات الجبائية الرقمية في الجزائر وبعض الدول الرائدة في هذا المجال.
- ✚ دراسة أثر التحول الرقمي على الشفافية ومكافحة الفساد في النظام الجبائي.
- ✚ تقييم مستوى التكامل بين الرقمنة الجبائية والأنظمة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية.

المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- كراجة الحليم، العبادي هيثم، المحاسبة الضريبية، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.
- 2- بعلي محمد الصغير، أبو العلا يسرى، المالية العامة، دون طبعة دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003.
- 3- بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 4- بوعون يحيى نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، مطبعة الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.
- 5- خصاونة جهاد سعيد، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
- 6- السبتي فارس، المنازعات الضريبية في التشريع والقضاء الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 7- السيسي صلاح الدين حسين، اقتصاد الفساد، دار الكتاب الحديث، مصر، 2013.
- 8- عبد الباري درة وآخرون، الإدارة الحديثة المفاهيم والعمليات، جامعة الإسماعيلية، عمان الأردن، 1994.
- 9- عبد المعز جمالي جيهان، المراجعة في البيئة الرقمية في مسائل الجباية، الطبعة 01، دار الكتاب الجامعي للنشر، مصر 2014.
- عبد المنعم موسى غادة، الرمادي إبراهيم، الرقمنة مقتنيات المكتبات الجامعية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013.
- 10- العلي عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، الطبعة 01، دار محمدية للنشر والتوزيع، 2007.
- 11- العيد صالح، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، الطبعة 01، دار هومة، الجزائر 2008.
- 12- فوزي عبد المنعم، رقمنة المالية العامة، المالية العامة والسياسة المالية، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2019.
- 13- قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، 2011.
- 14- القيسي حمود، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة والتوزيع، 2008.

- 15- كردودي سهام، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، دار المفيد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 16- محرز محمد عباس، اقتصاديات الجبائية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 17- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، دون طبعة، منشورات الجامعة المفتوحة، الأردن، 1994.
- 18- ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، طبعة 01، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2004.
- 19- ناصر مراد، الضرائب الوطنية والدولية، الأوراق الرقاء، الجزائر، 2010.
- 20- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، طبعة 2003.
- 21- نور عبد الناصر إبراهيم، عليان الشريف، الضرائب ومحاسبتها، طبعة 01، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.

المجلات والملتقيات

- عودة كاظم حيدر، دوافع التهرب الضريبي في العراق، مجلة الفاسدية للعلوم إدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 02، 2016.
- أكلي نعيمة، فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 28 و 29 أكتوبر 2015.
- برحماني محفوظ، الضريبة العقارية في القانون الجزائري (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، 2009.
- بلول فهمية، الإدارة الالكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبائتك ومساهماتك نموذجاً)، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 02، السنة 2022.
- بن الشيخ لطفي، مداخلة بعنوان متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، الجزائر، 2023.
- بن شهرة سعيدي، وقمان عمر، عصنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي وتطويره، اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 3، سنة 2020.

- بن عزوق منير، مسقم مريم، دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، البليدة2، المجلد 03، العدد05، 2020/12/31.
- بن علاش خاليدة، مكافحة الغش والتهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مجلة المستقبل للدراسات القانونية، جامعة تيارت، المجلد 05، العدد02، 2021.
- بوزيان فيصل، محمود عمر محي الدين، عصنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد21، العدد1، 2021.
- بوزيد سفيان، التهرب الضريبي، مجلة الاقتصاد والمناجمنت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 15، 2016.
- بوشيخي عائشة، أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، العدد الأول، 2014.
- حداش أمال، سيليني جمال الدين، إشكالية الاخضاع الضريبي للمعاملات التجارية الإلكترونية، - التحديات والحلول-، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد07، العدد02، 2022/06/30.
- حذيري صبرينة، جنينة عمر، مداخلة بعنوان نظام المعلومات الجبائي جبايتك رهان لعصنة الإدارة الجبائية وقمع التهرب الضريبي، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي مبادرات وتحديات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023.
- الخطيب خالد، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 12، العدد 2، دمشق، 2000.
- ركي أحسن، عماري سمير، واقع وآفاق عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، المجلد5، العدد1، 2020.
- روبال نور الدين، تأثير نظام المعلومات للتطبيقات والإنتاج في تحسين التحصيل الضريبي، جامعة العربي بن مهيدي، أم بوقي، 2020-2021.
- شलगوم حنان، نظام المعلومات الجبائي كآلية لتفعيل نظام المعلومات الجبائي، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2015.
- قصاص سليم، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، المجلد أ، ديسمبر 2017.
- قناص علي، زين يونس، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد5، العدد2، 2021.

- لدرم محمد، التهرب الضريبي وآليات مكافحته في المجتمع الجزائري، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 08.
- محتال فلة، أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2020.
- محمد فتحي عبد الهادي، رقمته الدوريات العربية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية المجموعة 17، العدد 2، مصر.
- مرسلي محمد، التجديد في عصرنة الإدارة الجبائية الجزائرية التشخيص والآفاق المستقبلية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة الجزائر 1، المجلد 06، العدد 01، 2023.
- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث العدد 2، البليدة، 2003.
- نوى نجا، دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، سنة 2021.
- الرسائل الجامعية
- بالمقدم مصطفى، بن عاتق حنان، الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة معسكر، العدد 09، سنة 2013.
- أولاد سالم رؤوف، التهرب الضريبي وأثره على ميزانية الدولة، أطروحة دكتوراه، الطور الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2024، 2023.
- بن يخلف مسعودة، أثر الضريبة على المؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- بوخميس سهيلة، مداخله بعنوان العقوبات الجبائية في الجزائر، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة 2015.
- بوداعة حاج مختار، جرائم الغش الضريبي في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر 2019.
- بوعكاز سميرة، فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الجبائي، دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات، -بسكرة-، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، 2015/2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- عتير سليمان، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.
- علام ليلي، آليات مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
- عواضة حسين، قطيش عبد الرؤوف، المالية العامة الموازنة نفقاتها وإدارة الضرائب، الرسوم (القروض، الإصدار النقدي للخرينة) دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت 2013.
- فاضل مرشد حمدان محمود، المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005.
- قدي عبد المجيد، مقدمة في القانون الضريبي وجباية المؤسسات، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.
- كرودي سهام، المعلومات المحاسبية والرقابية الجبائية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2008-2009.
- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي، جامعة الجزائر 2002-2003.
- ناصر مراد، الغش والتهرب الضريبي في الجزائر، طبعة 2، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- نوى نجا، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر 1999-2003، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر 2003-2004.
- واسطي عبد النور، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جرائم الاقتصاد، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون الجنائي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016-2017.
- ولهي بوعلام، أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2005.

المواقع الإلكترونية:

dgief-requetes@mf.gov.dz
<http://nifenligne.mfdgi.gov.dz>
<https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamtic>
<https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>
<https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz>
https://www.moussahamtic_aide_mf@gov.dz.

النصوص القانونية:

المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2016.

المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2016.

الأمانة العامة للحكومة، قانون العقوبات المعدل والمتمم، رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2012.

المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب غير المباشرة، وزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2017.

المديرية العامة للضرائب، قانون الرسم على رقم الاعمال، وزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2017.

المديرية العامة للضرائب، قانون التسجيل، وزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2017.

المديرية العامة للضرائب، قانون الطابع، وزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2017.

الأمانة العامة للحكومة، قانون 90-15 من قانون العقوبات، رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2012.

الأمانة العامة للحكومة، قانون 82-04 المتعلق بقانون العقوبات، رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية للجمهورية الشعبية، 2012.

المرسوم التنفيذي رقم 90/190 المؤرخ في 23/06/1990 والمتعلق بتنظيم الإدارة في وزارة الاقتصاد، جريدة رسمية، العدد 26 الصادرة في 27/06/1990.

قانون رقم 91-25 مؤرخ في 1- ديسمبر 1991، يتضمن قانون المالية 1992، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 65، الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 1991.

قانون رقم 99-11 مؤرخ في 23 ديسمبر 1999، يتضمن قانون المالية 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 92 الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 1999.

الجريدة الرسمية رقم 72، العدد 11، الصادرة بتاريخ 2011/12/29.

المراجع باللغة الأجنبية

Raouya Abderrahmane, "**Séminaire sur le système d'information, vers une administration électronique**", bulletin d'information de la direction Générale des impôts, N 73, ministre des finances, Algérie, 2014.

Adnen.a, chapitre 03, **système de gestion de fichiers**, institut supérieure d'informatique et des technologies de communication, 2009/2011.

DGI, **la lettre de la DGI N°85-2017**, Le lancement du nouveau système d'information "Jiboya'tic" une gestion de l'impôt plus transparente, 2017.

La lettre de **DGI conférence national des cadres de l'administration fiscale**, modernisation de l'administration fiscale, les prochaines étapes, N spéciale.

La lettre de DGI, bullent d'information de la générale des impôts, N38/2009.

le fonctionnement de l'inspection des impôts, Instruction N°300, MF/DGI/DOF du 30/05/1995.

M, Zikara, "**le lancement du nouveau système d'information de la direction Générale des impôts (Jiboya'tic)**", bulletin d'information de la direction générale des impôts, N-85, ministre des finances, Algérie, 2017.

Paxal, Idevert, OUEDRAOGO, coure de fixa lité, LAMOUAGA instut, africain de management, janvier 2009.

الملاحق

الملحق رقم 01: وصل طلب رقم التعريف الجبائي NIF

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

ATTESTATION D'IMMATRICULATION FISCALE

NUMERO D'IDENTIFICATION FISCALE
(NIF)
(Disposition des articles 41 et 42
de la loi de finances 2006)

NIF :

NOM :

Prénom(s) : FARID

Date et lieu de naissance : () à FERDJIOUA (w.MILA)

Emargement du Service Fiscal Gestionnaire

مفتشية الضرائب
فرجيو
رمز 02-43
(02)
مديرية الضرائب

توثيق من
رئيس مفتشية الضرائب
فرجيو

الملحق رقم 02: وصل استلام رقم التعريف الجبائي NIF

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère des Finances

Direction Générale des Impôts

Accusé de réception de la demande du Numéro d'Identification Fiscale

Personne Physique

Numéro de la demande :

Nom :
Prénom : FARID
Numéro Identification National(NIN):
Date de naissance :
Lieu de naissance : FERDJIOUA
Wilaya de naissance : MILA
Commune de naissance : FERDJIOUA
Numéro d'acte de naissance :
Nature De l'extrait de naissance (7,12,13,14 etc...) : 7
Nationalité : ALGERIE
Numéro du registre de commerce :
Activité : TRANSPORT DE MARCHANDISES (ACTIVITE
 REGLEMENTEE)
Adresse activité : TRANSPORT FERDJIOUA
Direction des impôts de Wilaya : MILA
Structure de gestion(CDI,CPI,ou Inspection des Impots):FERDJIOUA

NB : 1-Ce document doit être présenté obligatoirement au service fiscal gestionnaire muni de votre signature

2-Pour toutes informations complémentaires liées à votre immatriculation ,veuillez vous adresser au service en charge de la gestion de votre dossier fiscal (selon le cas, DGE, inspection, CDI, CPI, ou la Direction des impots de wilaya).

الملحق رقم 03: التصريحات الجبائية الشهرية G50

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

..... مديرية
DIRECTION.....

..... مصلحة الضرائب لـ
STRUCTURE DES IMPOTS DE.....

..... قبضة الضرائب لـ
RECETTE DES IMPOTS DE.....

..... بلدية
COMMUNE DE.....

NIN: |

NIF: |

Article d'imposition: |

الشهر
الفضل
السنة

Mois de
Trimestre
Année

للتذكير إجباريا
A RAPPELER
OBLIGATOIREMENT

الضرائب و الرسوم المحصلة فورا أو عن طريق الإقطاع من المصدر
تصريح يقوم مقام حافظة اشعار بالتسديد

**IMPOTS ET TAXES PERÇUS AU COMPTANT OU PAR VOIE
DE RETENUE A LA SOURCE
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DEVERSEMENT**

M: السيد(ة)
(الاسم - اللقب - اسم الشركة) (sociale raison - nom et prénom)

Profession/Activité : المهنة أو النشاط

Adresse :

F. J.
| | |

Série G n°50 (2025)

هلم : هذا التصريح يجب أن يوضع في قبضة
الضرائب خلال العشرين يوم الأولى من
الشهر.

Important : La déclaration doit
être déposée à la recette des
impôts dans les **vingt premiers
jours du mois.**

رمز النشاط
CODE ACTIVITE
| | | | |

Série G n° 90

IBS/ ICBS : Acompte / Solde de liquidation		ض.أ.ش. / ض.أ.ش. : التسبيقات على الحساب / رصيد التصفية	
Code	Acompte /solde de liquidation IBS/ICBS	رصيد التصفية/التسبيقات على الحساب	Détermination de l'acompte provisionnel/ solde de liquidation
E1M10	Acompte provisionnel IBS.....		
	Solde de liquidation IBS.....		
	Acompte provisionnel ICBS.....		
	Solde de liquidation ICBS.....		
1			TOTAL

IBS : Retenues à la source		ض.أ.ش. : الإقتطاعات من المصدر	
Code	Catégories de revenus soumis à une retenue à la source IBS	الأساس الضريبي	العدل
E1M30	IBS/Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services) (1)		%
E1M40	IBS/Autres retenues à la source.....		%
2	(1) Joindre le relevé détaillé des retenues à la source par entreprise.	TOTAL	

IRG (BIC/BNC/RA): Acompte / Solde de liquidation		ض.أ.ش. (أ.ش.أ.ش.أ.ش.): التسبيقات على الحساب / رصيد التصفية	
Code	Acompte /Solde de liquidation	رصيد التصفية/التسبيقات على الحساب	Détermination de l'acompte provisionnel/ solde de liquidation
	Acompte provisionnel.....		
	Solde de liquidation.....		
3			TOTAL

IRG / Traitements et salaires et autres retenues à la source		ض.أ.ش. / الأجر و: الإقتطاعات الأخرى من المصدر	
Code	Catégories de revenus soumis à une retenue à la source IRG	الأساس الضريبي	العدل
E1L20	IRG/Traitements, salaires, pensions et rentes viagères.....		Barème
E1L30	IRG/Revenus des créances, dépôts et cautionnements.....		10%
E1L40	IRG/Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libérateur.....		15%
E1L60	IRG/produits des titres anonymes ou au-porteur.....		50%
	IRG/Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services)(1)		%
E1L 80	IRG/Autres retenues à la source.....		%
4	(1) Joindre le relevé détaillé des retenues à la source par entreprise.	TOTAL	

Taxe Locale de Solidarité (T.L.S)				الرسوم المحلي التضامن	
I. Régime du paiement mensuel :					
Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires رقم الأعمال	Base imposable أساس فرض الضريبة	Taux المعدل	Montant à payer (en DA) المبلغ المستحق (دج)
	1) Activité de transport par canalisation des hydrocarbures :			3 %	
	2) Activités minières :			1,5 %	
	Opérations bénéficiant de la réfaction de 30%.....				
	Opérations sans réfaction.....				
	<u>Opérations exonérées ou non imposables</u>				
	- AAPI.....				
	- ANDI.....				
	- ANADE.....				
	- ANGEM.....				
	- CNAC.....				
	- Opérations Intra groupe.....				
	- Opérations inter-unités.....				
	- Autres...(à préciser) :				
☐ Option pour le régime des acomptes provisionnels ⁽¹⁾					
II. Régime des acomptes provisionnels :					
Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires رقم الأعمال	Base de calcul des acomptes ⁽²⁾ أساس حساب السيفيات	Taux المعدل	Montant à payer (en DA) المبلغ المستحق (دج)
	1) Activité de transport par canalisation des hydrocarbures :			3 %	
	Période de référence (à préciser) :				
	Ou Date de notification (à préciser) :				
	• Montant de l'acompte.....				
	• Montant du solde de liquidation.....				
	2) Activités minières :			1,5 %	
	Période de référence (à préciser) :				
	Ou Date de notification (à préciser) :				
	• Montant de l'acompte.....				
	• Montant du solde de liquidation.....				
5	TOTAL				

⁽¹⁾ Cocher la case en cas d'option.

⁽²⁾ La base de calcul des acomptes provisionnels mensuels en matière de la TLS, est déterminée suivant les dispositions de l'article 364 octies du CIDTA.

Droit de Timbre sur état (1)		حق الطابع			
Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires imposable رقم الأعمال الخاضع للضريبة	Taux المعدل	Montant à payer (DA) المبلغ المستحق (دج)	
E2 E00			%		
			%		
			%		
6	(1) Ce cadre est utilisé notamment par les contribuables qui auront demandé à s'acquitter du droit de timbre sur état.	TOTAL			

Impôts et taxes non repris ci-dessus (Autres : à préciser)		الضرائب و الرسوم الغير واردة اعلاه (خلافه: مع التوضيح)			
Code	Impôts et taxes الضرائب و الرسوم	Base d'imposition الأساس الضريبي	Taux المعدل	Montant à payer (DA) المبلغ المستحق (دج)	
			%		
			%		
			%		
7	TOTAL				

Les chiffres d'affaires et les recettes professionnelles sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro. (Exemple:325.626 DA= 325.620 DA)

الرسم على القيمة المضافة
TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

تسجل أرقام الأعمال و الإيرادات المهنية بالدينار و العدد الأخير يراجع إلى الصفر.
(مثال:325.626=325.620 دج)

A/ Chiffres d'affaires imposables أرقام الأعمال الخاضع للضريبة

الرمز Code	Opérations assujetties à la TVA العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة	مجموع رقم الأعمال Chiffre d'affaires total	رقم الأعمال المعفى Chiffre d'affaires exonéré	رقم الأعمال الخاضع للضريبة Chiffre d'affaires imposable	Taux المعدل	المبلغ المفوع بـ (دج) Montant des droits (en DA)
E3 B11	Biens, produits et denrées visées par l'article 23 du C.TCA.....				9%	
E3 B12	Prestations de services visées par l'article 23 du C.TCA.....				"	
E3 B13	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C.TCA.....				"	
E3 B14	Actes médicaux.....				"	
E3 B15	Commissionnaires et courtiers.....				"	
E3 B16	Fourniture d'énergie.....				"	
E3 B21	Productions : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C.TCA.....				19%	
E3 B22	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C.TCA				"	
E3 B23	Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 9%.....				"	
E3 B24	Professions libérales.....				"	
E3 B25	Opérations de banques et d'assurances.....				"	
E3 B26	Prestations de téléphones et de télex.....				"	
E3 B28	Autres prestations de services.....				"	
E3 B31	Débts de boissons.....				"	
E3 B32	Productions : biens, produits et denrées visées par l'article 21 du C.TCA.....				"	
E3 B33	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C.TCA				"	
E3 B34	Tabacs et allumettes				"	
E3 B35	Spectacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art. 21 du C.TCA...				"	
E3 B36	Autres prestations de services visées à l'article 21 du C.TCA.....				"	
E3 B37	Consommations sur place.....				"	
	Autres.....				"	

المجموع العام لأرقام الأعمال
TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES

B/Déductions à opérer		C/TVA à payer		ت - رقم الواجب دفعه	
Nature des déductions	Montant				
E3 B91 Précompte antérieurs (mois précédent).....		C	- Total des droits dus.		
E3 B92 TVA sur achats de biens, matières et services (art. 29 C.TCA).....		E 3897	Régularisation du prorata (art. 40 C. TCA)		
E3 B93 TVA sur achats de biens amortissables (art.38 C.TCA).....			(+) (déduction excédentaire)		
E3 B94 Régularisation du prorata (déduction complémentaire) (art. 40 C.		E 3898	- Reversement de la déduction (art.38 CTCA)(+)		
E3 B95 TCA). TVA à récupérer surfactures annulées ou payées (art. 18 C.					
E3 B96 TCA)...					
Autres déductions (notification de précompte, TVA omise etc.....)		B			
		E 3800	TOTAL A RAPPELER (C) مجموع المستحقات		
			- Total des déductions à opérer (B)(-)		
		E 3899	TVA à payer au titre du mois (C-B)		
			(A reporter dans le cadre "Récapitulation" ligne 10)		
			Précompte à reporter sur le mois suivant (B-C)		
NB : Joindre un état détaillé des fournisseurs conformément à l'article 29 du C. TCA.					
مجموع الخصومات المجرأة Total des déductions à opérer (B)					

RECAPITULATION(EN DA)		تلخيص بـ (دج)	Cadre réservé au contribuable إطار خاص بالمكلف بالضريبة	Cadre réservé à la recette des Impôts إطار خاص بقبضات الضرائب	Cadre réservé au service d'assiette إطار خاص بمصلحة الوعاء
			يشهد بصحة وصدق محتوى هذا التصريح و تطابقه مع الوثائق المحاسبية.	Reçu - ce jour, la présente déclaration enregistrée sous le numéro:..... payée-par chèque bancaire N°:..... du : tiré sur l'Agence : - par chèque postal N°:..... - en numéraire:..... Prise en recette par quittance N°:..... de ce jour. Ale Le receveur des impôts Cachet, signature,	Déclaration enregistrée le: Observations éventuelles :
1-AP/SL-IBS/CBS	C/201.001/102.....		Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables. A.....le..... Cachet, signature,		
2-IBS/Retenues à la Source	C/201001/L3				
3.AP/SL -IRG (BIC/BNC) et AP/RA	C/201001/101...				
4-IRG/Retenues à la source	C/201001/101/A/B/.....				
5-TLS	C/500028L/7.....				
6-Droits de timbre	C/201002/201				
7- Autres	C/.....				
8- TVA	C/500020/A.....				
MONTANT TOTAL A PAYER					

تعليمات	تعليمات	تعليمات	تعليمات
5/ يستعمل المكلف بالضريبة، الخاضعين لنظام الضريبة الجزائرية الوجود، هذا النموذج من التصريح، لتسديد الضرائب و الرسوم فيما عدا تلك المتعلقة بالضريبة الجزائرية الوحيدة والضريبة على الدخل الإجمالي، صنف الأجور. 6/ يترتب عن الإيداع المتأخر لهذا التصريح، لا سيما ذلك المتعلق بالرسم على القيمة المضافة، الرسم المحلي للتضامن، الضريبة على الدخل الإجمالي نصف الأجور وغير هاتين الأقطاعات من المصدر، تطبيق غرامة بنسبة 10% من مبلغ الحقوق. ترفع هذه الغرامة إلى 25 %، وذلك بعد إشعار المكلف بالضريبة بنسبة وضعيته في أجل محدد بنموذج (01)، بانقضاء هذا أجل، يترتب عن التخلف عن إيداع هذا التصريح، الغرض التقاضي للضريبة بتطبيق غرامة قدرها 25 %، المذكور أعلاه مع إصدار جدول ضريبي. 7/ يترتب عن التسديد المتأخر للحقوق و الرسوم، تحصيل عقوبة تأخير قدرها 10%. زيادة عن غرامة التأخير بنسبة 10%، المذكورة أعلاه، تطبق غرامة الإلزامية تعبدية نسبتها 3% عن كل شهر تأخير أو جزء منه، دون أن يتجاوز إجمالي الغرامات نسبة 25% كحد أقصى المادة (402) من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعالفة. 8/ يترتب عن الإيداع المتأخر لهذا التصريح، الذي بعد بمثابة جدول إشعار خاص بالدفع، سلسلة ج رقم 50، المتضمنة ملاحظة "لا شيء"، تطبيق عقوبة مقدارها 500 دج عن كل التزام جملي (المادة 364 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعالفة).	3 / يتعين على المكلف بالضريبة الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات (IBS) و / أو الضريبة التكميلية على أرباح الشركات (ICBS) دفع ثلاثة (03) تسديدات على الحساب، على التوالي، خلال الميعاد يوم الأول من شهر مارس، جوان و نوفمبر من السنة موضوع الغرض الضريبي. يتم تسديد رصيد التصفية، في أجل أقصاه اليوم العشرين (20) من الشهر الذي يلي التاريخ المحدد لإيداع التصريح السنوي على الأرباح (سلسلة ج رقم 04). (المادة 356 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعالفة) 4/ يتعين على المكلف بالضريبة الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، صنف الأرباح الصناعية و التجارية و صنف الأرباح غير التجارية، دفع تسديتين (02) على الحساب، على التوالي، خلال الميعاد يوم الأول من شهر مارس و جوان من السنة موضوع الغرض الضريبي. يتم تسديد رصيد التصفية، في أجل أقصاه اليوم العشرين (20) من الشهر الذي يلي التاريخ المحدد لإيداع التصريح السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي، صنف الأرباح الصناعية و التجارية أو صنف الأرباح غير التجارية (سلسلة ج رقم 11 و سلسلة رقم 13). فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، صنف المداخل الفلاحية، يتم دفع تسديد واحد على الحساب خلال الفترة الممتدة ما بين 20 سبتمبر و 20 أكتوبر من السنة موضوع الغرض الضريبي. (المادة 355 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعالفة)	1 / يتعين على المكلف بالضريبة، التابع لنظام الريع الحقيقي و النظام المبسط للتميز غير التجارية و الخاضعين لضرائب و رسوم مستحقة الدفع فوراً أو عن طريق الإقطاع من المصدر، إيداع هذا التصريح، الذي بعد بمثابة جدول إشعار خاص بالدفع، لدى قبض الضرائب التابع لإدارة اختصاصهم الإقليمية، و ذلك خلال الميعاد يوم الأول من الشهر أو الثلاثي المدني الذي انقضى خلاله الميعاد الخاضعة للضريبة أو الذي تم خلاله الإقطاع من المصدر. المواد: 110، 121، 129، 159، 355، 364 مكرر 3-1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعالفة. المواد: 28، 76، 78، مكرر و 88 من قانون الرسوم على رقم الأعمال. 2 / إذا لم يتجاوز مبلغ الحقوق المدفوعة، خلال السنة، قيمة المائة و خمسين ألف دينار (50.000 دج)، فإنه بإمكان المكلف بالضريبة، خلال السنة المالية، إيداع تصريجه كل ثلاثة شهور و تسديد الحقوق و الرسوم المستحقة عليه خلال الفترة التي تلي الشهر الذي يلي الثلاثي المدني (المادة 371 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعالفة). (المادة 371 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعالفة)	يوصى المكلف بالضريبة، أن يقوم بالدفع عن طريق صك بنكي، بريدي أو صك خزينة و ذلك عن طريق إرسال تصريجه لقائض الضرائب، المختص إقليمياً، مدعوماً بالصك. يمكن المكلف بالضريبة، الوفاء بالحقوق و الرسوم، المستحقة عليه، عن طريق تحويل بريدي، مع إيداع التصريح مرفقاً بوصول التحويل البريدي، لدى قبض الضرائب المختص إقليمياً. في حال أن ما كان المكلف بالضريبة، لا يملك حساب بنكي أو بريدي، فيقوم الوفاء بالحقوق الجبائية الرقعة على علاقته، عن طريق حوالة ورقية، محررة باسم قباض الضرائب المختص إقليمياً و ذلك بالوجه الذي يكتب البريد الأقرب إليه. في هذه الحالة، يتم إرسال التصريح، لقائض الضرائب مرفقاً بترتيب التحويل البريدي، الذي يسلمه له مكتب البريد. أخيراً، في حالة لم تتاح للمكلف بالضريبة، إمكانية استعمال كيوبيات الدفع السابقة الذكر، يبقى بإمكانه الوفاء بالحقوق المستحقة عليه نقداً، لدى قبض الضرائب المختص إقليمياً.
Rappel	Rappel	Rappel	Mode de paiement de l'Impôt
1/ Les contribuables relevant du régime du bénéfice réel et du régime simplifié des professions non commerciales qui sont soumis au versement d'impôts et taxes payables au comptant ou par voie de retenue à la source, sont tenus de déposer, auprès du Receveur des impôts de leur circonscription, la présente déclaration tenant lieu de bordereau-avis de versement, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit le mois ou le trimestre au titre duquel les opérations taxables sont réalisées, ou au cours duquel les retenues à la source ont été opérées. (Articles : 110, 121, 129-1, 159-1, 355, 364 quater-1, du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées) (Articles : 28, 76 et 78 bis 88 du Code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires) 2/ Lorsque le montant des droits payés au cours de l'année est inférieur à cent cinquante mille dinars (150.000 DA), le contribuable est autorisé, pour l'année suivante, à déposer trimestriellement sa déclaration et à s'acquitter de ses droits et taxes, dans les dix (10) premiers jours du mois qui suit le trimestre civil. (Article 371 du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées).	3/ Les contribuables soumis à l'Impôt sur le Bénéfice des Sociétés (IBS) et/ou à l'Impôt Complémentaire sur le Bénéfice des Sociétés (ICBS), sont tenus de verser trois (03) acomptes provisionnels, respectivement, dans les vingt (20) premiers jours des mois de mars, juin et novembre au cours de l'année objet d'imposition ; Le solde de liquidation de ces impôts est acquitté au plus tard le vingt (20) du mois qui suit la date limite du dépôt de la déclaration annuelle des bénéfices, série Gn*4. (Article 356 du CIDTA). 4/ Les contribuables relevant de l'Impôt sur le Revenu Global (IRG), catégories BIC et BNC, doivent s'acquitter de deux (02) acomptes provisionnels, respectivement, dans les vingt (20) premiers jours des mois de mars et juin au cours de l'année objet d'imposition ; Le solde de liquidation de ces impôts est acquitté au plus tard le vingt (20) du mois qui suit la date limite pour le dépôt des déclarations annuelles IRG/BIC-BNC, série Gn*11 et série Gn*13. En ce qui concerne l'Impôt sur le Revenu Global (IRG), catégorie des revenus agricoles, un seul acompte est payé entre le 20 septembre et le 20 octobre. (Article 355 du CIDTA)	5/ Les contribuables relevant du régime de l'IFU utiliseront le présent modèle de déclaration pour le paiement des impôts et taxes autres que l'IFU et l'IRG/ Traitements et salaires. 6/ Le dépôt tardif de la déclaration au titre, notamment de la TVA, TLS, IRG /Traitements et salaires et autres retenues à la source, donne lieu à une pénalité égale à 10% des droits dus. Cette pénalité est portée à 25% après mise en demeure du contribuable par l'administration de régulariser sa situation dans un délai d'un mois. Le défaut de déclaration à l'issue de ce délai d'un mois, entraîne la taxation d'office avec application de la pénalité de 25 % citée ci-dessus et l'émission d'un rôle. 7/ Le paiement tardif de ces droits et taxes donne lieu à la perception d'une pénalité de retard de 10%. Une astreinte de 3% par mois ou fraction de mois de retard est appliquée, en sus de la pénalité de 10 % citée ci-dessus avec un maximum de 25% (Article 402 du CIDTA). 8/ Le dépôt tardif de la déclaration, tenant lieu de bordereau-avis de versement, série G n°50, portant la mention « néant », donne lieu à l'application d'une pénalité de 500 DA, par obligation fiscale (Article 364 quinquies du CIDTA).	Il est recommandé au contribuable le paiement par chèque bancaire, postal ou trésor, en adressant au Receveur des impôts de sa circonscription la présente déclaration appuyée du chèque. Il peut également s'acquitter de ses droits et taxes par virement postal en adressant au Receveur concerné, la déclaration accompagnée d'un chèque de virement postal. Au cas où il ne dispose pas d'un compte bancaire ou postal, le contribuable a la faculté de se libérer de sa dette fiscale, par Mandat carte, libellé au nom du Receveur des impôts concerné, auprès de n'importe quel bureau de poste. La déclaration est alors adressée au Receveur des impôts, appuyée du justificatif de versement délivré par le bureau de poste. Enfin, il lui reste toujours la possibilité dans le cas où les modes de paiement cités ci-dessus ne peuvent être utilisés, de s'acquitter en espèces à la caisse du receveur des impôts territorialement compétent, lors de dépôt de la déclaration.

الملحق رقم 04: التصريحات الجبائية السنوية G12

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE		Série G N° 12/2024
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE		المديرية العامة للضرائب مديرية الضرائب لولاية
Structure : Recette des Impôts de Commune de		المصلحة : قبضة الضرائب ل..... بلدية :
- نظام الضريبة الجزائية الوحيدة - التصريح التقديري برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة : - REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) - DECLARATION PREVISIONNELLE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE		
تكتب لدى قبضة الضرائب في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 20..... A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 30 juin de l'année 20.....		
I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE		
- Nom, Prénoms / Raison sociale : - Activité (s) exercée (s) : - Date du début d'activité : - Activité exonérée :		
- ANADE (Ex-ANSEJ) ☐ - ص.وت.ب.ب. ☐ - و.وت.ق.م. ☐ - إعفاء الأنشطة الحرفية ☐ - إعفاءات أخرى ☐ ANADE (Ex-ANSEJ) CNAC ANGEM Exonération des activités artisanales Autres exonérations		
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité : - Adresse du domicile du contribuable : - Numéro d'Identification Fiscale (NIF) : - Numéro d'Identification National (NIN) : - Numéro d'article d'imposition :		
II - CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES PREVISIONNELS EN (DA)		
رقم الأعمال / الإيرادات المهنية التقديرية رقم الأعمال / الإيرادات المهنية التقديرية رقم الأعمال / الإيرادات المهنية التقديرية		
طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnelles خاضع معفى Global Imposable Exonéré
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%	
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%	
النشاطات الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي Activités exercées sous le statut d'auto-entrepreneur	0,5%	
المجموع Total		
أرقام الأعمال الخاضعة للضريبة الجزائية الوحيدة حسب آلية الإخصاع على أساس هامش الربح ⁽¹⁾ Chiffres d'affaires soumis à l'IFU suivant le mode d'imposition à la marge bénéficiaire ⁽¹⁾		
III - MARGE BENEFICIAIRE EN DA		
هامش الربح بـ (دج)		
طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	مبلغ هامش الربح التقديري الخاضع للضريبة Montant de la marge bénéficiaire prévisionnelle imposable
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%	
الضريبة الجزائية الوحيدة الواجب دفعها (B) + (A) IFU A PAYER (A)+(B)		
IV - REVENU DE L'ANNEE ANTERIEURE (N-1)		
دخل السنة السابقة (س-1) بـ (دج)		
أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح. J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.		
ختم وإمضاء المكلف بالضريبة : Cachet et signature du contribuable:		
A le		
(1) إطار مخصص للتصريح بأرقام الأعمال الناتجة عن تسويق المنتجات الواسعة الاستهلاك ذات أسعار أو هوامش محددة أو مسقفة بموجب التنظيم.		

الملحق رقم 05: التصريحات الجبائية G12 Bis

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE		Série G N°12 Bis/2024
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE Structure : Recette des Impôts de Commune de	المديرية العامة للضرائب مديرية الضرائب لولاية المصلحة : قباضة الضرائب ل..... بلدية :	
- نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة - التصريح النهائي برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة: - Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU)- DECLARATION DEFINITIVE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE : الفترة من : إلى : Période du au		
تكتتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 20 جانفي للسنة س+1 A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 20 janvier de l'année N+1		
I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE		
- I - معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة		
- Nom, Prénoms/Raison sociale: - الاسم و اللقب/التسمية الاجتماعية:		
- Activité (s) exercée (s): - النشاط أو النشاطات الممارسة:		
- Date du début d'activité : - تاريخ بداية النشاط :		
- Activité exonérée: - نشاط معفى:		
☐ و.و.د.ت.م ANADE (EX-ANSEJ)	☐ ص.و.ت.ب CNAC	☐ و.و.ت.ق.م ANGEM
☐ إعفاء الأنشطة الحرفية Exonération des activités artisanales		☐ إعفاءات أخرى Autres exonérations
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité : - عنوان ممارسة النشاط:		
- Adresse du domicile du contribuable : - عنوان إقامة المكلف بالضريبة:		
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) : - رقم التعريف الجبائي :		
- Numéro d'Identification National (NIN) : - رقم التعريف الوطني :		
- Numéro d'article d'imposition : - رقم المادة:		
- Numéro de téléphone : - رقم الهاتف:		
II - VOLET RESERVE AUX SALAIRES		
- II - إطار مخصص للأجور		
- Nombre de salariés : - عدد المستخدمين :		
- Montant global brut des salaires versés * : - المبلغ الكلي الخام للأجور المدفوعة * :		
- Montant des charges sociales versées * : - مبلغ الأعباء الاجتماعية المدفوعة * :		
- Montant annuel de l'IRG acquitté* : - المبلغ السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي المسدد * :		
(*) Ces informations concernent l'année N هذه المعلومات تتعلق بالسنة ن		
إذا كنت مكلف بالضريبة جديد، ضع علامة في الخانة المالية ☐ Si vous êtes un nouveau contribuable, cocher la case suivante		

III - رقم الأعمال / الإيرادات المهنية النهائية بـ (دج)									
III-CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES DEFINITIFSEN (DA)									
طبيعة النشاط Nature de l'activité	المعدل Taux	رقم الأعمال / الإيرادات المهنية المحققين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles réalisés			رقم الأعمال / الإيرادات المهنية التقديرية Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnels			رقم الأعمال / الإيرادات المهنية التكميلية CA /Recettes professionnelles complémentaires (3) = (1) - (2)	الضريبة الجزائية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire (A)
		خاضع Imposable (1)	مغف Exonéré	الإجمالي Global	خاضع Imposable (2)	مغف Exonéré	الإجمالي Global		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises	5%								
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%								
النشاطات المعمسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي Activités exercées sous le statut d'auto-entrepreneur	0,5%								
المجموع Total									

أرقام الأعمال الخاضعة للضريبة الجزائية الوحيدة حسب آلية الإخضاع على أساس هامش الربح (1)
Chiffres d'affaires soumis à l'IFU suivant le mode d'imposition à la marge bénéficiaire (1)

IV - هامش الربح بـ (دج)								
IV-MARGE BENEFICIAIRE EN DA								
طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال المحقق Chiffre d'affaires réalisé			مبلغ هامش الربح المحقق Montant de la marge bénéficiaire réalisé (1)	مبلغ هامش الربح التقديري Montant de la marge bénéficiaire prévisionnel (2)	المبلغ التكميلي Montant complémentaire (3) = (1) - (2)	الضريبة الجزائية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire (B)
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	مغف Exonéré				
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises								

الضريبة الجزائية الوحيدة الواجب دفعها (A) + (B)
IFU A PAYER (A)+(B)

IV- REVENU DE L'ANNEE ANTERIEURE (N-1) en (DA) IV- دخل السنة السابقة (س- 1) بـ (دج)

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

A , le في
Cachet et signature du contribuable: ختم و إمضاء المكلف بالضريبة:

التسديد الكلي لمبلغ الضريبة الجزائية الوحيدة
PAIEMENT INTEGRAL DE L'IFU

A , le في
مبلغ الضريبة الجزائية الوحيدة المسددة
Montant total de l'IFU acquitté

بالأرقام : دج DA
بالحروف : دج DA
Quittance N° du في
ختم و إمضاء أمين الصندوق:
Cachet et signature du Caissier :

(1) إطار مخصص للتصريح بأرقام الأعمال الناتجة عن تسويق المنتجات الواسعة الاستهلاك ذات أسعار أو هوامش محددة أو مسقفة بموجب التنظيم.
(1) Cadre réservé à la déclaration des chiffres d'affaires issus de la commercialisation des produits de large consommation dont le prix ou la marge sont réglementés ou plafonnés.

الملحق رقم 06: الجدول الفردي Rôle individuel

Série D - n° 37 A

CODE ACTIVITE

DATE DE MISE EN RECOURS

DATE D'EXIGIBILITE

RECETTE DES IMPOTS

(Cachet d'identification)

ROLE INDIVIDUEL N° : Année :

M. (Nom et prénom - Nom de famille)

Activité ou Profession :

Adresse :

Article d'Imposition :

Numéro d'Identification Statistique :

Numéro d'Identification Fiscale :

(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

السيد (1) (القبلة الاسم واللقب)

النشاط أو المهنة

العنوان

رقم البادئة

رقم التعريف الإحصائي

رقم التعريف الفعلي

مديرية الضرائب لولاية

مفتحة البريد

(Cachet d'identification)

NUMERO	IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE au titre de laquelle l'imposition est établie	BASE imposable (A)	BASE imposable ou déclarée (B)	MONTANT réhaussement (C)	Taux	DROITS RESULTANT De la base imposable (Déclarée)	De la base imposable (Déclarée)	TVA déductibles	MONTANT des droits rattachés	Taux	MONTANT des droits et pénalités à payer
201 001	I.R.G.											
L1												
M1	Majorations et Amendes (NF-IRG) I.B.S.											
500 028	Versement Forfaitaire											
C												
500 025	Taxe sur l'Activité Professionnelle											
A												
500 020	Taxe sur la Valeur Ajoutée											
201 004 /E	Réintégration TVA/Achats Pénalités d'assiette/TVA Taxe sur achats E 2700 - Enregistrement E 2 - C 200 - Timbre C 1 - B - 00 - TF et TA C 1 - F - 00 - Impôt sur le Patrimoine											
TOTAL GENERAL DU ROLE												

Série D 37 A - Imp. Officielle Alger (2017)

A le 10 Le Chef d'Inspection, Cachet, Signature.		Arrêté le présent rôle à la somme de : A le 10 Le Directeur des Impôts de Mayya, Cachet, Signature.		Pris en charge par le Receveur des Impôts Numéros des Comptes-Lignes et sous-lynes Montants		Annotation des poursuites engagées Calendrier de Paiement souscrit le : A raison de DA par mois Avis officieux de saisie N° du Commandement à payer N° du Signifié le à Décision de fermeture N° du Exécutée le période Avis à tiers détenteur N° du Signifié le à Main-levée N° à Saisie N° à Vente du P.V. de Carence N° du E.C.I. N° à C.A.S. N° du C.N.V. N° du
EMARGEMENT DES PAIEMENTS EFFECTUES ET SITUATION DES RESTES AU 31/12 DE CHAQUE ANNEE		201 001 — L1 201 001 — M1 201 004 — E 500 026 — A C / Total du Rôle		201 001 — L1 201 001 — M1 201 004 — E 500 026 — A C /		
QUITTANCE Numero Date IMPOT PAYE COMPTE-LIGNE et sous-lyne d'imputation DROITS SIMPLES PENALITES de Recouvrement SOLDE Au 31/12 SOLDE Au 31/12 SOLDE Au 31/12		201 001 — L1 201 001 — M1 201 004 — E 500 026 — A C / Total du Rôle		201 001 — L1 201 001 — M1 201 004 — E 500 026 — A C /		
201 001 — L1 201 001 — M1 201 004 — E 500 026 — A C / Total du Rôle		201 001 — L1 201 001 — M1 201 004 — E 500 026 — A C /		201 001 — L1 201 001 — M1 201 004 — E 500 026 — A C /		
201 001 — L1 201 001 — M1 201 004 — E 500 026 — A C / Total du Rôle		201 001 — L1 201 001 — M1 201 004 — E 500 026 — A C /		201 001 — L1 201 001 — M1 201 004 — E 500 026 — A C /		